الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة-
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل ودوره في القضية التونسية (1946-1952م).

مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- أميرة برصاوي
- سميرة عماري

الأستاذ المشرف:

*أد/ عبد المالك سلاطنية

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبدالمالك سلاطنية	أستاذ التعليم العالي	مشرف	جامعة 08 ماي 1945
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
غربي الحواس	أستاذ محاضر	مناقش	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية 2019 – 2020م / 1441 – 1442 هـ

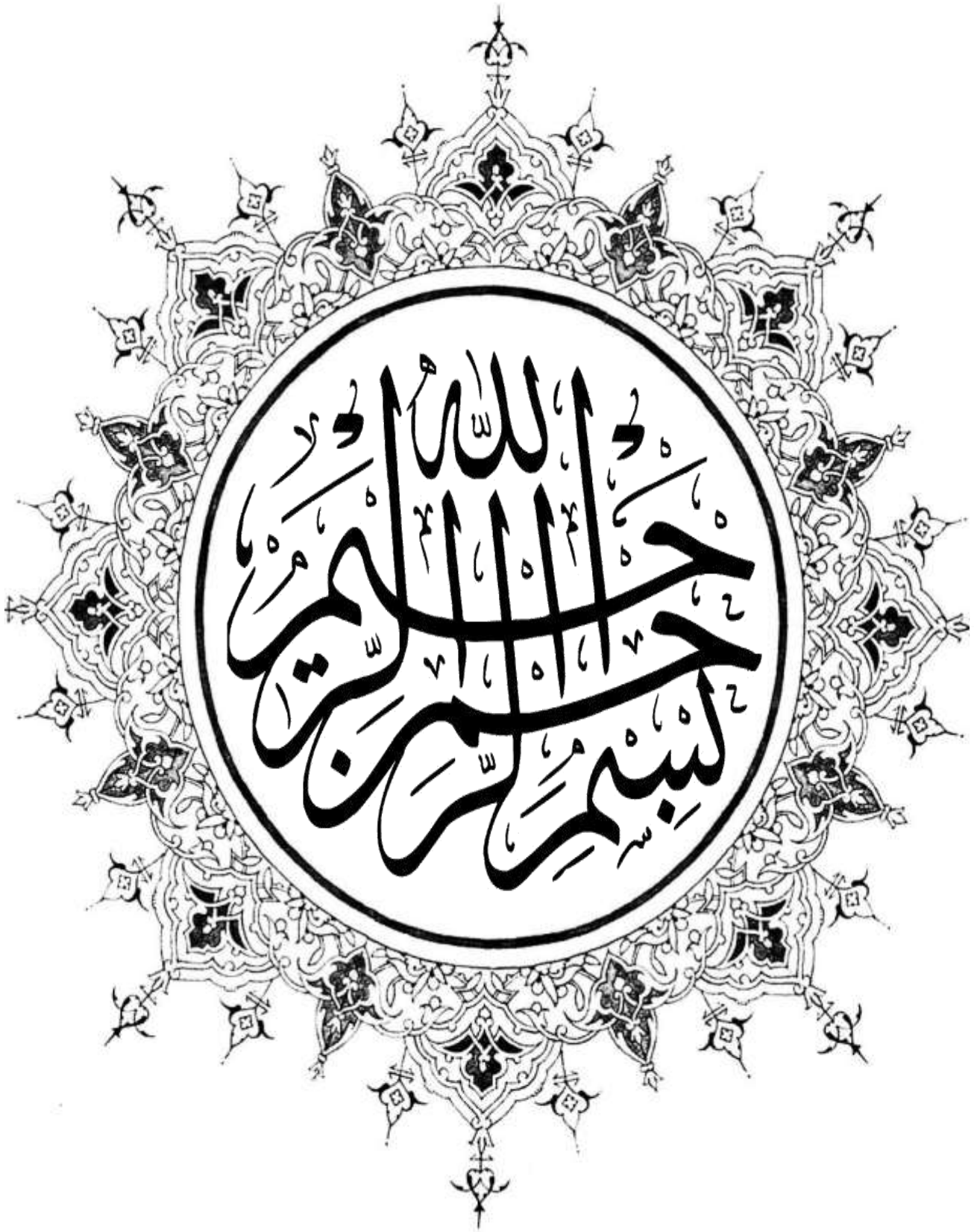
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــداء

الحمد لله الذي جعل العلم سراجا منيرا نفتدي به في ظلمات الجهل، له الشكر والحمد على نعمه وآلائه العظيمة

إلى من كله هيبة ووقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد عمرك

إلى التي أنارت شمعة في كل خطوة من خطواتي، ووهبتني أغلى ما أملك في سبيل نجاحي والتي تعجز الكلمات عن وصفها أمي الغالية حفظها الله

إلى إخوتي الأعزاء الذين ساعدوني وشجعوني وتحملوا عنائي طوال بحثي

إلى كل من عمل معي بغية إتمام هذا العمل، إلى جميع الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ

ونسأل الله أن يجعله نبراس لكل طالب علم

أميرة برصاوي

إهـــــــــــــداء

إلى من سهرت الليالي من أجلي وكانت سببا في وجودي، إلى وصية الرحمان من فوق سبع سماوات، إلى أمي العظيمة الحنونة إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، من علمني ما لم أتعلمه من الكتب والمدارس العطاء والثقة بالنفس والصبر، الذي وفر لي من كل شيء، إلى والدي العزيز

إلى من شملوني باللطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم إخوتي، وأخواتي

إلى كل من علمني حرفا، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة، إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي، ونتاج بحثي المتواضع

وإلى جميع صديقاتي

ونسأل الله أن يوفقنا في تحقيق الأماني والنجاحات.

سميرة عماري

الشكـــــر والعرفـــــان

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بعظيم الشكر والعرفان والامتنان إلى أستاذنا الفاضل أستاذ التعليم العالي سلاطنية عبد المالك لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، ولما غمرنا به من سعة ورحابة صدر وعلم فياض فضلا عن متابعته المستمرة وتوجيهاته القيمة التي كان لها الدور الكبير في إخراج هذه الرسالة بهذا الشكل، كما نتقدم بشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية سويداني بوجمعة ـ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وبأخص أساتذة قسم التاريخ ـ الذين أفاضو علينا بعلمهم الكثير، كذلك يطيب لنا أن أشكر جميع من ساعدنا وأعاننا على إتمام هذه الرسالة.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : العمل النقابي في تونس 1924-1944م.

المبحث الأول : عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية.

المبحث الثاني : جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 -1925.

المبحث الثالث : جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937-1938.

المبحث الرابع : إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة النقابية التونسية1939-1945

الفصل الثاني: نشأة وتطور الإتحاد العام التونسي للشغل 1946.

المبحث الأول : ظروف تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل .

المبحث الثاني : ميلاد الإتحاد العام التونسي للشغل 1946 .

المبحث الثالث : الإطار التنظيمي للإتحاد العام التونسي للشغل .

المبحث الرابع : ردود الفعل حول تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل .

الفصل الثالث : تطور نشاط الإتحاد العام التونسي للشغل 1946-1952.

المبحث الأول :النضال الوطني الداخلي للإتحاد العام التونسي للشغل 1946-1952.

المبحث الثاني : العلاقات الداخلية للإتحاد العام التونسي للشغل .

المبحث الثالث : العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي للشغل.

المبحث الرابع : إغتيال مؤسس الإتحاد فرحات حشاد 1952.

خاتمة.

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع .

الفرنسية:

الكنفدرالية العامة للشغل	C.G.T
الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة	C.I.S.L
الإتحاد النقابي لعملة القطر التونسي	U.S.T.T
الكنفدرالية العالمية للنقابات المسيحية	C.I.S.C
إتحاد النقابات المستقلة بالجنوب	U.S.A.T.S.T

مقدمة عامة

تمكنت فرنسا من احتلال تونس وفرض سيطرتها عليها منذ توقيع ما يعرف باتفاقية الحماية الموقعة بين الصادق باي والجنرال بريارتفي 12 ماي 1881، "وذلك بعد حصولها على التزكية من الأطراف الأوروبية الرئيسية المتصارعة على النفوذ في المنطقة. ولا بد من التذكير أيضا أن هذا الاحتلال جاء على خلفية أزمة المديونية التي فتحت المجال لبسط الوصاية المالية الدولية على تونس تمهيدا لتوقيع معاهدة "باردو" التي جردت تونس من سيادتها في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وأصبحت فرنسا بذلك تتحكم في كل شؤون البلاد، وتمارس كل الأساليب القمعية والوحشية من أجل تحقيق مطامعها خاصة بعد توقيع اتفاقية المرسى سنة1883.

وكرد فعل طبيعي لشعب سلبت إرادته وفقد سيادته قرر الشعب التونسي أن ينظم صفوفه ويعلن الجهاد والكفاح المسلح دفاعا عن أرضه وكرامته وسيادته ضد المحتل الفرنسي، وفي هذا السياق التاريخي ظهرت المقاومات الشعبية المسلحة وتطور الكفاح الوطني في تونس بعد انتشار الوعي وبروز النخب الوطنية التي توجهت إلى النضال السياسي والنقابي، هذا الأخير اهتم بوضعية العمال التونسيين الذين نظمتهم التيارات اليسارية في بداية الأمر ودمجتهم في النقابات الفرنسية المتمثلة في الكونفدرالية العامة لشغل الفرنسية التي وجدوها منظمة انتهازية لا تدافع عن حقوقهم ولا عن مصالحهم بل تتعامل معهم بكثير من التعالي والاحتقار والتمييز العنصري مقارنة بنظرائهم من العمال الفرنسيين والأوربيين.

وهذا ما شجع العمال التونسيون بالانسحاب من الكونفدرالية العامة للشغل والتفكير في أنشاء نقابة عمالية مستقلة تعنى بالدفاع عن حقوقهم وتعبر عن طموحاتهم المشروعة بعيدا عن هيمنة النقابات الفرنسية الخاضعة للقرارات السياسية التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال. وعلى هذا الأساس شرع العمال التونسيون منذ صائفة 1924 في شن سلسلة من الإضرابات المتتالية تمكن على إثرها من تأسيس أول منظمة نقابية تونسية بقيادة المناضل محمد الحامي عرفت باسم " جامعة عموم العملة التونسية، التي استطاع الاستعمار أن يفككها ويحلها سنوات قليلة بعد ذلك، وفي بداية الثلاثينات ظهر تنظيم نقابي جديد تمثل في احياء جامعة عموم العملة التونسيين الثانية سنة 1937 والتي بقيت ضعيفة التشكيل فوجدت نفسها معزولة وحلت 1938 لتظهر بعد الحرب العالمية الثانية شخصيات مشبعة بالفكر الغربي المندد بالحرية والاستقلال أمثال فرحات حشاد الذي استطاع خلق منظمة نقابية خالدة تمثلت في الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مراحل نشأته ومدى مساهمته في النضال الوطني التونسي مع ابراز دوره في حماية مصالح الطبقة العمالية التونسية.

دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم الاسباب اختيار الموضوع الى الذاتية منها والموضوعية.

فأما الذاتية تتمثل أساسا في ميولنا ورغبتنا في الاطلاع على تاريخ منطقة المغرب العربي عموما وتونس على وجه الخصوص خلال الفترة المعاصرة وهي الفترة التي كانت المنطقة كلها تقبع تحت السيطرة الأوروبية (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا) ورغبتنا الملحة التي راودتنا طوال السنوات الجامعية في الخوض غمار الحركات العمالية التونسية والبحث في نقاط قوتها وضعفها والبحث في دورها التاريخي ومدى مساهمتها في معركة تحرير البلاد التونسية من الاستعمار الفرنسي.

أما الموضوعية فيمكن إدراج الأسباب التالية:

يندرج هذا الموضوع في سياق مواصلة الجهود والدراسات تتمة للأبحاث السابقة المتعلقة بالتاريخ تونس عامة والنشاط النقابي على وجه الخصوص خلال الفترة الاستعمارية.

كما أن الفترة التي وقع عليها اختيارنا تعتبر جديدة وجديرة بالاهتمام خاصة أن الدراسات التي تمت في هذا المجال والخاصة بتاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل خلال الفترة الممتدة بين 1946-1952 قليلة على مستوى جامعتنا ولا تزال تحتاج إلى الدراسة والتعمق في زوايا وجوانب عديدة منها، مقارنة بما كتب عن الحركة الوطنية التونسية ونشاط الاحزاب السياسية.

إشكالية البحث:

تستند إشكالية البحث حول تاريخ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ونشاطه النقابي خلال المرحلة الاستعمارية وعلى هذا الأساس يتمحور التساؤل الرئيسي لبحثنا حول:

-كيف تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل ،و ما هي ملامح نضاله النقابي ؟

ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من دراستنا،حاولنا طرح عدة تساؤلات لتسليط الضوء على محتوى الموضوع:

- ما هي طبيعة الاحتلال الفرنسي في تونس وما انعكاسات ذلك على الشعب التونسي عموما وعلى الطبقة العاملة خصوصا؟

– ما هي دوافع وعوامل بروز النشاط النقابي في تونس ؟ وهل مرد ذلك إلى السياسة الاستعمارية فقط ؟ أم هناك عوامل أخرى غير ذلك ؟

– من هو فرحات حشاد ؟ ولماذا ارتبط اسمه بالاتحاد العام التونسي للشغل دون غيره من المناضلين ؟ وهل كان موفقا في نشاطه النقابي وفي نضاله السياسي مقابل سياسة التضييق والقمع الذي كانت تفرضه السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية؟

– إلى أي مدى ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في النضال الوطني خدمة للقضية التونسية على الصعيدين الداخلي المحلي والخارجي الإقليمي منه والدولي ضد الاحتلال الفرنسي؟

أهمية وأهداف الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الفترة كونها تغطي وتشمل التحولات الاجتماعية داخل المجتمع التونسي وديناميكية النشاط النقابي الذي رافق تلك التحولات وما نتج عن ذلك من تزاوج وتناسق بين النضال السياسي والعمل النقابي ضد الاستعمار الفرنسي وسياساته الهادفة إلى فرض المزيد من السيطرة والقهر في تونس.

حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في تونس كمجال جغرافي و خلال الفترة الممتدة ما بين 1946 إلى 1952 أي من تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل إلى غاية اغتيال مؤسسه فرحات حشاد وانتهاء الفترة الحشادية.

مناهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة استعملنا المنهج التاريخي الوصفي في المرحلة الأولى وذلك من خلال تتبع الأحداث التاريخية ووصفها مرحلة بمرحلة مع احترام ومراعاة التسلسل الزمني الذي تمليه الفترة المدروسة.

واستعملنا في المرحلة الثانية المنهج التاريخي التحليلي الذي وظفناه لتحليل أبرز المواقف والأحداث التي صدرت عن القادة الوطنيين والنقابيين التونسيين للوصول إلى الحقائق ومعرفة مدى فاعليتها وتأثيرها في سير الأحداثمع الحرص على روح البحث العلمي وذلك بالتعاطي قدر المستطاع مع الموضوعية التاريخية.

خطة الدراسة:

انطلاقا من الرصيد البيبليوغرافي الذي تمكنا من جمعه وتصنيفه طيلة فترة الجرد والبحث، قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة مرتبة وفق التسلسل التاريخي للأحداث المعنية بالدراسة وهي على الشكل التالي:

الفصل الأول الذي هو عبارة عن مدخل تحدثنا فيه عن تشكل الحركة النقابية في تونس وتطورها من 1924 الى 1945م تركزت الدراسة فيه على اربعة مباحث جاء أولها بعنوان عوامل تأسيس الحركة النقابية بينما المبحث الثاني للحديث عن جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924-1925 م التي تعد أول تجربة نقابية تونسية موحدة لتونسيين بعيدا عن النقابات الفرنسية ليأتي المبحث الثالث بعنوان جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937-1938 ،أما المبحث الرابع فتناولنا فيه نشاط النقابي أثناء الحرب لعالمية الثانية 1939-1945م وأهم تطورات تلك المرحلة

الفصل الثاني ممنهج ضمن أربع مباحث جاء بعنوان تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل تم التعريف فيه بمؤسسه فرحات حشاد وبداية عمله النقابي مع التطرق في المبحث الثاني مبادئ وهياكل الاتحاد وكيف ليأتي المبحث الثالث عن ردود فعل السلط من تأسيسه.

الفصل الثالث يبرز النضال الوطني للاتحاد وكيف استطاع ايصال افكاره وتطبيق قراراته فيه أربع مباحث الاول تحدث عن النضال الوطني والثاني والثالث وضح علاقات الاتحاد الداخلية والخارجية لنصل في نهايته إلى اغتيال مؤسسه فرحات حشاد من قبل الاستعمار الفرنسي الذي تخوف منه بعد كل النجاحات التي حققها

أما الخاتمة فقد ضمناها مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات التي توصلنا إليها سعيا منا للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية التي طرحناها في دراستنا.

المصادر والمراجع:

لإثراء هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها :

- بلقاسم القناوي، مذكرات نقابي وطني والذي اخذنا منه معلومات عن البدايات الاولى لظهور الحركة النقابية التونسية المتمثلة في جامعة عموم العملة التونسية

- علي بلهوان، تونس الثائرة الذي شمل معلومات عن نشأة الحركة الوطنية التونسية وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956م
- الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية حيث تناول الكتاب اوضاع تونس الاقتصادية والعمالية مع ابراز عوامل ظهور الحركة العمالية

أما بالنسبة للمراجع فأهمها :

- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس بجزئيه الأول والثاني حيث استفدنا منه كثيرا في ما يخص نشأة الاتحاد وظروف تأسيسه إضافة إلى علاقاته بالمنظمات والأحزاب السياسية
- وكتاب تونس عبر التاريخ لخليفة شاطر واخرون الذي وضح لنا البدايات الأولى للحركة النقابية التونسية ونضال الاتحاد العام التونسي للشغل
- بالإضافة الى كتاب الحركة الوطنية المغاربية 1945-1962 لمحمود آيت مدور الذي استقينا منه معلومات حول علاقات الاتحاد الداخلية والخارجية واهم مساعيه
- أيضا كتاب أحمد خالد ،الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتاباته. كما اعتمدنا على مجموعة من المجلات اهمها مجلة الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل)

  كما اعتمدنا على مجموعة مهمة من المقالات المنشورة في المجلات.
- محمد بوطيبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل انموذجا)، الذي وضفناه من خلال ذكر عوامل التأسيس النقاب في تونس.
- نور الدين ثنيو و ليلى بوجلال ،النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد "الوجه اللآخر للكفاح التحرري" الذي وضفناه في الحديث عن علاقة الحركة النقابية بالحزب الدستوري التونسي

وفي ما يخص الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على الرسائل العلمية المتاحة (ماجستير- دكتوراه) التي تناولت جانبا من هاته الدراسة :

- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945و1962 الجزائر و تونس نموذجا .

صعوبات البحث:

وفي الأخير لا تفوتنا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي صادفتنا أثناء إنجازنا لهذا الموضوع:

- ندرة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع دراستنا خاصة أنه موضوع معاصر.
- صعوبة التنقل بين المكتبات الوطنية لجمع المادة العلمية بسبب جائحة كورونا.
- الجهد الكبير الذي تطلبه البحث للحصول على المادة العلمية.

الفصل الأول

العمل النقابي في تونس 1924 – 1944م

المبحث الأول: عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية:

1/ التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية التونسية:

كانت الطبقة الشغيلة التونسية عرضة إلى جل الاستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب، وكذلك إلى منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية، تحضي برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين فكانت لهؤلاء نسبة ضئيلة في المشاغل العمومية وكذلك قطاع النقل الذي ينتدب غالب أعوانه من بين الفرنسيين والإيطاليين[1]، فعمدت كثير من الشركات الأجنبية إلى جلب اليد العاملة الأوروبية المختصة ومكنتهم من امتيازات كثيرة، ونتج عن ذلك تفاوت كبير في الأجر بين العمال التونسيين وغيرهم من الأجانب، واتسع هذا الفارق في الأجر عندما تمتع الفرنسيون بالثلث الاستعماري وهي الزيادات التي تمتع بها العملة والموظفون في أجورهم بنسبة 33% وأدى هذا إلى تردي حالة العامل التونسي بشكل مفزع خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[2]، حيث شكلت قضايا الأجور محور اهتمامات العمال من خلال الإحساس بعدم المساواة في الأجور بين العمال الأوروبيين و التونسيين منها التفاوت في المنح العائلية المقدرة في شهر مارس 1910 و 1917 و بهذا كان الفرنسيون أوفر حظ في الأجور من العمال التونسيين في قطاعات الإدارات والبلديات مثلا. رغم أن تفاوت الأجور بين نفس الموظفين لا يكون إلا بتفاوت ساعات العمل و المشقة، لكن المشكل في البلاد التونسية هو التمييز

1- علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مج 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص118.

2- الطاهر المناعي، المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة تونس، 2001، ص274.

العرقي، بذالك كانت أجور الموظفين التونسيين أقل بكثير من أجور الأوروبيين[1] وهذا ما يمثل مصدراً للأرباح الإضافية بالنسبة للمستعمرين[2].

فكان العامل التونسي إذن عرضة إلى تناقضين: الأول مع الرأسماليين الأجانب والثاني الذي هو ثانوي لكنه هام مع العمال الأوروبيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية[3]، وإن كانت المطالبة برفع الأجور من السلطات المعنية في بعض الأحيان عن طريق رفع الشكاوي والمداهنة في عرض المسألة لدى البعض لكسب حقوقهم المتمثلة في رفع الأجور من جهة، والنظر لبعض الحالات التي تنجر عن قوانين العمل منها، عدم تعويض العمال مالياً عند الانتقال إلى أماكن العمل من المناطق البعيدة وعدم دراسة حالة عمال مجالس العدالة خلال تحويل مناصب عملهم مما ينجر عن ذلك صعوبات مختلفة، إنّ مسألة غبن العمال في الحصول على أجورهم ورواتبهم كانت مسألة مهمة لذلك فإن مسألة المطالبة بحقوق الطبقة العمالية وتحسين رواتبهم فرضت نفسها على صفحات الجرائد التونسية علماً بأن عدد الموظفين التونسيين العاملين في أجهزة الدولة المعلمين والبريد (الوظيف العمومي) كان معتبراً[4]، حيث سالت أقلام كثيرة في شأن مسألة الموظفين ومنه هذا المقال الذي نشره عبد الرحمن الصنادلي في جريدة الزهرة بتاريخ 28 جانفي 1905، فعلى حد قوله "كثيراً ما كتبنا على صفحات هذه الجريدة المقالات

1- محمد بوطيبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 13، م 8، الجزائر، ديسمبر، 2017، ص 34.

2- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، تر: محمد بسباس وآخرون، مطبعة الاتحاد العام للشغل، ط 1، 1984، ص 78.

3- علي محجوبي، الحركة النقابية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 118.

4- محمد بوطبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المرجع السّابق، ص 35.

المطولة في شرح حالة الموظفين والذي يتضح من خلاله أن العمال التونسيين كانوا يعيشون حالة متدهورة، كضعف أجورهم، العسر الشديد الناتج عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعاش ومن هؤلاء العمال: موظفي الإدارة، العدالة والمجالس وغيرها "[1].

2/ غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية:

لقد تفاقم غلاء المعيشة غداة الحرب من جراء التضخم المالي والانخفاض في قيمة العملة الناجمة عنه، فارتفعت الأسعار بصفة باهضة، حيث قدر ثمن الكيلوغرام من الخبز مثلاً بين 1918 و 1920 من 0.65 فرنك إلى 1.20 فرنك وبصفة عامة فإن مؤشر كلفة المعيشة قد ارتفع منذ 1914 من 100 إلى 240 سنة 1918 و 311 سنة 1920[2]، وبين شهر جويلية 1923 وشهر أكتوبر 1924 ليرتفع ثمن سميد من 1.25 إلى 2.10 فرنك والكيلوغرام سكر من 2.85 إلى 3.10 فرنك والكيلوغرام لحم من 3 إلى 6.50 فرنك ولتر زيت الزيتون من 4.35 إلى 6 فرنك[3].

- نتيجة ارتفاع أسعار المواد، أصبحت أجور العمال التونسيين بخسة لا قيمة لها في الأسواق التونسية، وأصبحت غير قادرة على مواجهة غلاء البضائع والأسعار المختلفة، فالعامل التونسي كان يكد في عمله مقابل أجر لا يستطيع أن يسد به حاجياته اليومية[4].

فالأجور كانت ضعيفة بسبب ارتفاع المعيشة وتزايد المصاريف اليومية للمواطن التونسي، رغم الزيادات الحاصلة في أجور العمال من طرف السلطات الفرنسية، فإنّها كانت

1- **محمد بوطيبي**،الحركة الوطنية النقابية ...،المرجع السابق، ص 35.

2- **علي محجوبي**، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السّابق، ص 119.

3- **عبد السلام بن حميدة**، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج 1، المرجع السّابق، ص 78.

4- **محمد بوطيبي**، المرجع نفسه، ص 35.

غير متوازنة بين الأجراء التونسيين ونظرائهم المعمرين فكان الاهتمام بالموظفين الذين يخدمون الدولة أكثر من غيرهم كما هو الحال لموظفي الإدارة والمحاكم مقارنة مع موظفي مديرية الأوقاف[1].

لا شك أنّ القدرة الشرائية التونسية كانت ضعيفة جدا ويتبين ذلك من خلال استهلاك المواد الغذائية، فإذا أخذنا سنة 1911م التي بلغ عدد السكان التونسيين بمختلف جنسياتهم قد بلغ حوالي 1939.087 نسمة، فإن الكمية المستهلكة سنوياً من التونسيين من القمح قدرت بـ 1630.200 قنطار، باعتباره الغذاء الأساسي للتونسيين، وهو ما يمثل 84.07 كلغ في السنة للفرد الواحد، وبالتالي فإن الاستهلاك اليومي يقدر بـ 230 غرام يومياً، وهي أقل بكثير من المعدل اليومي الذي يتناوله الإنسان في الوجبة الواحدة، ومعلوم أن متوسط الاستهلاك لم يكن في متناول كل فئات المجتمع التونسي، فالفئات الثرية هي التي يمكن أن تستهلك أضعافاً مضاعفة من الفئات المحرومة التي تمثل غالبية المجتمع التونسي، وهذا ما نتج عنه سوء التغذية والمجاعة ومختلف الأمراض وإذا أخذنا سعر القمح عام 1929م لم يزد عن 140 فرنكاً في الوقت الذي زاد فيه سعر السميد عن 205 فرنكات[2].

هذا الارتفاع في الأسعار قابله انخفاض في دخول العائلات خاصة وأن البطالة التي كانت متفشية زاد نسقها للتدهور الاقتصادي العام وتراجع التشغيل في عدة قطاعات

1– **محمد بو طيبي** ،الحركة الوطنية النقابية ...، المرجع السابق، ص 35.

2– **المرجع نفسه**، ص 36.

متضررة كالمناجم والعمل الفلاحي والبناء والمؤسسات الصناعية والصناعات الحرفية لقلة المواد الأولية وقطع الغيار[1].

وقد تأثر معظم السكان من غلاء المعيشة في هذه الفترة العصيبة فقاموا بمظاهرات للتنديد بهذا الوضع والاحتجاج من غلاء الخبز والسميد فكانت مظاهرة 05 أوت 1920 بمدينة تونس التي تحولت إلى نهب بعض المخازن التجارية وقد استغل الوطنيون التونسيون هذه الحالة لتعبئة السكان ضد نظام الحماية[2].

وأخذت حالة البلاد الاقتصادية تتدهور منذ انعقاد الهدنة حيث أمسكت المصاريف فجأة في تصريف الحوالات وأخذت تضايق التجار ولاسيما المسلمين منهم مضايقة أودت بالكثير منهم وجعلت الباقين على شفا جرف الإفلاس وبينما كانت الأمور سائرة على هذا المنوال أخذت الحكومة الفرنسية تفرض الضرائب والإتاوات على عاتق الأمة رغم رداءة الوضع الاجتماعي حتى ضاقت ذرعاً ونفذ أكثر ما بيدها وبذلك أصبح التونسيين في حالة بؤس وشقاء لا مزيد عليها، خاصة أننا شاهدنا ارتفاع كبير في أثمان المعيشة والمواد الضرورية للحياة[3].

وتشير بعض المعطيات أنّ أسعار المواد الاستهلاكية تضاعفت أكثر من أربع مرات ما بين 1939-1944 وفي الوقت نفسه بقيت الأجور على حالها في تلك الفترة كما تضاعفت

1- عبد السّلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج 1، المرجع السابق، ص 30.

2- نور الدين الدقي وآخرون، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، المطبعة التونسية للنشر، (د.ط)، تونس، ص 56.

3- محمد بوطيبي، الحركة الوطنية النقابية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العمالة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 36.

الأسعار ثمانية وعشرون مرة خلال الفترة الواقعة ما بين 1939-1954 في الوقت الذي لم تتضاعف فيه أجور العمال إلا بنسبة 0.8% فقط خلال نفس الفترة[1].

3/ الزيادة في الضرائب:

وهذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع مصاريف الدولة، فعلاوة على الترفيع في مرتبات الموظفين الفرنسيين الذي بلغ سنة 1920، 24 مليون فرنك، كان على الدولة أن تسدد ديونها الطائلة وتجهز البلاد طبقاً لحاجيات الاستعمار الفلاحي، ومن أجل ذلك عمدت سلطات الحماية إلى الترفيع في الضرائب القديمة وسن ضرائب جديدة، وهذا النظام الجبائي الجديد الذي ورد في أمر للبابي صدر في 20 ديسمبر 1919 يخص بالدرجة بالدرجة الأولى السكان التونسيين، فبمقتضى هذا الأمر وقع الترفيع الاستيطان والقانون والعشر، كما سنت لأول مرة ابتداء من غرة جانفي 1919 ضريبة على الماشية وذلك بنسبة 0.17 فرنك على كل رأس غنم أو ماعز و 1.24 فرنك على كل رأس بقر أو بغل و 2.28 فرنك على كل جمل ومع كل هذا سنت سلطات الحماية بمقتضى أمر الباي الذي صدر في 24 فيفري 1919 ضريبة خارقة للعادة على المرابيح التي جمعها التجار التونسيون (مسلمون ويهود) أثناء الحرب وذلك بنسبة تتراوح بين 50% و80% من مجموعها[2]، وقد أدت هذه الزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ثقل النظام الجبائي على السكان التونسيين، ولا جرم أن تزيد هذه الحالة في خنق هؤلاء على الاستعمار وبالتالي في وعيهم الوطني[3].

1- عبد السّلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، المرجع السابق، ص 30.

2- علي محجوبي، الحركة الوطنية بين الحربين...، المرجع سابق، ص 45.

3- حمة الهمامي، المجتمع التونسي (دراسة اقتصادية واجتماعية)، المطابع الموحدة بالمناطق الصناعية الشرقية، ط 1، تونس، 1989، ص 170.

4/ إنتشار البطالة:

نظراً لأهمية الشغل في حياة الفرد والمجتمع وانتشاره في وسط المجتمع التونسي في شكل موضوع البطالة في أوساط المفكرين والنقابيين ورجال الإعلام دراسة فكرية اجتماعية، فقد أفادت بعض الإحصائيات أن ظاهرة البطالة ظلت متزايدة منذ احتلال تونس إلى غاية 1911 بنسبة 5% وبزيادة قدرها 80.000 عاطلا عن الشغل واستمرت في الزيادة ما بين 1996-1946م بزيادة تقدر 580.000 عاطل عن الشغل نظراً لتطور الرأسمالية الاستعمارية في البلاد التونسية وسيطرة الآلة التي عوضت اليد العاملة البشرية[1]، أما بالنسبة للفئة العاملة فهي تعاني التمييز في الأجور حيث يأخذ أجور متدنية مقارنة بالأوروبيين، وينحدر معظم السكان في الريف من أوساط شعبية فلاحية[2]، تقارب نسبتهم 70% من مجموع السكان ومن هنا يتضح حجم معاناة المجمع التونسي مقارنة بالمجمع الأوروبي[3].

1- محمد بوطبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العمالة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 35.

2- حمة الهمامي، المجتمع التونسي (دراسة اقتصادية واجتماعية)، المطابع الموحدة بالمناطق الصناعية الشرقية، المرجع السابق، ص 172.

3- يونس درموثة، تونس بين الاتجاهات، ط 1، دار الكتاب العربي، مصر، القاهرة، 1953، ص 93.

المبحث الثاني: جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924-1925):

بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس والتي مست كل شرائح المجتمع وخاصة شريحة العمال، وذلك من انخفاض في المرتبات وأيضاً تنافس لأيدي العاملة الأجنبية أدى إلى تردي حالة العامل التونسي بشكل مفزع[1]، خاصة في ظل غياب نقابات وطنية تطالب بحقوقهم فالنقابات التي كانوا ينضوون تحتها لم تكن يوما تحمل على عاتقها مشاكل العمال التونسيون[2]، وازدادت معهم الحاجة لتكوين تنظيم نقابي تونسي يدافع عنهم وعن مصالحهم وظل هذا الاتجاه ينمو في البلاد إلى حين عودة محمد علي الحامي[3]،من برلين بعد تحصيله من كليتها على الشهادة في علوم الاقتصاد السياسي في 23 فيفري 1924[4]، حيث قام بأول مبادرة والمتمثلة في إنشاء جمعيات التعاون الاقتصادي والشركات الاستهلاكية[5]، هذا الأخير عند عودته إلى البلاد التونسية جاء محملاً بأفكار جل مواضيعها في الاقتصاد والعمال والحركات الاجتماعية هذه الأفكار كانت ضمن اهتمامات النخب السياسية في تونس، لذلك بدأ محمد علي الحامي تحركاته مع مختلف

1- الطاهر المناعي، المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، المرجع السابق، ص 273-274.

2- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1946-1956م نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 1432هـ، 2005م، ص 50.

3- محمد علي الحامي، ولد علي بن المختار بحامة قابس في 1894م، من عائلة فقيرة، اشتغل مبكراً بالقنصلية كخديم لقضاء بعض الشؤون، سافر إلى ألمانيا أين تلقى دروسه في العلوم الاقتصادية، عايش في هذه الفترة صعود التيار الاشتراكي إلى تونس وكان وراءه تأسيس أول تنظيم نقابي تونسي عند عودته من برلين سنة 1924م.

للمزيد ينظر: عميرة عليه الصغير، قيادون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني، تراجم: مجلة روافد، دع، المعهد

4- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية- النقابية 1894-1925، ج1، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015، ص 217.

5- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوس ومحمد عجينة، سراس للنشر، ط3، تونس، 1993، ص 117.

الشخصيات والتيارات السياسية من أجل تبني أفكاره ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع[1]، وكانت مبادرات الحامي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في خصوص تأسيس التعاونيات التعاضديات العمالية ثم "جامعة عمالة العمالة التونسية" قد شكلت حديث الساعة لدى النخبة والأهالي بداية من ربيع 1924[2].

تكونت هذه المركزية العمالية في ظروف صعبة مرت بها البلاد التونسية فهي لا تزال تعاني مخلفات الحرب العالمية الأولى[3]، إذ شهدت أسوأ سلسلة محاصيل فلاحية منذ خمسون سنة وعرفت تضخمها مالياً كبيراً، ارتفعت فيه الأسعار في ظرف سنة واحدة (1924-1925) بـ 29%[4]، ساهم الارتفاع الهائل في الأسعار إلى اندلاع إضرابات بعضها تلقائية كانت بمثابة الشرارة الأولى التي سرعت من وتيرة العمل النقابي، خاصة إضراب عمال الرصيف، ومما استدعى انتباه العديد من عمال الرصيف ومحمد علي الحامي والطاهر الحداد إلى القرية نفسها وهي "حامية قابس" هكذا يبدوا أن التضامن المتأتي من الانتماء لجهة واحدة مثل قنوات اتصال ساهمت في ربط الصلة بين بعض العناصر المختلفة، والتي ساهمت في هذه التجربة النقابية، ولاشك في أنّه مكن من تقريب محمد علي على ذو التكوين العصري من الحداد الذي زاول تعليمه في جامع الزيتونة ومن عمال اغلبهم من الأميين[5].

1- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج1، (د ط)، دار البصائر، الجزائر، 2003، ص 385.

2- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية- النقابية 1925-1943، ج2، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015، ص 241.

3- عبد السّلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس (1924- 1956)، المرجع السابق، ص 36.

4- توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 100.

5- خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005، ص 127.

لقد تولدت عن الاضطهاد الاجتماعي والوطني للتونسيين للكفاح من أجل الحرية لذلك جابه المجتمع التونسي سياسة الاحتلال القائمة على النهب الحضاري والثقافي بانتفاضات ونضال جماهيري وطني معتمد على الوسائل المختلفة ومنها النقابات العمالية للدفاع الشرعي عن حقوق وقضايا العمال[1].

بالفعل فقد تأسست جامعة عموم العملة التونسيين بتاريخ 19 جانفي 1925 في خضم الإضرابات التي عرفتها الحركات العمالية التونسية، منها إضرابات عمال ميناء بتونس العاصمة بتاريخ 14 أوت 1924 بتأطير لجنة من المضربين تولد عنها نقابة مستقلة في 17 أوت 1924م، في نفس اليوم ظهرت عدة إضرابات في بنزرت والشمال التونسي وظلت تلك الإضرابات العماليةمتواصلة، ففي شهر سبتمبر 1924 فقدت الحركة العمالية في ولاية بنزرت مجموعة من العمال بسبب الإضراب الذي استطاعت من خلاله تحقيق جزء من مطالبها مما انجر عنها تأسيس مجموعة من النقابات بداية شهر أكتوبر 1924، مثل جامعة عموم العملة التونسية التي تأسست في 19 جانفي 1925 ومن أشهر قيادتها محمد علي الحامي، المختار العياري، البشير بودمغة والفرنسي فينيدوري[2].

وكان الهدف من إنشاء هذه الجامعة هو جمع الأجزاء في دائرة اقتصادية واحدة بصرف النظر عن جنسياتهم ودياناتهم وللدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها بجميع الطرق الممكنة[3]، أما في ما يخص توزيع المنخرطين اعتبار قطاع النقل أهم قطاع منخرط وهو يمثل

1– محمد بوطيبي، الحركة الوطنية النقابية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العمالة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 37.

2– محمد بوطيبي ، المرجع نفسه، ص 37.

3– الطاهر حداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صمد للنشر والطباعة، صفاقس، تونس، ط1، 1997، ص 177.

نسبة كبيرة من قواعد الجامعة النقابية ويمثل دورهم الحيوي في الحياة الاقتصادية للبلاد[1]، بدأ نشاط الجامعة بتقديم جملة من المطالب تجاهلتها الإدارة الاستعمارية كعادتها وهو الأمر الذي دفع العمال إلى رفع راية العصيان وشن إضراب عام كان مركزه مدينة بنزرت والذي تحول إلى مواجهة عنيفة بين التونسيين والعمال الفرنسيين[2]، وامتدت هذه الأحداث الدامية إلى مناطق من البلاد منها جبل الخروبة، حمام الأنفوتونس العاصمة، كما تعطلت المواصلات والصناعات في جميع المرافق التي يسيطر عليها الفرنسيون[3]، وعلى الرغم مما لحق العمال الفرنسيين من أضرار إثر هذه الحوادث إلا أنهم تمكنوا لأول مرة من منع العمال الفرنسيين من استئناف العمل بمعامل شركة المياه بحمام الأنف وتأثروا بذلك من كتابات إحدى الجرائد الفرنسية (Tunisie français) (تونيزي فرنساز) يحق لنا أن نتكهن بأن العملة الأوروبين من فرنسيين وإيطاليين لا يباشرون عملهم إلا برضى محبينا الذين أصبحوا سادة اليوم[4].

إن النجاحات والانتصارات التي حققتها جامعة عموم عمالة تونس وانتشارها في كامل القطر التونسي والتفاف العمال حولها، إضافة إلى زيادة شعبية مؤسسها محمد علي الحامي، أشعرت السلطات الفرنسية بخطر التحرك العمالي المنظم فأقدمت[5]، في يوم 05 فيفري 1925 في الصباح الباكر على اعتقال محمد علي والمختار العياري ومحمد الغنوشي وعلي

1- خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص128 .

2- كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية (تونس- المغرب- الجزائر 1920-1962م)، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 02، ع 01، ع 01، الجزائر، جوان، 2018، ص 261.

3- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1890-1956)، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط2، سوسة، تونس، 1990، ص 186.

4- كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية ، المرجع السّابق، ص 262.

5- سالم البيض، التداخل والتواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي ومتطلبات الواقع مثال: الحركة النقابية في تونس)، دار الكتاب الأول للنشر، الخرطوم، السودان، 2006، ص 96.

القروي وفيندوري الشيوي[1] وعندما شاع الخبر عم الاستياء، وخيمت الحيرة والقلق في أوساط العمال والشعب التونسي بصفة عامة، فتعطل الشغل في الرصيف وسوق الحبوب بصفة عامة، فتعطل الشغل في الرصيف وسوق الحبوب بصفة خاصة، وتكونت مظاهرة انطلقت من الميناء وسوق الحبوب فشقت باب البحر وتجمهر الآلاف من العمال في ساحة القصبة، فتقدم البشير الفاتح الكاتب العام لنقابة عمالة الرصيف فألقى خطاباً، ووضح الغاية من توقيف هيئة جامعة عموم العمالة التونسية، واحتج باسم العمال على توقيف قادة الحركة النقابية التونسية المستقلة، كانت مظاهرة صاخبة قد زعزعت أركان الحكومة الفرنسية[2] وبهذا انتهى عمل جامعة عموم العمالة التونسية الأولى[3] بسلسلة من الاعتقالات والمحاكمات.[4]

1- **عثمان اليحياوي**، ملامح من الحركة الوطنية بولاية سليانة، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، ط 1، تونس، 1998، ص 28.

2- **بلقاسم القناوي**، مذكرات نقابي وطني،تحقيق: فريد بن سلمان، تقديم: علي المحجوبي، جامعة تونس الأولى المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998، ص 26-27.

3- **سالم البيض**، التداخل والتواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي ومتطلبات الواقع)، المرجع السابق، ص 96.

4- **حفيظ طبابي**، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، المنهل للنشر والتوزيع، 2015، ص116.

المبحث الثالث: جامعة عموم العمالة التونسية الثانية (1936- 1938):

بعد إجهاض تجربة محمد علي الحامي والتي لم تعمر طويلاً، عاد العمال التونسيون للانطواء تحت النقابات الفرنسية حيث وجدوا أنفسهم عرضة والاضطهاد و خاصة في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد التونسية، حيث توالت التحركات المطلبية للعمال[1]، وفي خضم هذه الظروف جاء تأسيس ثاني تجربة نقابية تونسية حملت اسم جامعة عموم العمالة التونسية بقيادة بلقاسم القناوي[2]، الذي استغل إصدار باي تونس مرسوم 16 نوفمبر القاضي بحرية العمل النقابي في تونس من جهة ووصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا[3]، فعقدت مؤتمرها التأسيسي يوم 27 أفريل 1937 وبذلك نشطت الحركة النقابية، وأعيد توحيد الكونفدرالية العامة للشغل مع الكونفدرالية العامة الإتحادية وتزايدت الإضرابات المنادية بحقوق العمالة التونسيين[4].

قامت التجربة النقابية التونسية في ظروف مغايرة كثيراً للتجربة الأولى فهي لا تتشابه إلا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة حيث لا تزال تونس تعاني من مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ومقارنة مع الجامعة الأولى فإن جامعة بلقاسم القناوي كانت أشمل من حيث القطاعات والانتشار الجغرافي[5]. أمّا في ما يخص المنخرطين فقد ضمت

1- **محمد علي داهش**، المغرب العربي المعاصر، "الاستمرارية والتغيير"، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص 162.

2- **حفيظ طبابي**، الحزب الحر الدستوري التونسي 1934-1938، المنهل للنشر والتوزيع، 2011، ص 215.

3- **جاسم محمد حسن العدول وآخرون**، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (د ط)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005، ص 512.

4- **محمد بوطيبي**، الحركة النقابية التونسية، دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العمالة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً، المرجع السّابق، ص 38.

5- **عبد السلام بن حميدة**، تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج 1، المرجع السابق، ص 66.

عمالاً من المناجم وآخرين من قطاع الفلاحة وتجار متجولين وباعة من السوق المركزية بتونس بالإضافة إلى الكرارطية وعمال من الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى التي أثر فيها محمد علي الحامي[1].

أما على المستوى الجغرافي فنلاحظ أنّ هذه المنظمة وجدت في تونس وبنزرت ودخلت المناطق الزراعية، مثل سوق الأربعاء والخميس وماطر وقنطرة الفحص، كما تمكنت من الدخول إلى مناجم منطقة قفصة التي لم تنخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى[2]، ولكنها لم تنتشرإلا بصعوبة في جهة السّاحل كما أنها لم تستوعب عدداً من كبيراً من العمال في مدينة صفاقس، حيث تمكنت الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T من استقطاب عدد هام من مناضلي نقابة محمد علي الحامي فأسندت مراكز قيادة للبعض منهم و تبين جزءاً من مطالبهم[3]، ولهذا لم تضع جامعة عموم العمالة التونسية الثانية جميع عمال المهن التي انضمت إلى محمد علي بما في ذلك عمال الرصيف الذين لعبوا دوراً رياديا في التجربة الأولى، كما نلاحظ تواصل تأثير علاقات التضامن التقليدية وأهمية العناصر النازحة من جهة قابس إذ ينتمي العديد من الكرارطية إلى المطوية المجاورة لمدينة قابس مثل بلقاسم القناوي لكنه يبدو أنّ هذه العلاقات وإن بقيت تلعب دور قنوات اتصال كما هو الحال بالنسبة للتجربة النقابية التونسية الأولى[4] فإنّها ظهرت على الأقل خلال مناسبة واحدة لمصدر تناحر وذلك خلال المشادات التي شهدها ميناء تونس يوم 18 جوان

1- عبد السلام بن حميدة، المغرب العربي المعاصر، "الاستمرارية والتغيير"، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص 162.

2- خليفة شاطر وآخرون، ج 3، المرجع السابق، ص 131.

3- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج 1، المرجع السابق، ص 64.

4- خليفة شاطر وآخرون، ج 3، المرجع السابق ،ص 132.

1937 بين عمال أصيلي حامة وقابس المنخرطين في جامعة عموم العمالة التونسية وعمال أصيلي منطقة السوق المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)[1].

ومن أهم نقاط ضعف هذه المنطقة افتقارها للمثقفين إذ لم تكن لها علاقات تذكر بهم إذا استثنينا بطبيعة الحال اتصالاتها ببعض قادة الحزب الدستوري الجديد الذي بعث في سنة 1934 خلال فترة قصيرة والذي ساعدها في مرحلة التأسيس، لكن سرعان ما تدهورت العلاقة بينهما عندما امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرر هذا الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجاً على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب خاصة بعد قرار مؤتمره المنعقد في أكتوبر من نفس السنة والقاضي بالتخلي عن سياسة التعاون مع حكومة الجبهة الشعبية[2]،عند ذلك حاول إفتكاك قيادة المركزية النقابية في مؤتمرها الخارق للعادة المنعقد يومي 29 و 30 جانفي 1938 عن طريق مناضليه المتواجدين في صلبها[3] مثل حسن النوري الكاتب العام للاتحاد الجهوي في بنزرت ولكن لم ينتج عن تدخل البعض منهم مثل صالح بن يوسف[4] والهادي نويرة والمنجي سليم إلى

1– خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 133.

2– عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924–1956)، المرجع السّابق، ص 65.

3– محمد بوطيبي، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العمالة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجاً)، المرجع السّابق.

4– صالح بن يوسف، 11 أكتوبر 1907 درس الحقوق بباريس واستغل في تونس بالمحاماة، انخرط في الثلاثينات في الحزب الدستوري الحر و تم نفيه بالجنوب وسجنه، تحمل مسؤولية الأمانة العامة للحزب منذ مؤتمر "دار سليم" (17 أكتوبر 1948) إلى (08 أكتوبر 1955) تاريخ تجريده من طرف الديوان السياسي من الكتابة العامة ومن عضوية الحزب، عُيّن قبل ذلك وزيراً للعدل في حكومة محمد شنيق (17 أوت 1950) وكلف بصفة رسمية من الوزير الأكبر شنيق وحزبيه من بورقيبة لتقديم شكوى تونس أمام مجلس الأمة بباريس، استقر بالمشرق العربي وتعرف على الزعماء مثل عبد الناصر، عاد إلى تونس 13 سبتمبر 1956 وواصل معارضته للاتفاقيات أثناء العديد من الاجتماعات الشعبية واللقاءات السياسية، تمت محاكمته ابتداءاً من 06 جانفي 1957 وأصدرت المحكمة العليا 24 جانفي 1957 الحكم غيابياً بالإعدام ضده ولم يعد إلى تونس وتم اغتياله بمدينة فرانكفورت 12 أوت 1961

انقسام عدة نقابات وحل البعض منها خاصة الاتحاد الجهوي ببنزرت من طرف الإدارة الاستعمارية، وهكذا لم تستطيع هذه المركزية الصمود التي اندثرت قبل تعليق كل نشاط نقابي في البلاد عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، وساهمت هذه النهاية التي اتسمت بالفشل الواضح في التوفيق بين النضال النقابي والنضال السياسي في غياب هذا التنظيم وكاتب العام من الذاكرة العمالية التونسية[1].

وبذلك واجهت نفس مصير التجربة النقابية الأولى وتم حلها من قبل السلطات الفرنسية والسجن للقيادة ولكل من يرغب في الخروج عن مشاريع السلطات الاستعمارية[2]، وبنهاية هذه التجربة خلت الساحة من جديد للنقابات الفرنسية، ولم يبقى في الساحة مرة أخرى سوى السيجيتي إلا أنّها كانت قد أنهكتها الصراعات بين الشيوعيين والاشتراكيين ولم تسلم بدورها من القمع إذوقع حلها سنة 1940 إثر انتصاب حكومة فيشي في فرنسا[3].

بتدبير وتنفيذ تونسي. للمزيد ينظر: سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، افتتاحيات صوت العمل فرحات حشاد 1947-1948 ,احمد بن صالح 1955-1956، تق: أحمد بن صالح، دار الجنوب للنشر، تونس، 2013، ص 57.

1– عبد السلام بن حميدة، ج 1، المرجع السابق، ص 65.

2– سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاجتماعي (1924- 1956)، المرجع السابق، ص 51.

3– الأمين اليوسفي، الحركة النقابية في تونس 1900-1981، ط 1، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، تونس، 1983، ص 45.

المبحث الرابع: انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة النقابية التونسية 1939–1945.

استعداد للحرب العالمية الثانية، قامت فرنسا بتجميد نشاط الحركة الوطنية في تونس على غرار بقية مستعمراتها غير أن ذلك لم يحد من العمل النقابي، بل بقي ينشط في الخفاء، في حين كانت التشكيلة النقابية في تونس مكونة من:

1/ الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:

والتي عادت إلى العمل في تونس منذ 11 سبتمبر 1943، وقد تشكلت قاعدتها النضالية من عمال البريد والمواصلات والخزينة العامة، والتربية والتعليم وعمال السكة الحديدية، وحاولت هذه الكونفدرالية توسيع رقعتها الجغرافية عن طريق تطوير الاتحادات المحلية[1]، وكانت تركز دعايتها على الجانب الديني: "إن المسلم يختار الكونفدرالية لأنّها تحترم القيم الروحية، ولأنّها تمثل إطار لتلاقي المؤمنين..." وقد كان الاهتمام الأساسي للنقابات المسيحية منذ جانفي 1944م هو: المنح العائلية، وفي سنة 1974 استقلت عن المركزية الفرنسية، وتحولت إلى الاتحاد التونسي للنقابات المسيحية[2].

2/ اتحاد نقابات تونس (الاتحاد للإقليمي الكونفدرالية العامة للشغل):

من التطورات التي عرفتها الكونفدرالية العامة للشغل، ظاهرة التسييس بحيث أن الأمين العام السابق لفدرالية الموظفين روبارت لاكوست كان يسير وزارة الإنتاج الصناعي من سبتمبر 1944 إلى نوفمبر 1945م ومن الطبيعي أن يكون لهذه التطورات التي مرت بها

1– كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية (تونس– المغرب– الجزائر 1924م–1962م)، المرجع السابق، ص 263.

2– محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1946 و 1962 (الجزائر وتونس نموذجاً)، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 17.

المركزية الفرنسية تأثيرا على الاتحاد الإقليمي التونسي التابع لها، لكن مرسوم جورج بلان لم يتم تطبيقه فوراً في تونس "ولم يصبح ساري المفعول إلا بداية مارس 1944" ورغم ذلك واصل النقابيون نشاطهم في إطار السرية وفي 17 أكتوبر 1943 انعقد اجتماع بعد الحرب العالمية الثانية[1]، وفي 18 و 19 مارس 1944 انعقد فيه المؤتمر القانوني. حيث حضره 200 مندوباً ممثلين عن 120 نقابة، طالبوا فيه بتكوين لجان مختلفة للإنتاج ولجنة متساوية الأعضاء، وقانون واحد لكل الموظفين، والمساواة في الأجور، ورفعت فيه شعارات المساهمة في المجهود الحربي ومعركة الإنتاج[2]' وبالرغم من العدد الكبير لمنخرطي الاتحاد إلاّ أنّه كان عرضة للقمع من السلطات الاستعمارية من خلال إلغاء الحصة الإذاعية الناطقة بالعربية (صوت السجيتي)، والإبقاء على منع صدور جريدة (الشعب التونسي)، طرد السجيتي من لجنة الأجور... إلى غير ذلك من الإجراءات القمعية[3].

3/ النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقس- قفصة:

في 15 جانفي من سنة 1944م تأسست النقابة المستقلة لعمال وموظفي الشركة وانتخب مسعود علي سعد[4] على راسها وصودق على قانون أساسي ورسمت الأهداف

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص 17.

2- كوثر هاشم، دور العمل النقابي المغاربي خلال الحقبة الاستعمارية (تونس، المغرب، الجزائر)، المرجع السابق، ص 263.

3- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 17.

4- مسعود علي سعد، هو أصيل جزيرة قرقنة ولكنه عاش بصفاقس حيث كان والده يشتغل بالشرطة وكان هو موظفاً بشركة صفاقس- قفصة وكان الوحيد نسبيا بالفرنسية من بين عمال الشركة ولذلك طلب منه مجموعة من العمال أن يكون كاتباً عاماً للنقابة بعد أن عملوا على تكوينها، لقد قبل مسعود علي سعد هذا الدور إثر موافقة والده بعد أن كان قد عارض ذلك في البداية كما أنّه من طرائف قبول علي سعد لهذه المهمة هو أن ابنه دخل البوليس الفرنسي في فترة تأسيس النقابة وسكن فوق مقرها، إذن نستطيع القول مما تقدم أنه توفرت في مسعود بعض العناصر التي تجعل السلط الاستعمارية على الأقل لا تخاف جانبه، ينظر: عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج2، ط1، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 1989، ص 05.

التالية لنشاطها: مواصلة تحيين الحالة المادية والمعنوية لكل الأعوان والعمل على ترقيتهم المهنية والاجتماعية، وقد حصرت دورها في النطاق المهني البحت وتجلى ذلك في كل المراسلات الموجهة إلى السلط، وفي الفصل 42 الذي ينص على أن "كل النقاشات السياسية أو الدينية ممنوعة" وقد نسخت نصوصها القانونية عن تشريعات الاتحاد المقاطعي لكنها ألفت منها هدف "الدفاع عن الديمقراطية بكل الوسائل المتاحة له" وفي نفس الاتجاه سوف لا تلبث النقابة الوليدة حتى تحذف عبارة "المعنوي" الواردة في الفصل 3، لتقتصر على ما هو مادي.

ورغم مناداتها بتطبيق قانون أساسي موحد يضع الإطار التونسي والإطار الفرنسي على قدم المساواة في الحقوق فإن ربط علاقات حسنة مع السلط ظل الشغل الشاغل لكتابها العام مما جعل الجلسة العامة الأولى لا تتردد في بعث رسالة إلى المقيم العام تطمئنه عن التعلق بفرنسا والجنرال ديغول "الذي عرف يفصل روح العدل والإنصاف العالية عنده كيف يجلب إليه كل قلوب السكان الكادحين بتونس"[1].

وكان الكاتب العام لهذه النقابة يسهر على إرساء علاقات جيدة مع مختلف السلطات وكان يقوم بمساعي لديها لتحقيق المطالب المهنية للعمال، كما كانت هذه النقابة تتجنب القيام بالإضراب في أغلب الحالات، وكانت دوماً تسعى لإبراز "تقديرها" للإدارة، وكانت تضع إلى جانب التونسيين بعض الفرنسيين وبلغ عدد منخرطي هذه النقابة 332 منخرط في 30 جانفي 1944م، ثم انتقل العدد إلى 600 منخرط في 12 ماي 1944، "وتلعب هذه النقابة دور الريادة في خلق الحركة النقابية وطنية مستقلة"[2].

1- **حمة الهمامي**، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1956، ص 38.

2- **عبد السلام بن حميدة**، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة الوطنية بتونس (1924-1956)، ج1، المرجع السابق، ص 72.

4/ اتحاد النقابات المستقلة للجنوب:

تمكن الشيوعيين من الهيمنة على قيادة الاتحاد الإقليمي التابع للكونفدرالية العامة للشغل في مؤتمره المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944[1]، وقد فشل فرحات حشاد المعروف لديهم بنزعته الوطنية فشل ذريعاً في هذا المؤتمر، كما تم تعويض الاشتراكي بوزنكي Bouzonquet رفيق حشاد في النضال في منصب الكتابة العامة للاتحاد بيروبان Poropone المناضل الشيوعي الذي كان يرأس الاتحاد المحلي بفري فيل Ferry ville (منزل بورقيبة) منذ سنة 1927، وطغت السياسة الشيوعية في هذا المؤتمر الذي انعقد تحت شعار "الإنتاج ثم الإنتاج من أجل الحرب" وهو شعار أطلقه كل من طوراز Thorez وفراشون Frachon في فرنسا ووقع ترديده في تونس وقد عبر حشاد إثر المؤتمر عن خيبة أمله وعلى عزمه على مغادرة الكونفدرالية العامة للشغل، فسارع صديقه الحبيب عاشور ببعث رسالة إلى بلدية صفاقس يعلمه فيها "عمال البلدية قد قرروا بالإجماع حل نقابتهم في الاجتماع الذي عقدوه يوم 23 مارس 1944"، وبرروا موقفهم هذا بمخالفة البيجيتي كميثاق أميان 1909م، الذي ينص على أنّ «الكونفدرالية العامة للشغل تضم كافة العمال الواعيين بضرورة الكفاح من أجل القضاء على النظام الرأسمالي»[2].

وتكشف لنا بعض الشهادات عن تردد حشاد، وخاصة رفيقه الحبيب عاشور وكان هذا الأخير يركز دائماً على الصعوبات المالية التي سوف تعترضهم لتكوين نقابات وهو أمر

1– كرس مؤتمر الاتحاد النقابي الـ "س.ج.ت" المنعقد في 18 و 19 مارس والذي اتسمت أشغاله بصراع حاد بين العناصر النقابية الشيوعية والاشتراكية الفرنسية وخاصة أشغاله بصراع حاد بين العناصر النقابية الشيوعية والاشتراكية الفرنسية و خاصة بطمس المطالب المهنية القطعية مع الكونفدرالية العامة للشغل، للمزيد ينظر: خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص 134.

2– حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 39.

لا يمكن أن يغيب عن مناضل قديم في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل مثل حشاد[1]، إذ وقعت عدة اتصالات بين بعض العناصر النقابية ومن ضمنهم الكاتب العام والنقابية التونسية لموظفي وعمالة شركة صفاقس قفصة، يذكر مسعود علي سعد أن حشاد قال له في إحدى لقاءاتها: "إن كنت تريد أن يكون العمال التونسيون قادرين على القيام بأي شيء فيجب أن نجمعهم في صلب نقابة واحدة". فيجيبه بأنهم هم الذين يمثلون النقابة التونسية الوحيدة، فعليكم إذن أن تلتحقوا بنا، ويذكر بعضهم أن حشاد قد حدّث بعض النقابين عن العلاقات التي يمكن أن توجد بين الكونفدرالية ونقابة تونسية ينوي تكوينها، وكان ذلك خلال تجمع عام نظمه الحزب الشيوعي بتونس في صفاقس قبل انعقاد مؤتمر الكونفدرالية (27)، وعلى كل حال لم يشرع فرحات حشاد في عملية تكوين اتحاد نقابات الجنوب إلا مع نهاية شهر أكتوبر واستغل في ذلك الظرف الذي تدهورت فيه العلاقات بين الإدارة الاستعمارية من جهة والغرب الشيوعي التونسي والكونفدرالية العامة للشغل من جهة أخرى[2]، وقد حررت المناشير المعلنة عن تكوين المكتب المؤقت لهذا الاتحاد يوم 19 نوفمبر 1944 وكان حشاد كاتبه العام وتولى مسعود علي سعد خطة الكاتب العام المساعد وكان من بين الأعضاء النشطين الحبيب عاشور وعبد العزيز بوراي ومحمد الحلواني الذين بادروا بالتشجيع على بعث أولى النقابات المستقلة في قطاع البلدية والأشغالالعمومية[3]، فكانت الأهداف المعلنة من طرف هذه النقابة أن تكون بعيدة عن العمل السياسي[4]، ويؤكد حشاد أن قوانينها سوف تكون مماثلة تقريباً لقوانين الكونفدرالية

1- **عبد السلام بن حميدة**، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، المرجع السابق، ص 39.

2- **عبد السلام بن حميدة**، المرجع نفسه، ص 40.

3- **عبد الواحد المكني**، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، تقديم: حسين العباسي، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، صفاقس، تونس، 2012، ص 45.

4- **محمود آيت مدور**، المرجع السابق، ص 18.

العامة للشغل[1] "مع فارق وحيد وهو احترامها عند التطبيق ويعني ذلك التمسك بالطابع الحيادي للنقابة في الميدان السياسي".

وتعلقت المطالب بادئ الأمر بالأجور:

- يجب أن تحدد الأجور على نمط واحد في جميع فروع العمل وفي كافة الجهات وفي نفس الفترة.
- تصنيف الأعوان في كل مؤسسة قبل تحديد المقاييس المناسبة للأجور حتى تتجنب تلاعب المشغل بهذا الأمر.
- مراجعة كامل العقود المشتركة الموقع عليها قبل اندلا ع الحرب.

كما طالبت النقابات المستقلة بإسناد المنح العائلية لكافة الشغالين، وبتعميم العطل الخالصة الأجر على القطاعات المحرومة منها وتمتيع العمال الفلاحين أيضاً بنفس الحقوق التي يتمتع بها عمال القطاعات الأخرى، كما طالبت هذه النقابات بحقها في إصدار جريدة خاصة بها "صوت الشغالين" وببناء دار للشغالين والإسراع في إنجاز برامج إعادة التعمير وفتح حظائر العمل، كما طالبت بتركيز تفقدية شغل بصفاقس[2].

1- الكنفيدرالية العامة هي منظمة نقابية فرنسية ظهرت في مدينة ليموج بفرنسا في 23 سبتمبر 1895 م، وتعتبر من أهم المنظمات النقابية الفرنسية، تأسست لها فروع في المستعمرات: تونس، الجزائر . للمزيد ينظر: www.aljazeera.net بتاريخ 2020/06/25 على الساعة: 15:02.

2- عبد السلام بن حميدة، المرجع السّابق، ص 40.

الفصل الثاني

نشأة وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م

المبحث الأول: ظروف تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

1 تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لم تبقى البلاد التونسية خارج نطاق الحرب العالمية الثانية إذ دارت بها معارك عنيفة بين جيوش حلفاء وقوات المحور مما نتج عنه خسائر جسيمة مادية وبشرية[1].

فعلى المستوى الاقتصادي فقد كان هناك نظاماً مزدوجاً، إذ نجد من جهة اقتصاداً عصرياً من الصنف الرأس مالي يتحكم فيه الأوروبيون، ومن جهة أخرى نجد اقتصاداً من صنف ما قبل الرأس مالي الذي يقوم على علاقات إنتاج متميزة والتي يعتبرها البعض من خاصيات النظام الإقطاعي.

1-1 الاقتصاد الأوروبي:

احتل هذا النوع مكانة متميزة نظراً للهيمنة الفرنسية على جهاز الدولة والاستعمار الفلاحي شاهد هام في هذا الميدان.

أ- الفلاحة

كانت الأراضي التي يملكها المعمرون تقدر بحوالي خمس المساحة المزروعة في تونس، حيث يقول جون بونسات "أن الفرنسيون لوحدهم كانوا يملكون حوالي 774000 هكتار من الأراضي" وتمتاز هذه الزراعة بتوفرها على وسائل إنتاج جد متطورة وترتكز على القروض التي تمنحها الدول وعلي يد عاملة مستأجرة خاصة في ميدان زراعة الحبوب[2]. ويظهر

1- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس1900-1981، المرجع سابق، ص 49.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية1945-1962، الجزائر وتونس نموذجا، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2007، ص 117.

ذلك بصفة أوضح في زراعة الحبوب شمال البلاد وخاصة في منطقة وادي مجردة وتتعقد الأمور بالنسبة لزراعة الزيتون في وسط البلاد، فاغلب الأوروبيين يلجؤون إلى أشكال أخرى من استغلال الأراضي واستصلاحها، حيث يسلم المالك أرضه للمغارسي كي ينشأ بها وعندما تثمر يتقاسمها إنصافاً[1].

كما أن الحرب الجارية بالتراب التونسي (1942-1943) أفضت إلى تدمير عدد هام من الآلات والمنشآت الزراعية بشمال البلاد أضف إلى ذلك انخفاض كبير في المحاصيل الزراعية وخاصة الغذائية[2]. ولقد عمدت سلط الحماية إلى إنقاذ تلك الزراعة إلى وضع أموال طائلة تحت تصرف المعمرين، أسندتها إليهم بعنوان "تعويضات الحرب"فأمكن حينئذ للمعمرين أن يجددوا آلاتهم ويرمموا المحلات المدمرة ويكثفوا نشاطهم في الأراضي الجديدة[3].

ب- الصناعة:

احتلت الصناعة الاستخراجية مكانة هامة مثل ما هو الشأن في أي اقتصاد من نمط استعماري ويسيطر على هذا القطاع عدد قليل من الشركات الكبرى التي عرفت ازدهاراً كبير بفضل التشريع الذي عرف "بالمقاطعات الجديدة"الذي يتضمن قيام الدولة بتنازلات مجانية وأبدية لكل مكتشف لمنجم جديد وتحتل مناجم الفوسفات المرتبة الأولى بالنسبة للثروات الباطنية تليها مناجم الزنك والرصاص والحديد[4]، ثم أن الجزء الأكبر من المعادن المستخرجة لا تحول في عين المكان.إنّما انقل إلى فرنسا لذلك كانت الصناعة التحويلية ضامرة ثم تأثرت بصفة جدية عند الحرب. ولعل أهم الصناعات المتخصصة التي كانت

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج1، المرجع السابق، ص 12.

2- أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر، تج حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986، ص 158.

3- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس، المرجع السابق، ص 49.

4- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962...، المرجع السابق، ص 117.

موجودة بعد الحرب هي الوريثات الخاصة بشركات النقل البري، والمصانع التي تهتم بالمصالح العمومية كمراكز توليد الكهرباء والغاز وكانت صناعة الأغذية هي الأكثر انتشاراً إذ نجد عددا كبيراً من معاصر الزيت والمطاحن التي تأثرت كلها وأصبحت تعيش وضعية صعبة[1].

1-2- الاقتصاد التونسي:

لابد أن نشير في البداية أن هذا التقسيم الذي افترضناه والقائم على ثنائية الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد التونسي لا يعني أننا سنتحدث عن قطاعين منفصلين ومختلفين تمام الاختلاف، فالرأسمالية قد تغلغلت في كل البلاد، والتي حدت من تطور الرأس المال المحلي وجعلته يعيش تحت رحمة المرابين.

أ- الفلاحة:

سبق وأن أشرنا إلى أن الاستعمار استحوذ على الكثير من الأراضي الخصبة، وتوجد برجوازية تونسية قليلة جداً تستخدم الآلات والوسائل العصرية وتشغل اليد العاملة المأجورة[2]، حيث صاحب التوسع الاستعماري تفقير عدد متزايد من سكان الأرياف نتيجة طردهم من الأراضي التي كانوا يملكونها[3]. وقد كان نظام «الخماسة» [4]منتشراً في الشمال، ونظام «الربّاعة»منتشراً في الوسط والجنوب وهذا في ما يخص زراعة الحبوب، أمّا

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1925)، ج1، المرجع السابق، ص13.

2- المرجع نفسه، ص14.

3- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس، المرجع السابق، ص 12.

4- الخماس: هو نظام شبيه بالنظام الإقطاعي الذي انتشر في القرون الوسطى حيث يكون الفلاح فيه حبيس العقد بينه وبين مالك الأرض لمدة سنة كاملة لا يستطيع فيها أن يفارق خدمة هذه الأرض، ويكون له خمس محصولها عندما يتم جني الثمار، ينظر احمد العياد، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص220.

زراعة الزيتون التي هي في أوج تطورها في الوسط فإن التونسيون يستعملون طريقة المساقاة. وقد كان المرابعون عادة ما يعملون هم ونساؤهم وأبنائهم ويعاملون طبق نظام القناعة الذي كان سائداً في نمط الإنتاج الإقطاعي في أوروبا القرون الوسطى، وقد كان الخماس إن حاول الفرار من جحيم وضعه الذي لا يطاق لاحقه المالك العقاري بمساعدة رجال الدرك وأعاده إلى حظيرة العمل[1]، ثم إن ضعف الفلاحة التونسية لم يكن ذلك ناجم أيضاً عن قلة استعمال الأسمدة وعليه فإن المردود كان منخفضاً مقارنة بالأراضي الواقعة بيد الاستعمار متواجدة في المناطق الممطرة، فالفلاحة التونسية شديدة التأثر بالتقلبات المناخية[2]، أضف إلى ذلك انعكاسات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب والمتمثلة بالخصوص في التضخم المالي وقد ازدادت هذه الأزمة خطورة في تونس نتيجة تعاقب سنوات الجفاف التي عرفت فيها المحاصيل الزراعية نقصاً فادحاً[3].

ب- الصناعة الحرفية:

إن التقسيم العرفي الجاري في الصناعات أنها تعتمد على ثلاث وظائف:

معلم: وهو صاحب رأس المال وفي الغالب يشتغل.

الصانع: وهو الذي يتمرن على الصناعة ليتخرج منها وهو في الغالب من الأطفال وعملهم محصور في مساعدة صاحب الحرفة في عمله[4].

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية ما بين 1945-1962...، المرجع السابق، ص 118.

2- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس 1924-1956، المرجع السابق، ص 17.

3- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس(1900-1981)، المرجع السابق، ص 20.

4- الطاهر حداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ط1، المصدر السابق، ص 28.

ويقول أحمد قصاب أن الصناعة التقليدية أثناء الحرب العالمية الثانية عرفت ازدهاراً كبيراً وذلك لتعطل العلاقات التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا، والذي تسبب في حصول نقص كبير في المواد المصنعة. فبالرغم من توقف الواردات ارتفع الإنتاج ارتفاعاً ملحوظاً في ما يخص الصناعات التي تعتمد على مواد أولية محلية «كالحلفاء »[1]،لكن مع نهاية الحرب واستئناف العلاقات التجارية الطبيعية عن وضع حد لهذه الحالة الاستثنائية[2]، ورجعت الأمور إلى ما كانت عليه وانكمشت السوق الداخلية أمام المنتوجات التونسية أي أن السوق التونسية لم تبق محمية كما كان الشأن أثناء الحرب، هذا وأن تدهور الصادرات وتقلص السوق الداخلية ساعد على تفاقم الوضع بالنسبة لكافة الحرفيين وانخفاض حجم الإنتاج في المناجم للهروب من البطالة، كما انقرضت بعض الحرف بعد الحرب العالمية الثانية على إثر انعدام الطلب وشمل هذا التدهور كافة الحرف في مختلف أنحاء البلاد[3].

- **الصناعة التحويلية:**

تتمثل في معاصر الزيتون ومصانع الصابون، كما نشير إلى وجود بعض النشاطات التي بقيت متأرجحة بين الصناعات التقليدية والصناعة الحديثة مثل ورشات النسيج الآلية التي كانت تشغل ما بين 15 و 20 ألف عامل وبعض المصانع لكن هذه النشاطات تضررت بفعل انقطاع المبادلات بسبب الحرب العالمية الثانية لأنّها اشتكت نقص المواد الأولية كالخشب والحديد والفولاذ[4].

1- أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر، المصدر السابق، ص 226.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص 119.

3- أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر، المصدر السابق، ص 231.

4- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص 119.

حث كل ما سبق ذكره يعود أساساً إلى أن المشاريع الاستعمارية قد أفرغت مختلف القطاعات التقليدية من محتواها الأساسي لم تمكن التونسيين من الاندماج في القوالب الاقتصادية الجديدة التي أدخلها الأوروبيين إلى البلاد التي تطورت على حساب التونسيين ومصادر قوتهم وتحكمت المجموعات الأوروبية في الشركات والأفراد والتجارة الداخلية والخارجية حتى أن الأغلبية الساحقة من الإطارات الفنية وإطارات المهن الحرة (كالأطباء والصيادلة والمهندسين...) هي من غير المسلمين.

2) الظروف الاجتماعية:

أ- المجتمع الأوروبي:

يبين لنا تعداد سنة 1946 أن نسبة الأوروبيين من جملة السكان 7,4% أي ما يعادل 239,600 أوروبي من بينهم 144,000 فرنسي بالنسبة للسكان 4,5%[1]. كما بلغت نسبة النمو السكاني 6,8% هاته النسبة تعد نظام الحماية الفرنسية قد شجع الهجرة الأوروبية إلى تونس مقدما لهم التسهيلات بهدف تغليب العنصر الأوروبي على العنصر العربي التونسي[2]، وقد سيطرت الجالية الأوروبية من الناحية الاقتصادية والسياسية ولكن تمركزت معظمها في الشمال واستولت على الأراضي الخصبة، حيث ارتفع عدد سكان تونس العاصمة إلى 550 ألف لوحدها[3]. ولا يفوتنا أن نضيف إلى هؤلاء المستعمرين من كان يعيش خارج البلاد ويحكم قبضته على شؤونها الفلاحية والصناعية والنقل بحكم سيطرته المصرفية، وقد ساهم الاستعمار في خلق برجوازية أوروبي قوية في كل

1- **محمود آيت مدور**، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 120.

2- **عبد المالك خلف التميمي**، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة " مجلة عالم المعرفة "، رقم 71، نوفمبر 1983، الكويت، ص 41.

3- **محمد الهادي الشريف**، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط3، المرجع السابق، ص 106.

أنحاء البلاد تتمتع بقدرتها على اقتراض الأموال كما تملك ضيعات واسعة، ويتكون القسم الأكبر من الأوروبيين النشطين في تونس من الطبقة المتوسطة التي تحتوي على متوسطي الفلاحين وصغارهم وصغار الصناعيين وبعض أصحاب سفن الصيد، فقد حظي الأوروبي في تونس بامتيازات عديدة فالأجر مرتفع وله منح والترقيات في حين استغل البرجوازي الكبير اليد العاملة التونسية لانخفاض أجرها...، أضف إلى ذلك أن لهم مدناً خاصة بهم تختلف عن الطابع التقليدي وعن أحياء المسلمين ويتجاوز التناقض نمط المساكن إذ يتقابل مجتمعان غربيان عن بعضهما البعض كل له حضارته ونسق حياته، فالأوروبي هو الأجنبي عرقاً ودیناً والمهيمن سياسيًا والمغتصب[1].

ب- المجتمع التونسي:

تقدر مساحة تونس بـ 125180 كم^2، يسكنها حوالي 3230952 نسمة، من بينهم 2903900 أي ما يعادل 87,7% و 2,2% من اليهود وقد أدى الاستعمار إلى تفتيت وذلك بتكسير التوازن الهش للمجتمع التقليدي، مما نتج عنه اختلال في التوازن بين نسبة الولادات التي شهدت ركوداً وتراجع الوفيات سبب تطور الوسائل الصحية ووسائل النظافة[2]، حيث قفز مجموع السكان في تونس إلى 231000 3 سنة 1946 هذا النسق الديمغرافي طبعًا زاد في اختلال الموازنة بين زيادة السكان وزيادة الإنتاج الغذائي، هذه المعطيات عكرتها أكثر تأثيرات الحرب التي خلفت دماراً كبيراً وجعلت القدرة الشرائية في تدهور مستمر أضف إلى ذلك أزمة الجفاف والجراد كل هذا سوف يزيد الطين بلة لتدهور الحالة المعيشية لعامة السكان[3]. كما انتشرت البطالة على نطاق واسع في تونس حيث

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس، المرجع السابق، ص15.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية في تونس ...، المرجع السابق، ص119.

3- عميرة علية الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر- تونس، 2010، ص 107.

تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود ما بين 250 و 300 ألف عاطل عن العمل، بينما تشير إحصائيات الاتحاد العام التونسي للشغل إلى عدد 500 ألف كما أن حوالي نصف عدد السكان لا يتجاوز سنهم 20 سنة لذلك فهم على عاتق الكبار، يمثل سكان الأرياف 70% و 75% من مجموع سكان البلاد وكانت السمة المميزة للريف هي تزايد ظاهرة التفقير التي ازدادت وتيرتها بحكم تسرب الاقتصاد النقدي والإجحاف الاستعماري وقد استغل الاستعمار الانعدام الشبه تام للملكية الخاصة خارج الشريط الضيق المحيط بالمدن من أجل إخراج الناس من أراضيهم بمراسيم عديدة للتنازل عن أملاك الحبوس... لذلك يمكننا التحدث عن ظاهرة تشريد المزارعين والتي تفاقمت بفعل الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من تخريب ومصادرة للحبوب والماشية وارتفاع الأسعار[1].

3) الظروف السياسية والعمالية:

لقد جعلت الحرب العالمية الثانية من المسألة التونسية قضية من قضايا الصراع الدولي وجرتها كما يقول "جاك بارك" إلى غياهب جدلية الساحة الدولية ولم تختلف هذه الحرب عن التأثير بعمق في الحياة السياسية في تونس وساهمت بوضوح في استفاقة الوعي الوطني عن طريق :

- إذكاء الشعور برفض الاستعمار (الحماية) من طرف كل فئات المجتمع التونسي.
- إبراز إمكانية قطع الصلة بالإمبراطورية الفرنسية.
- إظهار حقيقة الإمبريالية.
- إفهام الشعوب بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى.

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية ما بين 1945و1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق، ص120.

كما أن الحرب المضادة للفاشية حركت المثل الديمقراطية والمشاعر الوطنية لدى الشعوب وزاد من تطلعها نحو الاستقلال عن طريق إصدار الميثاق الأطلسي (الموقع بين رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلن روزفلت) الذي اعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها أضف إلى ذلك حصول سوريا ولبنان على استقلالها سنة 1946 وانقسام العالم ودخوله في إطار ما يعرف بالحرب الباردة[1].

- إذن سمحت الحرب العالمية للزعماء الوطنيين بربط الصلة مجددا مع شعبهم إلاّ أن الحركة الوطنية واجهت مشكلة الاختيار بين الجانبيين ففي حين ساندت الجماهير الشعبية الألمان الذين حاولوا استغلال الشعور الوطني ضد الحلفاء اتخذت القيادات السياسية موقفاً حذراً[2]، وشرعت بدافع الحقد على العرب والكره لهم في تطبيق بسياسة استعمارية جديدة تستهدف القوات الفرنسية لتصفية الوطنيين وتعميق الشعور بالخيبة واليأس لدى الشعب فبدؤوا أولا بخلع الملك وأقالوا وزارته في 14 ماي 1943 بالرغم من أن سموه أعلن في الوقت المناسب حياده ونفوه إلى الأغواط بالصحراء الجزائرية ومنها إلى مدينة "بو" الفرنسية التي مات فيها في حادث مأساوي غامض[3].

كما دعمت فرنسا لمراقبتها للحكومة عن طريق إعطاء عدة صلاحيات للكاتب العام ومنها صلاحيات مراقبة الوزراء[4].

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنيةالنقابية للشغيلة بتونس1924-1956، ج1، المرجع السابق، ص 31.

2- المرجع نفسه ، ص 33

3- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 63.

4- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 124.

وفي 13 ديسمبر 1943 شن مدرسو جامع الزيتونة إضراباً أيده الحزب الدستوري القديم والجديد والكثير من التجار والأعيان وربّما حتى الباي الجديد وقد أحرز هذا الإضراب إجماع تام بما أن الحزب الشيوعي أيده أيضاً مطالبين بعودة محمد المنصف باي[1].

وكانت الساحة السياسية آنذاك تحت السيطرة الشبه تامة للحزب الدستوري الجديد الذي يستقطب الأوساط البرجوازية نظراً لأهميتها من حيث العدد ومن حيث وضعها كطبقة وسيطة، وهو ما جعلها تلعب دوراً رئيسياً في الكفاح الوطني فمن جهة كانت جل إطارات هذا الحزب أصلهم من منطقة الساحل التي تحتل موقعاً استراتيجياً في وسط تونس فمنذ نشأة الحزب الدستوري الجديد استقطب الطبقة المثقفة الجديدة.

ومن جهة أخرى كانت مطالب هذا الحزب معتدلة ومطابقة للمثل الديمقراطية التي يدعو إليها المعسكر الغربي ولا يتعارض مع مصالحها وقد اعتمدت قيادة الحزب أسلوب الحوار مع السلطات الفرنسية في فترة تميزت بتعبئة واسعة للتونسيين وراء مطلب الاستقلال وبتجدر واضح لكفاحه رغم تصاعد القمع الاستعماري[2].

وفي أكتوبر 1944 نجد أن لجنة تضم ممثلي أغلب الاتجاهات السياسية التونسية (الحزب الدستوري القديم والجديد، الحزب الإصلاحي، وبعض المثقفين المستقلين) قد طالبت بالاستقلال الداخلي وفي 30 نوفمبر ظهرت لائحة تطالب بالاستقلال الداخلي للوطن التونسي وقد تحولت هذه اللائحة نفسها في 22 فيفري 1945 إلى "بيان الجبهة التونسية"[3]،وكانت الساحة السياسية التونسية آنذاك متمثلة في الحزب الحر الدستوري.

أما كإطار سياسي آخر فالحزب الشيوعي التونسي لم تكن له قاعدة شعبية واسعة لاعتبارات دينية وكذلك أن جل إطارات هذا الحزب من الفرنسيين لذلك كان يتصرف كما

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ج1، المرجع السابق، ص34.

2- محمد آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962...، المرجع السابق، ص 125.

3- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس1924-1956، ط1، المرجع السابق، ص 37.

لو أنّه فرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي إذ كان يتبنى حرفياً مواقف هذا الأخير في أغلب الأحيان، وكان هذا الحزب يضع في مقدمة اهتماماته تكوين جبهة مناهضة للفاشية الأمر الذي جعله يسعى إلى جلب الديمقراطيات الغربية إلى هذه الجبهة على حساب مساندته لكفاح الشعوب المستعمرة.

كما نجد أنه منذ 1944 شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة بإدخال اثنين من أعضاءه في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني[1].

أمّا في ما يخص الأوضاع العمالية في تونس فنجد أن الحركات الإضرابية للطبقة العاملة قد اتسعت بين عامي 1936-1937 وذلك قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية إذ ازداد عدد المضربين من 21 ألف شخص عام 1936م إلى 26 ألف شخص في السنة التالية وتميزت هذه الإضرابات بعناء فائق إذ كان العمال يحتلون المؤسسات ويمنعون أصحاب الأعمال وكثيراً ما كانت تؤدي هذه الاحتكاكات إلى إراقة الدماء كما حدث في إضراب عمال مناجم الفسفوريت[2].

وبمقابل ذلك فقدت السلطات الفرنسية بعض إجراءاتها التعسفية لامتصاص النقمة الشعبية في تونس ففي عامي 1936 و1937م ألغيت الضرائب التي كانت عبئاً على كاهل الفلاحين، وقامت أيضاً بعدد من التشريعات العمالية وكانت في الأساس منقولة عن التشريعات الفرنسية مثل قانون العقود الجماعية، وأسبوع العمل ذي أربعين ساعة، والإجراءات مدفوعة الأجر وهذا للحفاظ على الهدوء النسبي في تونس[3].

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962...، المرجع السابق، ص 125.

2- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، 1917-1970، دار التقدم، موسكو، 1976، ص 274.

3- غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939، مجلة آداب الفراهيدي، ع 13 (د ب ن)، 2012، ص 193.

تواصلت الإضرابات والتظاهرات دفاعاً عن المطالب الوطنية والتي قادتها الحركة الوطنية التونسية للضغط على السلطات الفرنسية وهكذا عادت فرنسا إلى سياستها وبدأت سلسلة من أعمال القمع الشرس والعنيف إزاء أية تحركات وأعلنت حالة الطوارئ في تونس في 12 نيسان 1938م حلت الحكومة الحزب الحر الدستوري الجديد وحل الحزب الشيوعي التونسي 1939م[1].

خلال الحرب العالمية الثانية، احتفظت المنظمات النقابية سريا ببعض النشاط وقد كانت هاته المرحلة التي تميزت بإعادة تشكيل النقابات، بحيث لم يسبق لمرحلة قصيرة مثل هذه أن كانت غنية مثلها بالانقسامات النقابية، والتي عرفت أيضاً إنشاء منظمات نقابية جديدة وقد تم إعادة تشكيل النقابات حتى قبل صدور قانون ديسمبر 1943 الذي أعلن رسمياً عن الحرية النقابية[2].

إذ عادت الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين إلى نشاطها في 11 سبتمبر 1943م، كمال عرفت الكونفدرالية العامة للشغل خلال فترة الحرب تطورات أخرى مثل ظاهرة التسبب وتزايد عدد المنخرطين، أضف إلى ذلك إنشاء النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقس- قفصة يوم 16 جانفي 1944 بسبب السياسة التي كانت تنتهجها إدارة الشركة بتمييزها بين المستخدمين الفرنسيين والمستخدمين التونسيين.

أمّا اتحاد النقابات المستقلة للجنوب فقد أنشئت جراء طغيان السياسة الشيوعية في اللجنة الإدارية للاتحاد وسيطرت الشيوعيين على 17 مقعد من أصل 21 مقعد فيها[3].

1- غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية في سنوات ما بين الحربين (1919-1939)، المرجع السابق، ص 195.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، الجزائر تونس أنموذجاً، المرجع السابق، ص 17.

3- محمود آيت مدور،الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص ص 18-19.

هذا ما جعل فرحات حشاد يعلن عن عزمه عن مغادرتها وشرع في تكوين اتحاد نقابات الجنوب إلى نهاية شهر أكتوبر وكان هدفها أن تكون بعيدة عن العمل السياسي والعديد من الأهداف الأخرى التي ذكرناها سابقاً.

وهكذا يبرز الطابع الانتقالي للحركة النقابية المستقلة فقد انطلقت من صفاقس لتنتشر في كامل البلاد وتضم كافة أصناف الأجراء[1]، وعليه فإن تزايد نشاط المنظمات النقابية عامة وظهور النقابات المستقلة بالجنوب خاصة تعتبر عناصر ممهدة لنشأة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سيصبح فيما بعد أحد الركائز الأساسية للحركة الوطنية وسيقترن لديه النضال السياسي بالنضال الاجتماعي اقتراناً يجعل منه قوة فعالة في الصراع ضد الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الاستعمارية[2].

1- محمود آيت مدور،الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص 20.

2- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس1900-1981، المرجع السابق، ص 54.

المبحث الثاني: ميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل 1946.

نشأة الاتحاد:

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 20 جانفي 1946 بمعهد ابن خلدون "القاعة الخلدونية" بحضور 50 نقابة من مختلف جهات المملكة التونسية أنذاك وترأسه الشيخ الفاضل بن عاشور[1] وهو ثمرة توحيد الأطراف النقابية التالية:

- 11 نقابة تابعة لاتحاد الشمال.
- اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب الذي انعقد مؤتمره في 16 جويلية 1945 وقبل أن ينعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد كتب فرحات حشاد ما يلي: "إن يوم 20 جانفي 1946 سيكون يوماً تاريخياً من الناحية الاجتماعية بالبلاد التونسية، نعم سيكون لتونس هذا اليوم من أعظم أيامها إذ أن الطبقة العاملة المتركبة من المتوظفين والمستخدمين بالمصالح العامة والشغالين في جميع النواحي وبسائر جهات المملكة التونسية سيكونون قد أنهوا اتحادهم ووحدوا كلمتهم وانضموا لبعضهم بعضاً في منظمة نقابية قومية تضم جهودهم المشتتة وتمنحهم القوة الدافقة التي بواسطتها تتحقق آمالهم"[2].

حيث تستمد هذه المركزية النقابية الجديدة شرعيتها القانونية من مرسوم الباي المؤرخ يوم 16 نوفمبر 1932 الذي ينص مادته الأولى صراحة على حرية العمل النقابي والتي

1- تعريف بن عاشور1879-1973: من علماء واعلام تونس، والده شيخ الزيتونة العلامة محمد الطاهر بن عاشور، كان منشط الخلدونية ومدرس بجامعة الزيتونة عرف بنشاطه في الخطب والمحاضرات حظر مؤتمر ليلة القدر 1946. ينظر إلى الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تع: حمادي ساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ص349.

2- سالم البيض، التداخل والتواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي ومتطلبات الواقع، مثال الحركة النقابية في تونس)، دار الكتاب الأول للنشر، الخرطوم –السودان، 2006، ص 98.

جاء فيها: "يجوز تكوين نقابات وجمعيات مهنية بحرية وبدون استرخاص الحكومة من طرف الأشخاص الذين يعملون فوق التراب التونسي منذ عام على الأقل والذين يملكون نفس المهنة أو المهن المتقاربة والمترابطة"[1].

انتهت أشغال المؤتمر التأسيسي بانتخاب فرحات حشاد كاتباً عاماً والكبلاني شريف والصبحي فرحات مساعدين له، عبد الواحد دخيل حافظاً لأوراق ومحمود بن ظاهر، الصادق الشايبي، الهاشمي بالقاضي، التهامي عمار، عبد العزيز بوراوي، والحبيب عاشور وجميعهم أعضاء.

كما أسندت رأسه الاتحاد الشرفية للشيخ الفاضل بن عاشور. تميز المؤتمر بظهور علامات الانفتاح على غير عالم الشغل والذي يتجلى من خلال حضور شخصيات دينية ووجود العلم التونسي كما يمكن أن لتمس هذا التحول في بطاقة المنخرط التي كتبت عليها باللغة العربية "الاتحاد العام التونسي للشغل"ونجد في زاوية أخرى من البطاقة رسماً يتكون من هلال ونجمة وغصن شجرة الزيتون ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على ذلك التفتح تلك الاستشهادات المكتوبة على بطاقة الانخراط مثل "يد الله مع الجماعة"[حديث نبوي شريف][2]، وقد آمن أعضاء الاتحاد من أول اجتماع له أن الحركة العمالية في تونس يجب أن تكون حركة قومية سياسية وكان إيمانهم هذا قائماً على أبسط قواعد المنطق العقلي السليم إذ كيف يتم للحركة النقابية في تونس نيل حقوقها المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية بينما تهدف سياسة الاستعمار هناك إلى تحطيم كل تحسن وكل تقدم يزيد من وعي الشعب إذن فهدف الحركة النقابية في تونس هو هدف وطني يرمي إلى مقاومة

1– **محمود آيت مدور**، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 127.
2– **المرجع نفسه** ، ص 129.

الاستعمار حتى يتم تحرير البلاد وعندما يصبح النضال من أجل التغير الاجتماعي أمراً مثمراً وإيجابياً[1].

استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل أن يستقطب أعداد متزايدة من العمال التونسيين وأصبح بعد أقل من سنتين يضم حوالي 80,000 منخرط[2] وإلى حوالي مائة ألف سنة 1950[3].

2- التعريف بفرحات حشاد :

يسمى فرحات حشاد بن محمد بن احمد بن ميمون ولد بقرية العباسية بجزر قرقنة التونسية . ينتمي الى أسرة متواضعة الحال ، رباه والده على الشجاعة وتحمل المسؤولية،[4] دخل المدرسة الابتدائية العربية الفرنسية سنة 1920وبرز ذكاءه وتفوقه الى وصوله الى المرحلة الختامية سنة 1929 ، وكانت شهادة ختم الدروس الابتدائية تعطي صاحبها مكانة اجتماعية في حينها[5]، وتمكنه من التعمق في القراءة والكتابة والاطلاع مع إتقانه للغة الفرنسية و اختلاطه بالعمال الأجانب ساعده في بدا العمل النقابي مبكرا ، انقطع عن متابعة تعليمه ليشتغل كعون بشركة النقل بالساحل التي استأجرته قابضا غلى السيارات في جهة صفاقس ثم عينته كاتبا محاسبا في قسم حساباتها.وقد كسب فرحات حشاد ثقة إدارته لما اظهره من تفان ورغبة و ارتقى الى رتبة كاتب اداري وهي الوظيفة التي فتحت له أبواب

1- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 196.

2- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس، المرجع السابق، ص 52.

3- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 130.

4-أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، الطبعة الأولى، منشورات الزخارف، تونس، 2007، ص15

5- عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ط2، ج4، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، 1990م، ص 491.

الاطلاع والصداقات. التي أهلت حشاد إلى أن ينغمس كلياً في الحياة النقابية حين انخرط في النقابة الأساسية للشركة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل بداية من جويلية 1936، وفيما بعد عضواً بالهيئة الإدارية السيجيتي 1938.

ومن أجل نشاطه النقابي طرد من عمله ككاتب في سوسة، عمل إثر مناظرة ككاتب محتسب بالأشغال العمومية بصفاقس وفضل فرحات حشاد في بداية الأمر النضال النقابي على النضال السياسي، وإثر الحرب ساهم في إعادة تنظيم هياكل السيجيتي بجهة صفاقس[1].

3- دور فرحات حشاد في بعث الاتحاد العام التونسي للشغل:

تمكنت هياكل س ج ت بالبلاد التونسية من المحافظة على وجودها في السرية رغم القمع الذي تعرضت له أثناء الحرب، مما جعلها تستعيد نشاطها بسرعة أثر خروج قوات المحور من البلاد سنة 1943، وقد لعب النقابيون الشيوعيون دوراً أساسياً في إعادة بناء هياكل المنظمة النقابية مما مكنهم من الفوز بقيادتها إثر أول مؤتمر لها بعد الحرب في 18 مارس 1944[2].

وقد عبر فرحات حشاد[3] إثر المؤتمر عن خيبة أمله وعلى عزمه على مغادرة الكونفدرالية العامة للشغل ويعتبر منعرجاً هاماً في حياة حشاد وفي تاريخ الحركة النقابية بتونس ومنه بدأ لدى حشاد ورفقائه فكرة تكوين نقابات مستقلة تمثلت في اتحاد النقابات المستقلة للجنوب التي عين فيها فرحات حشاد كاتباً عاماً وحرر مجموعة من المناشير مؤرخة

1- **أحمد خالد، فرحات حشاد**...، المرجع السابق، ص33.

2- **عبد السلام بن حميدة**، تاريخ الحركة النقابية لشغيلة تونس، ج1، المرجع السابق، ص 77.

3- **خليفة شاطر وآخرون**، تونس عبر التاريخ...، ج 3، المرجع السابق، ص 133.

يوم 06 نوفمبر 1944[1] تنم عن معرفة واسعة بتاريخ الحركة النقابية العالمية عامة والفرنسية خاصة وقد برز فرحات حشاد فيها بمواقفه الواضحة والعدوانية تجاه الحكومة الفرنسية والتي كان يبديها في خطاباته مما سبب في استقالة عمل أيضاً كمنسق ومنشط لمجموعة من العناصر فرض فيها نفسه نظراً لنشاطه المتميز ومطالعته الواسعة التي أعطته القدرة على التأليف نادرة أنذاك في الأواسط العمالية، ويتضح أن النقابات الفرنسية التي تمرس فيها التونسيون بالعمل النقابي فيها مثلت أهم مدرسة بالنسبة للمنشقين وأن اطلاع حشاد وبعض رفقائه الذين ناضلوا في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل تم توظيفها للرد والمناضلة[2].

جهر فرحات حشاد في العديد من المناسبات برفضه حرب الطبقات وكان ينادي بضرورة تكافل رأس المال والعمل وأدل على ذلك من قوله في محاضرة القاهرة على منبر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في 20 ديسمبر 1946م بباريس: "كان علينا بادئ ذي بدء أن تكون لحركتنا مذهباً، وحركتنا النقابية لا يمكن أن ترمي إلى القضاء على رأس المال مطلقاً لأننا نقدر حاجة كل من رأس المال والعمل إلى صاحبه وضرورتها لحياة البلاد فكان حتماً علينا إيجاد طريقة يتكامل بها العنصران... فاشتراك رأس المال والعمل يضمن إذن ازدهار المشاريع والأعمال بأقصى فائدة للجميع "[3].

كما أبدى حشاد في كل المجالات قدرة نادرة على التعامل مع الواقع ومع تغيير الأوضاع إذ حرص بعد القطيعة مع السيجيتي على الإسراع بتدعيم العلاقة مع النقابة التونسية لموظفي وعمالة شركة صفاقس قفصة وعين كاتبها العام مسعود علي سعد كاتباً

1- **عبد السلام بن حميدة**، تاريخ الحركة النقابية لشغيلة تونس...، المرجع السابق، ص 78.

2- **خليفة شاطر واخرون**، تونس عبر التاريخ...، المرجع السابق، ص 134.

3- **أحمد خالد**، الزعيم فرحات حشّاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني..، المرجع السابق، ص 74.

عامـاً مسـاعداً لاتحـاد النقابـات المسـتقلة للجنـوب رغـم تعلـق هـذا الأخـير بنظـرة حرفيـة ضـيقة للنشاط النقابي لم يشاطره حشاد فيها أبداً.

ويمكـن رفـع شـعار الاسـتقلالية مؤشـراً يـنم عـن حـس تكتيكـي متطـور لـدى حشـاد إذ مكنـه ذلـك إلى جانـب كسـب بعـض الحساسـيات العماليـة مـن تجنـب رد فعـل سـلبي سـريع مـن طرف سلط الحماية في ظرف سياسي عالمي حرج[1]

1– خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص136.

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي ومبادئ الاتحاد.

تأثرت هيكلة الاتحاد كثيراً بالحركة النقابية الفرنسية، فلا ننسى أنه انبثق عن انقسام الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية العامة للشغل، فعلى غرار فرنسا، تمثلت هذه الهيكلة في هيكلة عمودية وأخرى أفقية، فالهيكلة العمودية تتضمن مجموعة من النقابات الأساسية المنطوية في إطار فدرالية (صناعية) أمّا الهيكلة الأفقية فهي تجمع النقابات المنتمية لنفس الجهة، أمّا الهياكل القيادية فتتمثل في الآتي[1]:

المؤتمر الوطني:

يعّد أعلى هيئة في الاتحاد يتألف من ممثلي جميع النقابات ويجتمع كل سنتين ليحاسب الهيئة الإدارية عن مدة سنتين عن إدارتها للاتحاد[2]، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها أيضاً أنه يشرف على انتخاب الهيئة الإدارية، ويتكون من أعضاء ينوبون عنه مباشرة بعد انتخابهم في نطاق النقابات[3].

2- المجلس القومي:

وهو الهيئة الثانية في الاتحاد ويجتمع مرة كل ستة أشهر بشكل مؤتمر وطني ويتألف المجلس من ممثلي الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية، وتقدم الهيئة الإدارية لهذا

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج1، المرجع السابق، ص 112.

2- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 60.

3- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، ط2، المرجع السابق، ص 197.

المجلس القومي تقارير عن سير نشاط الاتحادات[1]، وله الحق في إملاء آرائه على الهيئة الإدارية شرط أن تكون ضمن الخطوط التي رسمها المؤتمر الوطني.

3- المكتب التنفيذي:

يتكون من 12 عضو تنتخبهم الهيئة الإدارية من بين أعضائها وعملها تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية والقيام بجميع الأعمال الإدارية اليومية للاتحاد العام التونسي للشغل وتنظيم جميع الإضرابات للعمال[2].

4- الاتحادات الجهوية والجامعات القومية:

تتفرع منها عشرات النقابات والاتحادات المحلية والجامعات الداخلية المرتبطة جميعها بالمكتب التنفيذي الرئيسي، وينقسم نظام الاتحاد العام التونسي للشغل في تنظيمه إلى سبعة أقسام[3].

- **العضوية**: إذ يعد الاتحاد العام التونسي للشغل كل عامل تونسيمنضماً إلى الاتحاد من خلال مشاركته مع إخوانه في معركة الحرية والاستقلال[4].

وكل هذه الجامعات تشكل جامعة عمالية تسمى الجامعة العامة للموظفين وهي أكبر هيئة تأتي بعد الاتحاد العام التونسي للشغل[5].

1- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها السياسي والاجتماعي، المرجع السّابق، ص 60.

2- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 198.

3- المرجع نفسه، ص 198.

4- خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص**137**.

5- سعد توفيق البزار، المرجع السابق، ص 62.

- **الاتحاد الجبهوي**: أطلقت هذه التسمية على كل اتحاد يعمل في التنظيم النقابي لكل مدينة في تونس وهو تابع للاتحاد العام التونسي للشغل.
- **الهيئة الإدارية**: وهي الهيئة التي تشرف على جميع أعمال الاتحاد العام التونسي للشغل وتنتخب أعضاؤها من جميع الجامعات العمالية والاتحادات الجهوية[1].
- **المكتب التنفيذي**: وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات الهيئة الإدارية وأعضاؤها هم أعضاء الهيئة الإدارية والأمين العام هو الذي ينسق أعمال الاتحاد.
- **المؤتمر**: أمّا بالنسبة للمؤتمر فهو الهيئة المهيمنة على الاتحاد العام التونسي للشغل والمسؤول عن الاتحاد والمقرر لاتجاهاته العامة والمقرر للنظام الداخلي للاتحاد وينتخب أعضاؤه من النقابات والمؤتمر ينتخب الهيئة الإدارية[2].

ولقد تميز الاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية بوطنيته وإخلاصه للقضية الوطنية العامة ولقضية الحركة العمالية التونسية خاصة، ومن هنا جاءت مبادئه واضحة وصريحة في التعبير وتمثلت فيما يلي:

الثورية: فقد كان شعار كل عضو من أعضاء الاتحاد متمسكاً به هو "لا ركود ولا خمول في المجتمع ما دام المستعمر موجوداً"، إذ كان العضو العامل بجانب نضاله في عمله يناضل من أجل استقلال بلاده.

التنظيم: لقد سعى الاتحاد العام التونسي للشغل إلى إيجاد وحدة بين جميع الهيئات المنظمة لضمان تنفيذ الخطط المرسومة، ولقد اعتبر الاتحاد التنظيم هو عمود العمل النقابي الأساسي وأي عمل لا يقوم على أسس تنظيمية يكون مآله الفشل[3].

1- **الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص 199.

2- **سعد توفيق البزار**، المرجع السابق، ص 62 .

3- **الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص 199-200.

العمـــل: لقـد سـعى الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل في هـذا الصـدد إلى العمـل بشـكل واع ومدروس لتخليص العامل من كل مظاهر الاستغلال.

الوطنيـة: لقـد تميـز الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل بالمسـتوى الفكـري العـالي في الميـدان السياسـي والاجتماعي، فمفهوم الوطنية مبلور للحركات النقابية والاستعمار ووسائل التخلص منه[1].

1- سعد توفيق البزار، المرجع السابق، ص 64.

المبحث الرابع: ردود الفعل حول تأسيس الإتحاد العام التونسي.

أ/ موقف الأحزاب السياسية من الإتحاد العام التونسي:

ظهر على الساحة السياسية في تونس خلال سنة 1934 حزبان دستوريان أولهما الحزب الدستوري الجديد يحتوي على معظم الشعب المتوسط والحزب الثاني وهو الحزب القديم الذي يجمع البرجوازية التقليدية، فقد شاركت هذه الأحزاب السياسية مع الاجتماعات المختلفة التي عقدت من طرف الاتحاد منذ سنة 1945[1] فلقد ساند الاتحاد التونسي للشغل الحزب الدستوري الجديد في مختلف نضالاته واهتم الحزب بالمقابل بمختلف المشاكل الاجتماعية[2].

ولقد قام الزعيم النقابي فرحات حشاد والحبيب عاشور باعتبارهم ينتمون إلى الحزب الدستوري الجديد وأعضاء الهيئة الإدارية بصفاقس على الانخراط في الحزب، كما قاموا بتقديم العديد من المساعدات المالية لفائدة الحزب في محين اهتم الحزب بالحركة النقابية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي وشجع نشاطه.

ففي الإضرابات التي شنت في أوت 1947م، قام الحزب الدستوري بدعوة مختلف التجار والحرفيين للتضامن مع العمال في إضرابهم، كما شاركوا بتنظيم مختلف الاجتماعات التي قدمها الاتحاد[3] كما قوت العلاقة أكثر مع الحزب خلال سنة 1948م بعد أحداث أكتوبر الدامية فالذي يدرس العلاقة يرى أن توافق الرأي قائم بين الاتحاد والقادة الدستوريين

1- **عبد السلام بن حميدة**، المرجع السابق، ص 36.
2- **أحمد قصاب**، المصدر السابق، ص 654.
3- **عبد السلام بن حميدة**، المرجع نفسه، ص 38.

في التركيبة الاجتماعية والمستوى الثقافي يترجم المجال السياسي والاقتصادي جعل الاتحاد والحزب يدخلان مرحلة التوافق والتطابق[1].

إلى جانب هذا ساعد الحزب الدستوري سنة 1946 على تكزين الجامعة العامة للنقابات الفلاحية التونسية لتصبح اتحاداً عاماً للفلاحة التونسية، وساهم في إنشاء اتحادات النقابات الصناعية وصغار التجار بالقطر التونسي في جانفي 1997[2].

بعد رجوع بورقيبة إلى تونس في 8 ديسمبر 1949م خصصت صفحة نقابية في صفحتي الرسالة والحرية الناطقة بالفرنسية والعربية كل أسبوع للوقوف أمام النضالات المتعددة للاتحاد، كما شن الحزب الدستوري الجديد مع الاتحاد إضراباً ضد القمع في 19 جانفي 1952 بعد مطالبتهما بالاستقلال والاعتراف بالسيادة التونسية[3] وعليه فإن الدستورين قد رحبوا بالاتحاد وأفكاره ومبادئه وتميزت العلاقة بينهم بالقوة والترابط[4].

أمّا في ما يخص موقف الحزب الشيوعي التونسي من الاتحاد العام التونسي فكان غير عدائي رغم اختلاف الاستراتيجيات أو فكرة وجود فرنسا، فلقد ناضل الاتحاد العام التونسي للشغل في صلب الكونفدرالية العام للشغل إلى جانب مناضلين شيوعيين فكانت العلاقة علاقة نضال وكفاح[5]، وقد ساند الحزب الشيوعي التونسي الاتحاد بعد الإضرابات التي شنّها عمال رصيف بنزرت، بعد فصل المفاوضات التي كانت في ديسمبر 1951م، كما

1- أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 365.

2- المنجي الزيدي، كتاب الحرية، التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، تونس، 2008، ص 43.

3- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، المرجع السابق، ص 41-45.

4- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 344.

5- توفيق المدني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، المصدر السابق، ص 112.

قدم أحد القادة الشيوعيين في 27 جانفي 1952 مذكرة تتناول مطالب التونسيين الوطنية والسياسية والاقتصادية[1].

أمّا في ما يخص الحزب الاشتراكي، فلقد كان هذا الحزب مخيباً لآمال التونسيين بعدما احتقر الاشتراكيون العمال الوطنيين التونسيون وعدم إعطائهم الحق في نيل حريتهم[2]، ولم يرى النقابيون أية نتائج في التحالف مع الاشتراكيين الذين خلقوا أسس جديدة من أجل التعاون الفرنسي، كما وافق المؤتمر 42 للجامعة الاشتراكية في 1950م بإلغاء الحماية وعليه فإن الموقف تغير نوعاً ما على ما كان عليه[3].

ب/ ردود الفعل الفرنسية:

بعد التخوف الكبير من النشاط المستمر والناجح الذي حققه الاتحاد العام التونسي، عملت الإدارة الفرنسية بمختلف وسائلها للقضاء على نشاط الاتحاد بمختلف الوسائل والطرق عن طريق القتل والسجن أو النفي، فبعد إعلان عمال الجلد الإضراب في 1946م في صفاقس حدث صدام عنيف بين العمال، والسلطات الفرنسية راح على إثرها العديد من الضحايا، فلقد استشهد 40 عاملاً و 200 جريح واعتقل حوالي 100 عامل، بالإضافة إلى محاكمتهم كما وقع صدام عنيف بين الفرنسيين والعمال واستدعى الجيش الفرنسي[4] فوقع صدام عنيف قتل العشرات العمال في النفطية كما أطلق الرصاص على المتظاهرين في 19 جوان 1952 واعتقل عدد كبير من العمال مع مناضلين دستوريين من سجنهم لحبيب بورقيبة، كما اعتقل أحمد التليلي عضو الهيئة الإدارية للاتحاد والكاتب العام للاتحاد الجهوي

1- **أحمد مالكي**، المرجع السابق، ص 356.
2- **عبد السلام بن حميدة**، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، المرجع السابق، ص 55.
3- **المرجع نفسه**، ص ص 57-58.
4- **سعد توفيق البزار**، المرجع السابق، ص 94.

بقفصـة، علـى إثـر المقاومـة التونسـية الـتي قامـت ضـد العمـلاء، شـكلت فرنسـا عصـابة اليـد الحمـراء لتصـفية الـوطنيين والقـادة والـتي قامـت باغتيـال النقـابي فرحـات حشـاد بعـد العديـد مـن التهديدات[1].

1- سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص 109.

الفصل الثالث
تطور نشاط الاتحاد
العام التونسي للشغل

المبحث الأول: النضال الوطني الداخلي.

أ/ النضال السياسي للاتحاد من 1946-1952.

يبدو واضحاً أن مسار التسييس بدأ جنيناً عند فرحات حشاد وظهر جلياً خلال المؤتمر التأسيسي لشهر جانفي 1946 وانطلق بوضوح في الإضرابات الاحتجاجية منذ إيقاف السياسيين عشية «مؤتمر الاستقلال»في أواخر أوت 1946م، إذ أن أقل ما يمكن القول عن إضراب 5 أوت 1948، أنّه كان إضراباً سياسياً واضحاً[1] دل على مسعى العمال والشعب إلى تحقيق الاستقلال والتي انجرت عنه أحداث دموية بمدينة صفاقس راح ضحيتها العديد من العمال فأثار حفيظة الفرنسيين وفكرت سلط الحماية في حل الاتحاد العام التونسي للشغل بعد تحميله مسؤولية هاته الأحداث وقامت بتوقيف العديد من القادة وسارع حشاد لتدعيم العلاقات بالأحزاب الوطنية لتجنب هذا الاحتمال[2].

واستطاع بذلك تكوين الاستعمار مسؤولية المصائب التي يعاني منها التونسيون بقوله «أنظروا إلى ما حولكم تجدوا أيادي الاستعمار وراء أي نكبة من نكباتنا»كما أردف قائلاً بأن «النضال النقابي مرتبط بالكفاح الوطني الذي تقوم به الشعوب منذ الاستعمار الاقتصادي والسياسي»[3].

واستمر كفاح الاتحاد الوطني خلال المؤتمر الثالث له (15، 16، 17 أفريل 1949) الذي جاء في اللائحة العامة مطالب أهمها: تعويض المجلس الكبير بمجلس وطني منتخب ومسؤول أمام الشعب التونسي.

1- **محمود آيت مدور**، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 143.

2- **خليفة شاطر وآخرون**، المرجع السابق، ص 137.

3- **محمود آيت مدور**، المرجع نفسه، ص 144.

- تكوين حكومة تتمتع بكل الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة الديمقراطية كما احتوى التقرير الأدبي على فقرة تبرز اهتمام الاتحاد بالسلم العالمية وتدعو إلى التصدي للقوى الرجعية التي تعمل من أجل ضرب هذه السلم العالمية[1].

ولم يكتفي حشاد بترسيخ أفكاره وآرائه في تونس بل تحداها واستطاع الحصول على اعتراف الاتحاد الدولي للنقابات الحرة[2] وانتخب عضواً باسم تونس في المكتب التنفيذي لتلك المنطقة الدولية عام 1949 وعلل حشاد ذاك بقوله «هل يكون للعمل النقابي معنى دون الضمانات السياسية للحريات التي يطمح لها كل رجال العالم، وهل يمكن تحقيق الانجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى الشعب الذي لا ينعم بالخيرات الديمقراطية وكيف يمكن للحركة النقابية أن تتطور في بلاد لا توجد بها الضمانات للحرية الفردية الطبيعية»[3].

ولم يقتصر النضال السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل على إصدار اللوائح بل تجسد أيضاً على مستوى الفعل ومن ابرز معالمه مشاركة فرحات حشاد في "مؤتمر الاستقلال" ونظم إضرابا في 10 مارس 1951 بمشاركة الحزب الدستوري احتجاجاً على القمع الذي تعرض له الشعب المغربي من قبل الاستعمار الفرنسي، كما لعب دوراً كبيراً إلى جانب الحزب الدستوري واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد المزارعين التونسيين في بعث "لجنة العمل من أجل الصمامات الديمقراطية والتمثيل الشعبي" في 12 ماي 1951 التي كانت تهدف إلى تحقيق قيام مجلس نيابي منتخب بصفة حرة وحكومة مسؤولة أمامه[4].

1- الأمين يوسفي، الحركة النقابية في تونس، المرجع السابق، ص 64.

2- هي النقابات التي أنشأها المعسكر الرأسمالي الأمريكي عام 1951 المقاومة للاتحاد العالمي الذي كان يسيطر عليه الماركسيون أيام الحرب الباردة بين المعسكرين.انظر ar.m.wikipedia.orj

3- سعد توفيق البزار، المرجع السابق، ص 93.

4- الأمين يوسفي، المرجع السابق، ص 66.

ليبلغ التسييس أوجه سنة 1951 خلال المؤتمر الرابع للاتحاد الذي انعقد في مارس أن الواجب الوطني هو واجب العمال، وقد حظر هذا المؤتمر ممثلي الوزراء التونسيين كان الهدف منه إبراز البعد السياسي للعمل النقابي ودراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحرص على ربط النضال السياسي بالنقابي[1].

أخذت الإضرابات التي اندلعت يوم 29 نوفمبر 1951 للاحتجاج على الاضطهاد الاستعماري في بعض القطاعات وشملت عدة مناطق من البلاد، أيضاً الإضرابات العامة في شهر ديسمبر 1951 للرد على مذكرة 15 ديسمبر التي رفضت من خلالها الحكومة الفرنسية المطالب الوطنية وذكرت من جديد مبدأ السيادة المزدوجة.

اتهم بعض الساسة الدستوريين بانتماء الاتحاد إلى الشيوعية، ولإبطال هاته التهم الكاذبة جعلوا الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار، حيث يعتبر هذا الاتحاد معادياً للنقابات الشيوعية وتشترك فيه النقابات الأمريكية[2] حيث أنه لم تكن عنصرية ولم تكن شيوعية بل أنها فتحت أبوابها للعمال الفرنسيين بشرط أن يعترفوا بالطابع العربي التونسي للنقابة، وقد انخرط فيها عدداً وغن كان قليلاً من العمال الفرنسيين مثل عمال القطاع الصحي العمومي[3].

كما يعتبر إنشاء الاتحاد موجهاً بصفة خاصة ضد النقابة الشيوعية الفرنسية، وقد احتلت المسائل الاجتماعية لدى الاتحاد التونسي للشغل منذ تأسيسه في طليعة النضال الاجتماعي وكانت أهم مطالبه كالتالي:

1- الزيادة العامة في الأجور والعقود المشتركة.

1- خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 138.

2- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص345.

3- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، دط، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، د ت، ص 492.

2- أنظمة التقاعد.

3- العطل مدفوعة الأجر.

4- المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية (تقسيط الزيت) وبمطلب توزيع أزياء الشغل.

5- السعي لرفع وتحسين وضعية العمال الفلاحين من ناحية الأجور وكذلك المنح العائلية والعطل الخالصة الأجر وأسبوع عمل بـ 40 ساعة لكافة عمال القطاع كما تضمن برنامج هذا المؤتمر الذي يعد الثالث للاتحاد المنعقد أيام 15، 16، 17 أفريل 1949 ما يلي:

1- تأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة.

2- المقاومة الفعلية والناجحة للبطالة.

3- الاعتراف بحق الشغل للجميع.

4- الرفع من المستوى الاجتماعي والفكري للشعب عبر قرار التعليم الإلزامي[1].

في 1952 أصبحت الخاصية السياسية آنذاك مهيمنة على النضالات العمالية مهما كان السبب المباشر لأنّها نظراً للمناخ السياسي الذي كانت تمر به والمتميز بالقمع. وقد تعددت الاعتقالات في صفوف الاتحاد وشملت عدداً متزايداً من عناصره القيادية التي سجنت مع مناضلين دستوريين وشيوعيين وألقي القبض على أحمد التليلي في فيفري 1952 وأعيد الحبيب إلى السجن وشمل الردع في مارس 1952 وزراء تونسيين[2].

1- **خليفة شاطر وآخرون**، المرجع السابق، ص 139.
2- **سعد توفيق البزار**، المرجع السابق، ص 95.

بعد فشل السياسة القمعية لفرنسا تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل، اتجهت إلى خطط إصلاحية، لكنّها رفضت من طرف الاتحاد وهذا ما جعل الاتحاد يقوم برفع السّلاح أمام العدو جنباً إلى جنب مع الشعب التونسي، فقام الاتحاد بتكوين خلايا سرية داخل المدن لضرب المتعاونين مع فرنسا وجواسيسها وتهديد مصالحهم[1].

لقد أربك حشاد المتفوقين الفرنسيين وسلط الحماية التي اعتبرته العدو الألد الأكثر صلابة والمحرز على مساندة دولية واسعة تشمل بعض الحلفاء فرنسا وفي طليعتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي زارها في سبتمبر 1951 هكذا لم تتجرأ السلطة على إيقافه ونعته في بعض المنشورات بالأمريكي[2].

وأصبح اغتياله وارداً قبل 1952، ليتم ذلك يوم 5 ديسمبر ليثبت أن المستهدف ليس الزعيم النقابي فقط بل الزعيم الوطني.

ب/ النضال الاقتصادي والاجتماعي:

كان فرحات حشاد يلح دائماً على ضرورة توفير العمل للجميع إذ يرتكز تفكيره الاقتصادي على القاعدة التالية "الإنسان... هو أساس العمران وائمن آلة للإنتاج"ومن ثوابت فكره رفضه على غرار محمد علي الحامي حرب الطبقات واقتناعه بضرورة تعاون وتكامل الاستثمار المالي والقوى العاملة لتحقيق الرفاهية، وهو ينشد بالخصوص تهذيب رأس المال ليكون "إنسانيا لأقصى فائدة للجميع" ويحرص من ناحية أخرى على تربيته

1- خليفة شاطر وآخرون، المرجع نفسه، ص 139.

2- اليد الحمراء: منظمة إرهابية معظم رجالها من البوليس الفرنسي والمستوطنين المتعصبين الفرنسيين مهمتها اغتيال واعتقال الوطنيين التونسيين قام بتشكيلها المقيم الفرنسي جان دوهوتكلول بعد وصوله إلى تونس مباشرة، أنظر: علي بلهوان، مصدر سابق، ص 437.

الطبقة الكادحة وحملها على إدراك صلة الحقوق بالواجبات ومعنى بذل الجهد وضرورة الاعتماد على النفس وهذا كله في نطاق المصلحة العليا والعامة للبلاد[1].

فقد عالج المجلس الوطني للاتحاد منذ نهاية سنة 1947 مسألة القضاء على البطالة وصرح أن هذا المشكل يحتل المرتبة الأولى في سلم الأوليات إلى جانب التعليم والصحة في البلاد وعارض حشاد على كل مكتبة من شأنها أن تزيد تفاقم البطالة، فتنتقد الحكومة التي "لم تكترث لهؤلاء البطالين"، ويتبع هذا الاعتراض من اختيار اقتصادي عام ينبني على الإيمان بأن "النهوض الاقتصادي يرتبط بالرفاه الاجتماعي"[2] وبعد انعقاد المؤتمر الأول في جانفي 1946م الذي احتوى على مجموعة من المطالب أهمها الزيادة العامة في الأجور والمنح العائلية و العطل الخالصة الأجر، إضافة إلى تحسين وضعية العمال الفلاحين، وأنك لتجد فرحات تواقاً إلى تنمية شاملة متوازنة لمجتمعه غير مقتصر على العمل النقابي كما في مقاله "التجهيز الصناعي"جريدة الحرية 14 نوفمبر 1948 والرأي عنده أن التنمية الاقتصادية شرط لكل استقلال حقيقي[3].

كما عقد المؤتمر الثالث للاتحاد في 16 أفريل 1949م، ولقد دعا إلى تأطير المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة.

والاعتراف بحق الشغل للجميع[4] وأنهى المؤتمر الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل في مارس 1951 وطرح برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم هذه المكاسب نجد:

1- أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد، المرجع السابق، ص 132.

2- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 103.

3- أحمد خالد، المرجع السابق، ص 133.

4- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 136.

1- تحسن شروط للعمل للعامل مع تطوير قوة العمل وتوفيرها وذلك من خلال تحديد سلم الأجور وتحديد المستوى الأدنى له لأن الأجر يؤدي دوراً اقتصادياً واجتماعياً، ولقد عمل الاتحاد من خلال النظر في الأجور إلى تحقيق توازن يحقق من خلاله إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية وتحسين توزيع الدخول، كما يهدف الاتحاد إلى تحسن وحماية العامل داخل وخارج موقع عمله وهذا يؤدي إلى تحسين إنتاجية العامل، كما ساعد الاتحاد على تطويره قوة العمل، وذلك باستغلال المورد البشري في القطاعات الصناعية المختلفة المولدة للدخل القومي[1].

2- ربط قضايا العمال مع قضايا التنمية مع اتخاذ التدابير لتحسين العلاقات، وذلك عن طريق تحسن دخل العامل وظروف حياته، إلى جانب ظروف تحسن العملية الإنتاجية ومتابعتها، رغم أن الأوروبيين يتقاضون أجورا أحسن من التونسيين أهل البلاد سواء كانوا من العمال أو المستخدمين أم أرباب العمل أو التجار وقد سعى إلى تحسين شروط العمل وتنظيم العلاقات الصناعية وتطويرها عن طريق التفاوض الجماعي وتحسين الشعور لفريق الإنتاج بالدور الذي يمارسه في عمله الإنتاجي[2].

كما نجد عدة نصوص صدرت عن الاتحاد، والتي كانت تدعو إلى إتباع سياسة فلاحية تعتمد على تكثيف الأشغال السقوية الصغيرة وأساليب العمل البسيطة التي تذكرنا بالتجربة الصينية القائلة "التطور الكبير للقوى المنتجة يأتي دائماً بعد تغير علاقات الإنتاج". ويوضح لنا ذلك المقطع الآتي من بيان المجلس الوطني للاتحاد: « تحتاج بلادنا إلى فتح ورشات كبرى تعود عليها بالنفع ولكن ليست تلك الورشات التي يقوم العمال بنقل كومة من الرمال ليعيدونها في الغد فعل سبيل المثال، يمكن القيام ببناء سدود صغيرة على الظهرية التونسية

1- **الطاهر عبد الله**، المرجع السابق، ص 203.

2- **سعد توفيق البزار**، المرجع السابق، ص 113، 114.

لمنع ضياع المياه في البحر أو في الوديان وتجبرها على النفاذ في الأرض ولا يتطلب هذا العمل تقنيات متطورة أو كثرة المواد الأولية".

فهو لا يتعدى نقل أكداس من مكان لآخر حتى تصبح ذات جدوى وتكون نتيجته إثراء المائدة المائية وتشغيل العاطلين عن العمل. كما أن قطاع البناء يحتاج إلى يد عاملة بسيطة بأعداد كبيرة، لذلك فإن فتح ورشات من أجل بناء أحياء عمالية، بإمكانها أن تخفف من حدة أزمة السكن وتحسن أوضاع العمال...

وبإمكان أشكال أخرى أن تساهم في استيعاب العاطلين عن العمل لو لم تستعمل الآلات العصرية، ومثال على ذلك ردم بحيرة تونس أو حفر قناة لجلب المياه من الجديدة إلى تونس...[1]

لم يكن حشاد مجرد قائد نقابي مدافع عن مصالح الطبقة الشغيلة فحسب، بل كان يحمل هموم شعبه كلها في مرحلة عصيبة من تاريخه، وقد اظهر حسه الاجتماعي المرهف في اهتمامه الكبير بمشاهد البؤس البادية في كتاباته وعدة مواقف أخرى كما في مقاله "الطفولة البائسة" الذي نشره في جريدة "الحرية" بتاريخ 2 جانفي 1948 والمقال رائع شخصيتي لمآسي الطفولة المشردة، ويقترح فيها وصفة العلاج بمجهود شعبي لم يبقى مجرد حلم وهمي... فخصص لها العديد من المقالات لتحسيس الشعب بضرورة العناية بحل مشاكلها كما في مقالة له بعنوان "انتشال أطفالنا أمر ضروري"[2]، ويمكن اعتبار حرص حشاد على تقديم مطلب انخراط الفدرالية النقابية العالمية (FSM)بعد تأسيس المنظمة الوطنية التونسية مؤشراً يعكس أهمية النضال الاجتماعي والاقتصادي إذ ينم على رغبة في البحث عن

1– **خليفة شاطر وآخرون**، المرجع السابق، ص 135.

2– **أحمد خالد**، المرجع السابق، ص 137.

مساندة للنضال العمالي التونسي وعن عزيمة تدعيم العمل ضد رأس المال[1] كما أكد حشاد في مقال صدر في بروكسل في شهر جويلية 1951 "أن الاستقلال السياسي يغير الرقي الاجتماعي للنظام القائم ليس إلاّ إغراء خادعاً وخطيراً"[2] وعليه يمكن التأكيد أن حشاد وأعضاء الاتحاد آمنوا بفكرة جمع كل المطالب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية هو هدفهم التام أي لا يمكن تحقيق العدالة والرفاهية العمالية دون الاستقلال السياسي ولا تطور الوضع الاجتماعي دون تحسين ورفع الوعي في المجتمع.

1- خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 136.

2- المرجع نفسه،ص137.

المبحث الثاني: العلاقات الداخلية للإتحاد العام التونسي للشغل :

أولاً: العلاقات السياسية للإتحاد العام التونسي للشغل.

كتب فرحات حشاد سنة 1944 «إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كونفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه آخر غير الإتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر الذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض»[1]، وبهذا يكون فرحات حشاد عبر عن رفض العامل التونسي أن يكون ضمن أي نشاط سياسي يمكن أن يحرفه عن مسعاه الحقيقي، لكن الأمر لم يستمر مطولاً بعد تأسيس الاتحاد وذلك نتيجة ما أملته الظروف الداخلية التي طرأت على البلاد التونسية والتي أجبرت فرحات حشاد على التقرب من الأحزاب السياسية[2] خاصة وأن النقابة تضم عمالاً من بينهم من كان منظماً سياسياً، وقد صرح حشاد في جوان 1948 في "المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية" المنعقد ببوتو: «إني لا أمثل هنا أي حزب سياسي، أني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب»، ونلمس هنا الرغبة في إرساء علاقات مع كل الأحزاب دون استثناء وإن تباينت هذه العلاقات[3].

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، تر، جماعية، ج2، ط1، المرجع السابق،ص 27.

2- محمد الحبيب الهيلة، رسالة الشيخ بن عاشور إلى فرحات حشاد بعد حوادث صفاقس "أوت 1947م"، مجلة الموارد، (د ع)، (د س)، ص 3.

3- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 (الجزائر وتونس أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 148.

أ/ العلاقة بالحزب الشيوعي بتونس:

ظهرت الحركة الشيوعية بتونس كامتداد للحركة الشيوعية الفرنسية، وقد مال أغلب الاشتراكيين للحزب الشيوعي الذي تأسس سنة 1920م[1] وتعود علاقة هذا الحزب يسيطر على النقابات كان يلقى قطعية من فرحات حشاد لكن منذ سنة 1945 عرف الحزب الشيوعي لتونس عدة تحولات ساهمت في تقريبه من الاتحاد العام التونسي للشغل[2]، وفي أوت 1947 دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كل العمال وكل الشعب التونسي وكل الوطنيين والديمقراطيين دعتهم للوحدة وهكذا يساهم الاتحاد جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعي، في لجنة الحرية والسلام التونسية سنة 1948، كما انخرط بالجامعة النقابية العالمية ذات الأكثرية الشيوعية[3]، وألقى النوري البودال الكاتب العام المساعد للاتحاد خطاباً بالمؤتمر الدولي "لأنصار السلام" المنعقد بباريس وبراغ من 20 إلى 25 أفريل 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وقال في هذا الخطاب «إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حرية ضد الشعب الفيتنامي وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو أندونيسيا لولا اعتمادها على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات الفعلية مما مكنها من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها لأن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 30.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، بين 1945- 1962 (الجزائر وتونس نموذجاً)، المرجع السابق، ص 149.

3- أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 365.

الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها وتهديدات الحرب التي يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الإمبريالية التي كانت ومازالت عدونا الرئيسي»[1].

وأصبح التطابق في مستوى التحليلات بين الاتحاد العام والشيوعيين يكاد يكون كلياً، فلقد زكى قادة الاتحاد الكثير كان يطرحه الحزب الشيوعي كثيراً يتمثل في «أن الإمبريالية الأمريكية حلت محل الإمبريالية الفرنسية في المستعمرات»[2]، وقد خاض الاتحاد مع الحزب الشيوعي نضالات مشتركة في بداية سنة 1950، فخلال هذه السنة رفض عمال الرصيف ببنزرت إفراغ أسلحة تتمثل في 44 طائرة كانت تحملها الباخرة كانت قد سلمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأمريكية[3]، لقد أقضى فشل المفاوضات الفرنسية التونسية المجسم في مذكرة 15 ديسمبر 1951 إلى تقارب بين الحركة النقابية الوطنية التونسية والحزب الشيوعي والحزب الدستوري القديم والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد النقابي لعمالة القطر التونسي (الوتسيتي) الإضراب العام الذي شن لمدة ثلاثة أيام 21-22-23 ديسمبر.

ولتدعيم هذا التقارب توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي لقيادتي الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم يوم 25 ديسمبر مقترحة عليهما إمكانية اتفاق على برنامج عمل أدنى وتحرك موحد يمكن اتخاذه لإنجاح هذا البرنامج[4]، وقد قام الحزب الشيوعي بمساعي في هذا الاتجاه، بحيث قدم الخياري أحد قادة الحزب الشيوعي التونسي في 28 جانفي 1952 لفرنسا مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية (إنهاء الحماية)

1- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 149.

2- نفسه، ص149.

3- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 3.

4- المرجع نفسه، ص 33.

فحسب، بل أيضاً مطالبهم السياسية (انتخاب مجلس تأسيسي) ومطالبهم الاقتصادية (إرجاع خيرات الشعب)[1].

وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية، فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي، والاتحاد في لجنة واحدة بالرديف وأمر العرائس والمكانس وبأماكن أخرى ومما بعثوا ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة ولتدعيم هذا التقارب قام الحزب الشيوعي الفرنسي بنداء للتضامن مع الشعب التونسي "يعلن تضامنه مع قادة الحركة الوطنية للمعتقلين والمبعدين".

وخلال مناقشات مجلس النواب الفرنسي حول: "طالب جيوفاني النائب الشيوعي باسم مجموعته بالاعتراف للشعب التونسي بحقه في الاستقلال"[2].

لقد اتسمت العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي بتوافق عميق شكل فيه استقلال الفرد التونسي، لكن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب الرؤية الوطنية للاتحاد والتي لا تتماشى مع رؤية الحزب الشيوعي[3].

ب/ علاقة الاتحاد بحزبي "الدستور":

لقد شهدت الحركة الوطنية التونسية حالة من الانشقاق والتصدع في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة لاختلافات الإيديولوجية بين بعض الزعماء حتى وصل الأمر لتبادل الاتهامات والتشكيك في الوطنية، فمنذ مارس 1934، أصبح يوجد في تونس حزبان دستوريات وهما: الحزب الدستوري القديم الذي كان يمثل البرجوازية التقليدية والحزب الدستوري الجديد[4]، الذي كان يمثل البرجوازية الصغيرة، هذا الأخير كانت نظرته مختلفة

1- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 151.

2- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 33.

3- محمد مالكي، المرجع السابق، ص 35.

4- علي البلهوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي 1954-1974، القاهرة، 1948، ص51.

للحركات النقابية والاجتماعية، وقد عمل منذ تأسيسه على خلق تعاون بينه وبين المنظمات العمالية، وقد كان بين أعضاء الحزب مناضلين ضمن الاتحاد العام التونسي للشغل هذا الأمر سهل ربط علاقات بينهما[1]، يقول كرايم: «إن تحالف الاتحاد مع الحزب الدستوري الجديد كان ضرورة فرضت نفسها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بينهما فيما يتعلق بمطالب الطرفين بما في ذلك التحرر الوطني»[2]، وكان الاتحاد في سنة 1945 يود إرساء علاقات طيبة مع الحزبين وكانوا ممثلو المجموعتين يحضرون بدورهم اجتماعات الاتحاد العم، لكن كانت العلاقات أوطد مع الحزب الدستوري الجديد وإذا قمنا بتأريخ علاقات الاتحاد العام بالحزبين نجد أنّها توطدت غداة أحداث 5 أوت 1947 «وقد يكون ذلك بدافع حماية نفسه باعتبار أنّه كان المستهدف الوحيد في عملية القمع»[3] وهكذا كانت مساندة حزبي الدستور ضرورية بالنسبة له وأعلن الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد غداة المجزرة "إننا بصفتنا وطنيين تونسيين، نندد بشدة محاولة خنق البروليتاريا (الطبقة العاملة)، وبكل عمل يرمي إلى تركيعها للقوى الإمبريالية، كما نندد بالاستفزازات الرامية لخلق حالة دائمة من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح عدو شعبنا الذي كان دوماً يلجأ إلى الطرق السلمية للدفاع عن حياته"، وفي نفس الوقت وجه نداء لالتزام الهدوء، أمّا الحزب الدستوري القديم، فقد قدم بياناً ممضياً من طرف صالح فرحات، الكاتب العام للجنة التنفيذية، وأهم ما جاء فيه[4]:

1- إن إضراب الاتحاد الذي له مبرراته ولا ينبغي أن يتخذ كعلة لضرب الحركة النقابية التونسية التي يجب أن تتطور في استقلالية تامة.

1- ليلى بوحلال، نور الدين ثينو، النضال النقابي في الحزب الدستوري الجديد "الوجه الآخر" للكفاح التحرري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع20، 2018، ص 216.

2- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 151.

3-عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص41.

4- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 152.

2- إن ضرب الاتحاد يعني المساس بالشخصية التونسية في الوقت الذي يتبجح فيه الاستعمار باحترامها.

3- إن ضرب الاتحاد يعني البحث عن منظمات نقابية منافسة لم تستطع كسب ثقة البروليتاريا التونسية...[1]

وزاد في توطيد العلاقة بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام سنة 1948 حيث كلف الحزب محاميه للدفاع عن موقوفي الاتحاد الذين أوقفتهم السلطات الفرنسية عقب أحداث 05 أوت 1947، ومن بين هؤلاء المحامين نذكر: صالح بن يوسف، الهادي نويرة ومحمد مقني، وكان المتهم الرئيسي الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي بصفاقس دستورياً أيضاً، وهذا ما يدل على مدى التوافق الذي وصلت إليه العلاقات بين الحزب والاتحاد، وهذا ما انعكس على الخطط السياسية والرؤى الاقتصادية والاجتماعية[2]، وفي سنة 1948 كان بورقيبة غائباً عن تونس، فاحتل حشاد صدارة الحركة الوطنية. ولقد مثل رجوع بورقيبة إلى تونس في 8 سبتمبر 1945 فرصة للنظر في العلاقات التي تربط المركزية النقابية والحزب الجديد، وقد كان وفد الاتحاد العام من بين الوفود الهامة التي استقبلها بورقيبة. وكان التفاهم أنذاك يكاد يكون تاماً بين حزب الحبيب بورقيبة[3] والاتحاد العام، وقد كانت

1- المرجع نفسه، ص 151.

2- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 41.

3- الحبيب بورقيبة: ولد الحبيب بورقيبة بن علي كما يذكر في محاضرته أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار في 03 أوت 1903 بالمنستير من عائلة فقيرة له خمسة إخوة ذكور وبنتان وكان آخر العنقود، درس بالمعهد الصحافي كان شغوفاً بدراسة العلوم الرياضية كما أحرز على الجزء الأول من شهادة البكالوريا بتفوقه في مادة الحساب ومنذ عام 1923 انغمر في عالم السياسة بلهفة شديدة وفي وقت قصير أصبح سياسياً محنكاً يحسب له ألف حساب من قبل زملائه ومنافسيه في مقصورات أو صالونات السياسة في مدينة تونس، فارق الحياة في شهر سبتمبر 2000 عن عمر تجاوز التسعين سنة. للمزيد ينظر: قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة والتاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

صحيفتنا "الرسالة" الناطقة بالفرنسية و "الحرية" الناطقة بالعربية تخصصان كل أسبوع صفحة نقابية وتفتحان المجال لنشر مقالات مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل، وخلال المفاوضات التي كان يتولاها من الجانب التونسي الحزب الدستوري الجديد أبدى الاتحاد العام مساندته المطلقة ودعمه للحزب، وهذا ما صرح به الحبيب بورقيبة «إن منضمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل عبرت على لسان كاتبها العام فرحات حشاد عن مساندة البروليتاريا التونسية أثناء تواجدي في باريس»[1].

وشهدت سنة 1951 التقاء على عدة مستويات بين الحزب الوطني (الحزب الدستوري الجديد) والحركة النقابية التونسية، هذه الحركة التي وضعت الاستقلال الوطني في مقدمة مطالبها. وحدث نوع من التلاحم بين الحركتين في مستوى التحاليل وفي مستوى الممارسة، وشارك الطرفان في ظل "لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي" التي أسسها معاً، وهكذا بدأ الحزب الدستوري الجديد والاتحاد في نظر الجماهير العريضة تنظيمين متكاملين لذلك لم يفاجأ أحد بقيادة فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل للحركة الوطنية بصورة تكاد جليه عندما كان قادة بارزون من الحزب الدستوري الجديد في السجن[2]، وخلال هذه الفترة القمعية عبر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد في 18 جانفي 1952[3] "إن مواصلة المفاوضات مع فرنسا أمر لا جدوى من ورائه ولا يحسم الخلاف بين البلدين إلا بإلغاء الحماية والاعتراف بالسيادة للدولة التونسية"، وقد شن الحزب الوطني والاتحاد معا إضراباً ضد القمع في 19 جانفي 1952 وصرح حشاد لمبعوث إثر مظاهرة نظمها عناصر من الحزب الدستوري الجديد أمام مقر المقيم العام وقذفت خلالها قوات الأمن قنابل جرحت ثمانية أشخاص وتم إيقاف 45

1- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 44.

2- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 152.

3- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، المرجع السابق، ص 178.

شخصاً[1]، وألقى القبض على الحبيب بورقيبة وأبعد إلى طبرقة[2]، "إننا لا نقدر على التسديد علينا بمثل تلك الأعمال فهي نتيجة مباشرة للقمع الفرنسي، وعندما يستمر التفاوض يلجأ الشعب للسلاح"[3]، وبهذا توحدت رؤى الاتحاد العام والحزب الدستوري إذا في مسألة الاستقلال كما كانت العلاقة قائمة على الاحترام والاستقلالية[4]، وبذلك ظل الإجماع قائماً على أن الاتحاد العام بتأسيسه وتطور نضالاته، قد شكل مكوناً مركزياً غيّر موازين القوى لصالح الحركة الوطنية في صراعها مع المحتل[5].

ج/ علاقة الاتحاد بالحزب الاشتراكي: (الفرع الفرنسي للأممية العمالية):

كان الاشتراكيون بالسلطة في فرنسا طيلة الفترة التي نحن بصدد دراستها باستثناء فترة ما بين 1952-1954، وكان الحزب الاشتراكي الفرنسي بصفته حزباً حاكماً وراء كل مظاهر القمع الاستعماري ويضاف إلى ذلك سوء فهمه للمسألة القومية مما حال دون إمكانية تركيز فدرالية تونسية تابعة لهذا الفرع في الأوساط التونسية[6]، وقد عبر المنشط الرئيسي للفدرالية التونسية عن موقفه الغامض إزاء الحركة الوطنية في مذكراته التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمؤرخي تونس قائلاً: «إن الاحتجاج ضد القمع أو حتى ضد سياسة التميز يبدو لي شرعياً ويثير في نفسي التعاطف مع التونسيين، أمّا إذا كان ذلك الاحتجاج يعني

1- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 45

2- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، المصدر السابق، ص 626.

3- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 45.

4- نور الدين حشاد، فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، ع86، الجزائر، مارس 1985، ص 95.

5- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 56

6- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 155.

الرجوع إلى حياة عتيقة تجاوزها التاريخ، فلا أرى ذلك أمراً طوبا ويا (وهمياً) فحسب، بل أمراً خطيراً كذلك»[1].

وكان حشاد قد علق آمالاً كثيرة على الاشتراكيين عندما كانوا بالحكم، فأثر عودته من باريس في جانفي 1947، بعد أن قابل شخصيات حكومية عديدة من بينها السيد قورس المكلف بالشؤون الإسلامية صرح في إحدى الاستجوابات «كانت المباحثات مفيدة وصريحة وأخذت ضمانات تأكدت من استعداد الوزير لحل ما تعاني منه الطبقة العاملة التونسية ببلادنا»[2]، ولكن سرعان ما خاب أمله إذ لاحظ في 1948 بمرارة خلال تدخله في الجلسة الانتخابية لمؤتمر شعوب آسيا وأوروبا وأفريقيا "قائلاً" أن المعركة قائمة في الهند الصينية وقد أرسلت القوات الفرنسية للتعزيز منذ البداية في ديسمبر 1946 من قبل الحكومة الاشتراكية، ولقد كان ما يحدث في تونس مخيباً للآمال، فسرعان ما خابت الظنون في جان مونس المقيم العام الاشتراكي الجديد الذي حل بتونس سنة 1947 الذي تصرف في البلاد بفردية مطلقة واستبدادية منقطعة النظير، ولم يقبل أي اقتراح رغم أنّه كان يستدعي كل الأحزاب للتشاور، ولم يسانده أحد باستثناء الحزب الاشتراكي ولم تدعمه الصحف سوى صحيفة تونس الاشتراكية[3]، وقد ساهم التحول الذي حدث في أواخر 1949-1950 في إعطاء الاشتراكية الرسمية صورة مميزة دون أن يجلب ذلك دخول الوطنيين التونسيين بجامعة تونس الاشتراكية، وقد لوحظ تحرك في صفوف الجالية الفرنسية بتونس إذ تحركت فروع كثيرة واحتجت وقد قام فرع بنزرت بذلك علنيا، وسرعان ما انهار الفرع ولا يمكن لتعاون التونسيين مع جامعة كان عدد منخرطيها يتقلص باستمرار إلاّ أن

1– **عبد السلام بن حميدة**، المرجع السابق، ص 56.

2– **أحمد مالكي**، المرجع السابق، ص 366.

3– **عبد السلام بن حميدة**، المرجع السابق، ص 57.

يكون محدوداً[1]، وقد أظهر استبيان أجري بفرنسا بأن الموظفين يمثلون نسبة 60 % من بين الأجراء المنخرطين في الفرع الفرنسي للأممية العمالية، ولم ير النقابيون التونسيون أية مصلحة في القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيين نظراً لضعف قاعدتهم العمالية، ولكن النقابيين الذين يعرفون وزن الفرع الفرنسي للأممية العمالية بفرنسا في الحياة البرلمانية استحسنوا مواقفه مثل موقف النائب الاشتراكي فرديي Verdierالذي دعا في 19 جوان 1952 خلال نقاش في المجلس النيابي الفرنسي عن تونس الحكومة لخلق أسس جديد للتعاون الفرنسي- التونسي[2].

كما وقف الحزب الاشتراكي إلى جانب التونسيين عقب اغتيال فرحات حشاد من خلال التصريح الآتي: "تعبر اللجنة المديرة للحزب الاشتراكي المجتمعة يوم 10 ديسمبر 1952 للعمال التونسيين عن مشاعر الحزن والاستنكار التي أحس بها الاشتراكيون بفرنسا إثر الإعلان عن الاغتيال (...) وتحتج ضد الإجراءات الاحتياطية الجديدة التي اتخذها (الإقامة العامة) ضد النقابيين وضد أصدقاء حشاد السياسيين، وتعلن مرة أخرى أنه لا يفضي إلى حل المشكل التونسي حلاً مرضياً إلى المفاوضات النزيهة بين الحكومة الفرنسية والرجال الممثلين فعل للرأي العام التونسي لإرساء الاستقلال الداخلي للدولة التونسية وتمتيعها بمؤسسات ديمقراطية واجتماعية عصرية، وقد عبرت لائحة صادرة عن ندوة الأحزاب الاشتراكية المنعقدة برانقون من 06 إلى 15 جانفي 1953 عن مساندتها لشعوب شمال إفريقيا التي تكافح حالياً من أجل التحرر الوطني[3]"، من هنا بم يعد الاستقلال يعتبر هدفاً خياليا بلا خاتمة تطور محدود الأمد من المتحتم تقدير مراحله المتوالية، وهو يرتبط بضروريات ديمقراطية وتحقيق اشتراك تونسي فرنسي لا يمكن أن يقام إلاّ

1- **المرجع نفسه**، ص57.

2- **محمود آيت مدور**، المرجع السابق، ص 156.

3- **المرجع نفسه**، ص 157.

على التكافل غير أن هذه المعطيات كانت قد أثارت احتجاجات عنيفة في الجالية الفرنسية ضد الجامعة الاشتراكية[1].

ثانياً: العلاقات النقابية المحلية:

أ/ علاقة الاتحاد بالكونفدرالية العامل للعمال (السيجيتيC.G.T)

لقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى توتر العلاقات بين الأجزاء الفرنسيين والأجزاء التونسيين وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن نتائج هذا التوتر وقوع الانقسام في السيجيتي إثر المؤتمر الثامن عشر الإقليمي بتونس (مارس 1944)، لكن الشيوعيين نجحوا في اقتلاع مراكز القيادة (17 من مجموع 21 مقعداً في الهيئة الإدارية)، مما يستبعد أيه استقلالية إزاء الحزب الذي كان يعطي الأولوية للنضال ضد الفاشية[2].

ولقد أبرزت جريدة الحزب الشيوعي بتونس (مستقبل تونس) العنوان التالي على صفحتنا الأولى في عدد 15 ماي 1944 "المهمة الرئيسية هي ربح الحرب" انعقد المؤتمر النقابي (18-19 مارس 1944) تحت شعار "الوحدة من أجل ربح الحرب"- "الوحدة ضد الشركات الاحتكارية الفاشية"، وهكذا يبدو أن السيجيتي كانت تعتبر أن التناقض الرئيسي مع الفاشية، ولقد رفض فرحات حشاد هذا الطرح رفضاً قاطعاً، واتهم السيجيتي بأنّها فقدت النضالية اللازمة، كما أنّ حشاد كان يعيب على السيجيتي تخليها للمرة الثانية عن

1- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: السوداني فريد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 214.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962، الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 156.

الاحتفال بعيد العمال يوم الفاتح ماي تخليا مقصوداً[1]، آل الأمر إذن بعد المؤتمر الإقليمي للسيجيتي بتونس إلى تصدع تلك المنظمة فتوالت انسحابات المنخرطين التونسيين من صفوفها، وقرر حشاد في ماي 1944 تقديم استقالته من المكتب الجهوي للسجيتي بصفاقس وحل النقابات التونسية المنتمية إليه[2].

وبعد أحداث 5 أوت 1948 احتجت الهيئة الإداري للمجمع المنعقدة يوم 18 أوت على رفض الاتحاد النقابي الانضمام إلى الموقف الموحد لبقية المنظمات بخصوص تحديد الأجر الأدنى الضروري والحيوي الذي لا يمكن النزول تحته (6000 فرنكا) كما أن هذه الهيئة الإدارية شجبت موقف الاتحاد النقابي وكشفته أمام الطبقة الشغيلة بتونس واحتجت على رفض المقيم العام مقابلة طلبها منه كل من الس.ج.ت والاتحاد العام و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسحيين يوم 13جويلية(...) كما انها نددت بما قام به الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي قبل إضراب الاتحاد العام ومن ناحية أخرى، نرى أن الاتحاد العام في أحد بلاغته يحي السلوك النقابي الذي تجلى به المجمع وكونفدرالية العمال المسيحيين عندما رفض المشاركة في لجنة الأجور، وبعد أن وقع الانقسام داخل س.ج.ت في ديسمبر 1947 [3]، تكونت بفرنسا منظمة (س.ج.ت- القوى الشغيلة)، وانظم مجمع النقابات الموحدة إلى المنشقين الجدد في بداية 1948 وأصبح يسمى "اتحاد نقابات تونس"، هذا التحول انعكس في العلاقة وعلى مواقف مجمع النقابات سابقاً رغم محاولات التقارب من الاتحاد العام في مؤتمره الرابع حيث حدد التقرير حول العلاقات الخارجية الذي عرض في هذا المؤتمر العلاقة باتحاد النقابات-القوى الشغيلة بالعبارات التالية[4]: "برغم عن كونه لم

1- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغل بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 86.

2- احمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني...، المرجع السابق، ص 36

3- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 160.

4- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 161.

توجد بيننا روابط متينة ولا عمل مشترك إلاّ في أحيان قليلة وبمعية المنظمات الشعبية الأخرى مثل في سلك لجنة الدفاع ضد غلو المعاش أو أثناء إضراب عمالة المناجم لجهة قفصة، فهذا الفرع للقوة الشغيلة الفرنسية بتونس ما انفك يرغب في صداقتنا وسعى لأن نتحد في سلك التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وفي العمل النقابي"[1].

ب/ علاقة الاتحاد بالاتحاد النقابي لعمالة القطر التونسي:

إن تأسيس منظمة الاتحاد النقابي لعمالة القطر التونسي كان يرمي أساساً إلى تقوية جانب أنصار الس.ج.ت في مواجهة المنظمة النقابية الوطنية (الاتحاد العام التونسي للشغل)، وحسب ما يبدو فإن الاتحاد النقابي[2] نجح في ضم بعض عمال الترامواي في بتونس العاصمة وبعض عمال المناجم، وكان الهدف من وراء هذه المنظمة المدعومة من طرف (الس.ج.ت) شق صف العمال التونسيين والسعي وراء تحقيق وحدة تبعد الاتحاد عن مبادئه الوطنية وهذا الأمر ظل مستعصياً في ظل تماسك (الس.ج.ت) بمبادئه ورفض أي شكل من أشكال الوحدة إلا في حالة تحقيق مطلبين رئيسيين وهما:

- أن تكون قيادة المنظمة الموحدة للتونسيين فقط.
- أن يكون اسم المنظمة "الاتحاد العام التونسي للشغل"[3].

وهذا ما لم يتحقق رغم وساطة الاتحاد العالمي للشغل بين UGTT و USTT، وقد عبر حشاد بصراحة أن USTT لا يمثل إلا شريحة صغيرة من العمال التونسيين وليس له الحق أن يتحدث باسمهم إذ كتب حشاد سنة 1950 "ألا تروا أن إضرابكم الذي نظمتموه

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 161.

2- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 91.

3- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 159.

بميناء تونس لم يحظ بتأثير يذكر نظراً لأنكم لم تقوموا بأبسط ما يجب من تشاور معنا[1]، أفلا تروا أن إضراب عمال المطاحن الذي كان من المقرر أن تواصلوه حتى 26 مارس قد حظي بنفس المصير نتيجة إهمالكم أيضاً لقاعدة التشاور؟ أفلم تتفطنوا بعد على أنكم لا تمثلوا إلا جزءاً ضئيلاً من القوى العمالية المنظمة؟ إننا نراكم رغم ذلك تقومون بأعمال منفردة أحياناً وأحياناً أخرى تبحثون عن وحدة في مستوى الممارسة سرعان ما تتنكرون لها، وعلى ذلك فإننا نعتقد أن الوقت ليس وقت خصومة بينما نحن معرضون للاضطهاد دون أي تمييز"[2].

لقد ساءت العلاقة بين المنظمين بعد أحداث 5 أوت الدامية، وهذا النداء الذي أعلنه الاتحاد النقابي أثر الأحداث يبرز موقفه إذ هو يقول: "لقد جنى الاستفزازيون ثمن أعمالهم (...)"، وهكذا تأكدت القطيعة بين المنظمتين، فعندما وقع منع ممثلي الاتحاد العام يوم 20 أوت من حضور أعمال اللجنة المركزية الخاصة بالأجور ولم يقع إدراج مبدأ مراجعة الحد الأدنى الحيوي ضمن المفاوضات انسحب ممثلوا كل من مجمع النقابات الموحدة وكنفدرالية العمال المسيحيين محتجين في حين لم ينسحب نواب الاتحاد النقابي من هذه المفاوضات، حيث يقول بلحسن الخياري[3] الكاتب العام للاتحاد النقابي:"نحن اليوم أمام مشهد غريب إذ أننا نشاهد أبطال الاستعمار الرافعين لشارة المسيحية أو لشارة (المجمع) يتوحدون في الممارسة مع جهابذة العمل النقابي... إن كل ما يفعله هؤلاء غير قادر على

1- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 92.

2- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 160.

3- بلحسن الخياري: قيادي في التيار الشيوعي والنقابي في تونس من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال، ولد سنة 1918م، انخرط في العمل النقابي ضمن نقابة الفلاحة التابعة للاتحاد الإقليمي، الذي انتخبه في هيئته الإدارية وأصبح عضو مكتب الاتحاد النقابي في مؤتمره التأسيسي 1946 للمزيد ينظر: عميرة علية الصغير، المرج السابق، ص 23.

إخفاء أهدافهم وغايتهم الحقيقية ألا وهي تقسيم الطبقة العمالية"[1]، ورغم هذه العلاقة المتأزمة إلاّ أن الاتحاد استفاد من المواجهة الخاصة بينه وبين الاتحاد النقابي حيث مكنته هذه المواجهة من إبراز نفسه كاتجاه نقابي وطني تونسي بحت، وبالتالي ظهوره بمنظر الممثل الوحيد والشرعي للطبقة العمالية في تونس[2]، واستطاع دائماً أن يسبق منافسه الذي لم يعرف كيف يتأقلم مع الظروف وقد استفاد منه خاصة من تأخير تكوين الاتحاد النقابي لعمالة القطر التونسي، وبهذا أصبح الاتحاد التونسي للشغل وبمبادئه الوطنية القوة العمالية الأولى والممثل الشرعي لها[3]، وهكذا التحق أغلب الأجراء التونسيين بالاتحاد العام التونسي للشغل بينما كان الأجراء الأوربيون يتوجهون أكثر فأكثر نحو الكونفدرالية العامة للشغل- القوى الشغيلة مع اقتراب الاستقلال الداخلي لتونس[4].

جـ/ علاقة الاتحاد بمجمع النقابات الموحدة والقوى الشغيلة:

بعد تحول السييجيتي التونسية إلى الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي، انسحب منها عدة نقابات وعقدت مؤتمر تأسيسياً، مكونة بذلك منظمة تدعى "مجمع أو كارتل النقابات الموحدة" وكان كاتبها العام هو ر.لومبروزو. ولقد كانت تضم هذه المنظمة بصورة خاصة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا كثيراً ما تعارض مصالحهم مع مصالح الموظفين التونسيين، ولكنها رغم ذلك كانت تتعارض مصالحهم مع مصالح الموظفين التونسيين، ولكنها رغم ذلك كانت تتعاون في بعض الفترات مع الاتحاد العام التونسي للشغل.

1- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 94.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص 161.

3- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 160.

4- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 103.

إذ كان الاتحاد العام يجد في "المجمع" منافساً يقلص من قاعدة خصمه دون أن يمثل عليه خطراً من حيث قدرته على سحب منخرطيه التونسيين، فتعامل معه بمرونة وأرسلت المنظمتان مع وبالاشتراك مع كونفدرالية العمال كمقابلة المقيم العام اثر انعقاد اللجنة المركزية للأجور ولكنه رفض ذلك[1].

إن ما جعل المسألة أكثر تعقيد ليس فقط ارتباط السيجيتي بالحزب الشيوعي، بل لأن سياسة هذا الحزب نفسه تضر بالمطالب الوطنية ونحن لا نستطيع أن نجزم أن حشاد قد غادر السيجيتي على وجه الخصوص لأن حزبا سياسياً احتواها أو بسبب مضمون سياسة هذا الحزب. وقد كتب دورال Durel الاشتراكي سنة 1952 رداً على الطاهر حداد قائلاً "إننا نختار أن نقول لكم دون أدنى مجاملة وحتى وإن كان ذلك سيغضبكم"[2]، بأننا لسنا نحن (أي الطبقة العاملة الأوروبية الذي نحتاج إليكم، بل أنتم بالذات الذين تحتاجون إلى خبرتنا في التربية والتنظيم).

ففي البداية كانت العلاقة تتسم بتبادل الهجمات، وكان الاستقلاليون يمنعون منخرطيهم من المشاركة في إضرابات السيجيتي، وبعد مرور حوالي 6 أشهر اقترحت الهيئة الإدارية التابعة للسيجيتي على الاتحاد بأن يوحد معها الجهود من أجل تعديل الأجور والرفع من قيمة المنح العائلية ومحاربة ارتفاع تكاليف المعيشة، ولقد كان لكل منظمة مفهومها الخاص بمسألة الوحدة آنذاك فالسيجيتي ترى أن التحالف ضد الاستعمار والشركات

1- **محمود ايت مدور**، المرجع السابق، ص 161.

2- **عبد السلام بن حميدة**، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغل بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 87.

الأجنبية أولاً ثم النضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادي[1]، فالاتحاد يرغب إذا في "الوحدة العضوية" أي العمل من أجل أن يصبح العمال التونسيين منظمة نقابية واحدة.

وهكذا كان الغموض هو السمة المميزة للظروف التي وقعت فيها المنظمتان اتفاقاً مبدئياً يوم 16 أوت 1946 والذي سمي "الاتفاق العمالي" والذي ينص على اندماج المنظمتين في منظمة واحدة يكون اسمها «الاتحاد الوطني التونسي للشغل»وتعمل هذه الأخيرة على متابعة السعي من أجل الانخراط بالفدرالية النقابية العالمية ولعل الرغبة في الانخراط بهذه الجامعة هي التي دفعت بالاتحاد إلى قبول مثل هذه العملية[2].

وبعد المقالات العديدة التي أدرجت أخيراً على صفحات الجريدة الاشتراكية "فراترنيتي" وفي هذا الصدد وجهت إلينا في الخامس عشر من شهر ديسمبر المنصرم مكتوباً تطلب منا فيه توحيد جهودنا في تقديم مطلب مشترك هو حرية الأجور إلاّ أنه لم يمض على ذلك وقت طويل حتى تعكرت العلاقة بين المنظمتين حيث اصدر المجلس الفدرالي القومي التابع للقوى الشغيلة المنعقد في 9 و10 ماي لائحة جاء فيها ما يلي: اسمها «إن مستقبل الحركة النقابية بإفريقيا الشمالية يبقى مرتبطاً شديد الارتباط بمركزنا النقابي بفرنسا من حيث عمله وتطوره»، وقد تصدى حشاد لهذه المفاهيم إذ يقول في مقال نشره في جوان 1951 «إن الاتحاد العام التونسي للشغل وهو المنظمة النقابية التونسية الوطنية الوحيدة يندد بشدة بهذه النظرة النقابية الرجعية».

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 157.

2- عبد السلام بن حميدة، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغل بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 88.

إن الحركة النقابية هي حركة تحررية لا يمكن أن تساير مثل هذا التفكير الهيمني خاصة وأن هذا التفكير هو عينه الذي يقود أعمال الهيمنة الإمبريالية، والذي من واجب كل حركة نقابية حرة أن تقاومه أو تقضي عليه، وهكذا كانت لعلاقات الاتحاد العام بالقوى الشغيلة انعكاسات كبيرة على المستوى الدولي كما هو الشأن بالنسبة لعلاقته بالوستيتي وهذا السبب فإن دراسة علاقة الاتحاد بهاتين المنظمتين تمثل بالنسبة إلينا أهمية أكبر مما تمثله دراسة علاقته بفرع تونس لكونفدرالية العمال المسيحيين[1].

د/ علاقة الاتحاد بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:

تم إعادة تكوين فرع هذه المنظمة الفرنسية بتونس مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، وهي في نظر حشاد لا تختلف في جوهرها عن السيجيتي أو القوة العمالية، إلاّ أنّها لم تكن تعتبر مزحما في نظر للاتحاد العام نظراً للطابع الديني الذي تتميز به، وقد سهلت بعض المواقف التي اتخذتها الكونفدرالية من ربط علاقات محترمة مع الاتحاد العام، ومن بين هذه المواقف قبولها بالتعددية النقابية[2].

إبان المفاوضات حول الأجر الأدنى في جويلية 1947 انضمت كونفدرالية العمال المسيحيين إلى الاتحاد العام وطالبت بأجر أدنى قدرة 6000 فرنك بعد أن كانت تطالب 8000 في حيث أن الاتحاد النقابي قد اكتفى بـ 6000 فقط ويبدو أن مؤتمرات هذه الأخيرة لم تعط أهمية كبيرة للمسائل الخاصة بتونس[3]. ومن بين المجالات المشتركة بينهما التعاون في قطاع السكك الحديدية حيث يوجد عدد هام من النقابيين المسيحيين[4] وأهمها

1- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 106.
2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق، ص 161
3- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 107.
4- المرجع نفسه، ص 108.

إضراب 13 سبتمبر 1951 من أجل المطالبة بتحسين الأجور[1] والاحتجاج على المساس بالحريات النقابية والتي شارك فيها الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي[2].

وهكذا فإن علاقة الحركة النقابية الوطنية التونسية كانت محدودة مع الكونفدرالية المسيحية لا بسبب الطابع الوطني الذي اتسم به الإسلام بل بحكم أن الكونفدرالية العالمية للنقابات المسيحية (CISC) لم تشكل قط بالنسبة للاتحاد العام خياراً يمكن أن يعول عليه على المستوى الدولي، وبقيت العلاقة في إطارها النقابي[3].

المبحث الثالث: العلاقات الخارجية:

1- علاقة الاتحاد بالنقابات الدولية:

انشغلت الحركة النقابية التونسية دوماً بمسألة المشاركة ضمن نشاط المنظمات النقابية الدولية، "ففي سنة 1924، أكد محمد علي حتى قبل انتهاء من إنشاء جامعة عموم العمالة التونسية، عن إرادة المركزية الجديدة في الانخراط في الفدرالية النقابية العالمية" [4]، وجعلها فرحات حشاد من أوكد المسائل الحيوية التي يتحتم إنجازها في المرحلة الأولى من تكوين الاتحاد[5].

1- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، المصدر السابق، ص 604.

2- الأمين اليوسفي، الحركة النقابية في تونس 1900-1981، المرجع السباق، ص 66.

3- عبد السلام بن حميدة، ج2، المرجع السابق، ص 108.

4- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية سنة 1945 و1962، المرجع السابق، ص 163.

5- محمد علي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني مرحلة فرحات حشاد 1944-1952، المرجع السابق، ص 49.

2- العلاقة بالفدرالية النقابية العالمية:

لاشك في أن الحرص على الانخراط بهذه الجامعة يصدر عن روح أممية أصيلة، فحشاد كان دوماً يؤكد على أن مسألة التضامن العمالي الدولي هي مسألة ملحة ضرورية، فهاهو بعد أن يؤكد على أن العمل النقابي لا يقف عند حدود الميدان الاجتماعي يضيف قائلاً: «أن هذا العمل يشعر بثقل الحمل الذي يكبل نشاطه ونموه والذي وضعته على كاهله التقلبات الاقتصادية والتخلفات الرأسمالية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي وتوجهه وفق مصالحها بعيداً عن مصالح الشعوب »[1]، فنراه يتقدم في 05 فيفري 1946 أي بعد خمسة عشر يوماً فقط من مؤتمر التأسيس بمطلب انخراط الاتحاد العام في سلك الجامعة النقابية العالمية وهي المنظمة الوطنية الوحيدة التي تكونت خلال الحرب العالمية الثانية[2]، لقد علق قائد الاتحاد العام أملاً كبيراً في الفدرالية، حيث أنه شكرها في التقرير الذي قدمه المؤتمر القانوني الأول في جانفي 1947، وهو يؤكد أن الفدرالية النقابية العالمية تعلق أهمية كبيرة في برامجها على وجوب المقاومة لتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية الحقة التي لولاهما لما وجد سلع في هذا العالم، وهي تدرس مشاكل الدول التي تتمتع بحريتها وسيكتب في ما بعد أن: «الفدرالية العالمية التي تأسست خلال الحرب العالمية الثانية، استطاعت أن تخلق لدى عمال العالم بأكمله أملاً عظيماً في امتلاك قوة عمالية أممية لا تقدم لخدمة العدالة الاجتماعية والتقدم والسلم »[3].

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج2، المرجع السابق، ص 111.

2- محمد علي المؤدب، المرجع السابق، ص 49.

3- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 164.

ونظرت اللجنة التنفيذية للجامعة أثناء اجتماعها المنعقد بموسكو في شهر جوان 1946 في مطلب الاتحاد وقررت توجيه لجنة لبحث الحالة النقابية بتونس والقيام بكشف عن استحقاق الاتحاد العم التونسي للشغل لتمثيل الطبقة العاملة التونسية[1]، وفعلاً قدم يوم 26 أوت 1946 إلى تونس وفد من الجامعة النقابية العالمية وقام بعدة اتصالات بالهيئة التنفيذية للاتحاد العام وبارح البلاد التونسية يوم 3 سبتمبر 1946 واعداً برفع تقرير إلى اللجنة التنفيذية للجامعة العالمية التي لها حق البت في انخراط الاتحاد العام[2]، أعيد النظر في مطلب الانخراط ثانية بواشنطن في 23 سبتمبر 1946 من طرف اللجنة التنفيذية أيضاً، وأرسلت إلى تونس ثانية مبعوثين وهما ماك ويني والنقابي اللبناني مصطفى العريس، حضر الأول في مؤتمر الاتحاد 21 جانفي 1947، بينما لم يحضر إلاّ في بداية فيفري[3].

وفي 07 جانفي 1947 تلقى فرحات حشات رسالة من الأمين العام للفيدرالية السيد لويس سايانSaillant Loui ، الذي اقترح فيها شروط تحقيق الوحدة بين المنظمتين النقابيتين التونسيتين "ولقد عبر ممثلا الفدرالية في التقارير التي كتباها عن سخطهما تجاه العلاقة القائمة بين الاتحاد العام وطبقة الملاكين (التجار وغيرهم) وتجاه ما أسماه باللجوء إلى القوى الغيبية المتمثلة في الدين (إشارة إلى وجود الشيخ بن عاشور ضمن المركزية النقابية) "[4]. ويزداد الأمر تعقيداً بعد حوادث 5 أوت 1947 الدامية، إذ عبر الأمين العام للفدرالية لجريدة "لوبيتي ماتن Le petit matin" عن معاداته للاتحاد العام

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956م، ج2، المرجع السابق، ص 113.

2- محمد عي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني مرحلة فرحات حشاد 1944-1952، المرجع السابق، ص 50.

3- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 164.

4- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج2، المرجع السابق، ص 114.

قائلاً أن هذه المنظمة هي: "... ذات نزعة قومية ضيقة عنصرية تمارس سياسة انفصالية عن فرنسا...، وأن المجلس العام للجامعة النقابية العالمية الذي انعقد في براغ جدد رفضه لقبول انخراط الاتحاد العام ولم يعترف بغير الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي... "[1]. وهكذا تم وضع الاتحاد موضع المتهم من طرف الفدرالية، لكن الاتحاد تشبث بطلب الانخراط، إلى أن تم قبوله في صفوف الفدرالية في جانفي 1949، مما جعل من المنظمتين النقابيتين التونسيتين ممثلاً قاراً ونائباً له لدى هذه الفدرالية[2].

كانت الخلافات كثيرة بين الاتحاد العام والفدرالية، ففي حين يرى المسؤولين الشيوعيين أن التناقض يكمن في التناقض بين الكتلتين المتصارعتين يؤكد الاتحاد العام على : "ضرورة أن تجعل الحركة العمالية العالمية مهمتها الأولى هي النضال ضد الاستعمار باعتباره السبب الذي كان وراءه كل مصائب الشعوب المستعمرة"[3].

وفي ديسمبر 1949 تم الإعلان عن إنشاء هيئة نقابية دولية جديدة، والتي كانت تضم 53 دولة وحددت مقرها بلجيكا واختيار أولد بنروغ أمينا عاماً وبالفعل بعد انسحاب بعض النقابات الأوروبية من الفدرالية تقوى موقع السجيتي الفرنسي فيها وبالتالي تقوى موقع الاتحاد النقابي بعمال القطر التونسي[4]، ومن جهة أخرى فإن الاتحاد العام الذي جعل المهام السياسية في مقدمة اهتماماته أصبح بحاجة إلى سند جدي لذلك كان يبحث عن دعم كل الطبقة العاملة في العالم بما في ذلك دعم البروليتاريا الموجودة في البلاد

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 165.

2- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج2، المرجع السابق، ص 115.

3-عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس ...، المرجع السابق، ص 115.

4- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 165.

الرأسمالية[1]، ومنذ مؤتمر 1949 بميلانو، ظهرت بوادر تباين أخرى ستؤدي إلى القطيعة، «بحيث وقع الاختيار على الأمين العام للاتحاد النقابي ليكون ممثلاً عن منطقة شمال إفريقيا في اللجنة التنفيذية، بينما عيّن فرحات حشاد نائباً له فقط، فاحتج على ذلك لكن دون جدوى.

ومن هنا دخلت العلاقات مرحلة القطيعة حيث تم في جوان 1950م قطع الهيئة الإدارية للاتحاد علاقاتها بالكونفدرالية العالمية وهو ما أكده المؤتمر الوطني للاتحاد في مارس 1951، وهذا راجع بالأساس لسياسات F.S.M[2]، وبهذا قام المجلس القومي بتوجيه نداء إلى جميع الشغالين ليلتفوا دائماً حول منظمتهم النقابية وليزيدوا في تعزيز منظمتهم القومية للاتحاد العام للشغل التي تسهر بمزيد الانتباه على المصالح المادية والأدبية للطبقة الشغيلة وبذلك تبقى الطبقة الشغيلة التونسية وفية للتقاليد النقابية القومية والأممية كما يبقى الاتحاد وفيا لروح التعاون النقابي النزيه بين جميع عمالة العالم[3].

3- العلاقة بالفدرالية العالمية للنقابات الحرة (سيزل-CISL)

إن القطيعة مع الفدرالية والانخراط ضمن السيزل (CISL)[4]، يمثلان منعرجاً حاسماً في تاريخ الحركة النقابية الوطنية، ويعتبر ذلك القرار على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، إذ

1- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، المرجع السابق، ص 121.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 165.

3- محمد علي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني مرحلة فرحات حشاد 1944-1952، المرجع السابق، ص 64.

4- CISL: هي النقابة العمالية التي أقدمت على تأسيسها في لندن في ديسمبر 1949 مجموعة من النقابات المنسلفة في 1948-1949 من الجامعة العالمية العالمية باعتبار انتمائها إلى الكتلة الشيوعية وتلقيها التوجيه والتعليمات منها، للمزيد ينظر: سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 31.

أنه يؤثر في تطور علاقات الاتحاد العام الخارجية فقط، بل سيكون له كذلك تأثير على وضع الحركة النقابية التونسية الداخلية[1].

لقد سجل المؤتمر الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل (مارس 1951) انخراطه بالسيزل إثر نقاش وتباين في وجهات النظر بين الأغلبية الملتفة حول حشاد والأقلية التي تزعمها بن صالح والتي تقترح انخراط الاتحاد في منظمة نقابية مغاربية، ولقد تم حسم الموضوع باقتراح حشاد لعرض المقترحين على نواب المؤتمر في عملية اقتراع سري تحصلت إثره الأغلبية على ثلاثة أرباع الأصوات وهي نتيجة تم احترامها والعمل بأسلوبها الديمقراطي دون انسلاخ الأقلية أو ممارسة الإقصاء من طرف الأغلبية[2].

اتصلت السيزل بقادة الاتحاد العام منذ الأشهر الأولى التي أعقبت نشأتها ووقع الاتصال الأول بمناسبة الندوة التي نضمها ممثلو البلدان المستعمرة من طرف فرنسا كالجزائر والمغرب ومدغشقر وتونس وكان ذلك في 28 سبتمبر 1951 «في هذه الندوة طلب نوري بودالي ممثل الاتحاد العام توضيحات تخص موقف السيزل من البلاد المستعمرة، وخاصة الموقف من نقابته، وتحدث عما كان بين الفدرالية والاتحاد من خلافات»[3].

وبعد هذا الاتصال الأول حل بتونس وفد من الجامعة العالمية للنقابات الحرة بصحبة النقابي الأمريكي المعروف (هونيك براون) في منتصف شهر نوفمبر 1950 لبحث الحالة الاجتماعية والنقابية بالبلاد التونسية كما دعت هذه الجامعة الاتحاد العام لإجراء مقابلة ببروكسل بمناسبة اجتماع اللجنة الفرعية التنفيذية للجامعة الأممية الذي انعقد يوم 20

1- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 167.

2- سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 31.

3- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج 2، المرجع السابق، ص 127.

فيفري 1951[1]. وقد حضر هذا الاجتماع فرحات حشاد وأجرى عدة اتصالات ومفاهمات مع أعضاء الجامعة حول إمكانية انخراط الاتحاد في سلك الجامعة[2].

وصرح حشاد قائلاً بعد زيارته لبروكسل «إن السيزل»الاتحاد الدولي للنقابات الحرة "موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة في أمريكا واسيا وفي غيرها من الأماكن [3]. وهي تسمع صوت العمال حتى في منظمة الأمم المتحدة، وتنسق مباشرة مع اليونسكو وبصورة نشيطة من أجل نشر التعليم العام والمهني و الاجتماعي عبر كل العالم، وهي تشارك باستمرار في أشغال المكتب الدولي للعمل بجنيف الذي يسهر على التطور الاجتماعي المستمر ومشاركة أوسع للأجراء في تسيير المؤسسات وهكذا تصبح السيزل عاملاً يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات التي يرتبط بها مصير الإنسانية[4]"، وتم الانخراط فعلياً خلال سنة 1951 وبذلك يصبح الاتحاد أول منظمة عربية وإفريقية تنطوي تحت لواء الاتحاد الدولي للنقابات الحرة C.I.S.L يحتل فرحات حشاد مكاناً بارزاً في هيئتها التنفيذية ممثلاً بذلك كافة القارة السمراء. وبهذا توطدت العلاقات بين الطرفين وعززها في ذلك الدعم الذي أبداه السيزل للاتحاد العام للشغل خاصة والحركة الوطنية التونسية بصفة عامة، بحيث اتخذت لهجة عنيفة إزاء الحكومة الفرنسية مرات عديدة من أجل مطالبتها بالعودة إلى المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي وتركيز

1- محمد علي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني مرحلة فرحات حشاد 1944-1952، المرجع السابق، ص 65.

2- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجاً، المرجع السابق، ص 167.

3- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس 1924-1951 نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 105.

4- عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956م، ج2، المرجع السابق، ص 128.

المؤسسات الديمقراطية التي تسمح للتونسيين بتسيير شؤونهم ومن أجل أن يسترجع وطنهم حريته، ولم تتوقف السيزل في تأييدها في حدود التصريحات إذ فتحت في مارس 1952 أبواباً ببروكسل أمام فرحات حشاد الذي عقد ندوة صحفية بمعية قادة المنظمة الدولية[1]، وأعلن فيها حق الشعب التونسي في تقرير مصيره، وأكد على ضرورة عودة المفاوضات فوراً حول هذه المسألة بين الحكومة الفرنسية وممثلي سكان المحمية، وفي ماي 1952 قدمت السيزل شكوى إلى منظمة العمل الدولية تتعلق بخرق الحقوق النقابية في تونس، كما تمكن الاتحاد من الحصول على دعم كبير من طرف النقابات الأمريكية المنطوية تحته ولقد واجه هذا التقارب في جهات النظر بين الاتحاد و CISL العديد من الانتقادات التي اتهمت الاتحاد بالانحياز للكتلة الغربية ضد الكتلة الاشتراكية وهذا ما رفضه حشاد حيث صرح قائلا: «إن انخراطنا في السيزل لا يعني بتاتاً أننا على رأى السياسية الغربية وخاصة فيما يتعلق بسلوكها نحو الشعوب المضطهدة »[2].

وهكذا تبين أن الانخراط في السيزل كان يرمي أساساً لتحقيق أهداف مدققة، فهذه المنظمة تبدو الأنجح على الساحة العمالية العالمية وهذا ما جعل الاتحاد العام للشغل يربط علاقاته بها فهي تعتبر أفضل بالمقارنة مع النقابات الأخرى سواء كانت داخلية أو خارجية[3].

1- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 129.

2- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 189.

3- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 130.

ثانياً: علاقة الاتحاد بالدول العربية:

لقد سعى الاتحاد منذ تأسيسه إلى إحداث جبهة نقابية بشمال إفريقيا تربط بين المنظمات التي تمثل العمال بالأقطار الثلاثة المغرب الأقصى والجزائر وتونس[1]، فقد آمن فرحات حشاد بوحدة الحركة النقابية المغاربية، ولم يكتفي بتقوية الصداقة والتعاون مع الدول المغاربية فحسب بل تعداها إلى دول المشرق العربي، فقد رأى بليبيا بوابته في المشرق العربي التي يمكن عن طريقها توحيد الحركة العمالية والنقابية في الوطن العربي حيث نشأت علاقة قوية مع الاتحاد والعمال المصريين بعد تأسيس الجامعة النقابية العالمية حيث كانت هناك العديد من الاتصالات واللقاءات لتنسيق العمل والمواقف، كما قام الاتحاد بتأييد ودعم القضية الفلسطينية وهذا ما سنتطرق له في هذا الجزء أي علاقات الاتحاد بالدول العربية.

أ- المغرب العربي:

آمن فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية بوحدة الحركة النقابية في المغرب العربي[2]، وأدى دوراً ريادياً على رأس اتحاده بين أعوام 1946-1952 قام فرحات حشاد في 20 كانون الأول 1946[3]، بلقاء محاضرة في مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين[4]، في باريس وضّح من خلالها طموحات الاتحاد ورغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي حيث قال: «إن حركتنا العمالية لا يمكن أن تبقى منكمشة داخل

1- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 189.

2- محمد علي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني مرحلة فرحات حشاد 1944-1952، المرجع السابق، ص 113.

3- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 13، جامعة الموصل، أيلول 2013، ص 458.

4- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1924-1951، المرجع السابق، ص 88.

الحدود التونسية... "فالعمل اليومي لمنظمة نقابية في النطاق المحلي محتاج إلى الاعتماد على وحدة عمل جميع منظمات البلاد ذات الخطوط المشتركة وأعني بذلك توحيد الحركة النقابية بشمال إفريقيا وهو مشروع عزيز علينا لطالما حلمنا به وسوف لا تألوا جهداً في سبيل تحقيقه[1]. وقد أكد حشاد هذه الحقيقة في كانون الثاني 1947 بقوله: «إن إنجاز تكوين الرابطة النقابية لإفريقيا الشمالية أصبحت مطمح كل عامل من عمالة الأقطار الثلاثة الذين يشعرون بوجوب تكتلهم للقيام بواجباتهم نحو أوطانهم... "كان فرحات حشاد يهدف إلى تكوين حركة نقابية موحدة لجميع أقطار المغرب العربي كخطوة لتوحيد العمال العرب، ففي 1947 قام الكاتب العام للاتحاد بتوجيه نداء إلى عمال المغربي العربي والتأكيد على ضرورة توحيد الأقطار المغاربية حيث جاء فيه: "إن حظ شغالي إفريقيا الشمالية مشترك هم يشتكون من نفس الآلام ويقاومون نفس الأعداء لذلك لن يتسنى لهم النجاح إلاّ بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى وإخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة، ولذا فإن الاتحاد العام أول منظمة نقابية مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب، وهذه النقابات أول منظمة نقابية مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب، وهذه النقابات تتكون منها اتحادات جهوية ومركزية...».

وقد كشف هذا النداء عن الأبعاد المغاربية لعمل الاتحاد العام التونسي للشغل ومسيرته ومن خلاله رئيسه فرحات حشاد وإيمانه المطلق بالحتمية التاريخية لإرساء العمل النقابي المغاربي بفضل نضالاته المباشرة مع القيادات المحلية وفي هذا الاتجاه الوحدوي أكد فرحات حشاد في المحاضرة التي ألقاها في مقر طلبة شمال إفريقيا 1947 دعوته إلى تأسيس

1- جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين: تكونت في مطلع سنة 1927 بباريس وضمت النخبة الطلابية من أصول مغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) وكانت تعقد مؤتمراتها بصفة سنوية ومن أبرز التونسيين الذي ينتمون إلى قيادتها نذكر أحمد بن ميلاد وسالم الشاذلي والطاهر صفر كما نشط في صفوفها الحبيب ثامر وصالح بن يوسف، للمزيد ينظر: عبد الواحد المكني، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، المرجع السابق، ص 46.

النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب مثلما هو الحال في تونس، وإلى تجميع الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرف كيف تقود شعوبها نحو الوحدة والعمل على بذل كل ما لديهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة.

كما أكد المؤتمر الثالث في أفريل 1949 على أهمية تنسيق الأعمال النقابية في المغربي العربي لتكوين جبهة عمال شمال إفريقيا وطالب الاتحاد بتأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة، كما هدف الاتحاد إلى خلق أرضية لالتقاء النقابيين التونسيين الجزائريين والمقاربة في سبيل خوض نضال مشترك عن طريق وحدة العمل بين الأقطار الثلاثة حيث أكد المؤتمرون بالقول: «إن نجاح حركتنا لا يمكن أن ينتهي إلا متى ما حصلت الطبقة العاملة الشقيقة على حقوقها وأن هذه الحقائق تجعلنا نهتم بكل ما يلاقيه إخوتنا العمال في المغرب والجزائر من عراقيل ومظالم». وهذا ما حصل حيث وجه المجلس القومي للاتحاد في 15 كانون الأول 1950 رسالة إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة يرفض فيها مشروعهم (وهو الانضمام إلى الجامعة النقابية الفرنسية C.G.T)[1]. ولم يحل عام 1951 حتى غدا البعد المغاربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله واضحاً وبلغ أوجه، حيث وقع إضراب عام احتجاجاً على القمع الفرنسي في المغرب الأقصى، فأكد الاتحاد العام هذا التوجيه الوحدوي على لسان زعيمه حشاد في المؤتمر الرابع إذ صرح: «إن الوحدة المغاربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط وإنّما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل...»[2]. يلاحظ في أغلب خطابات حشاد إشارة واضحة إلى ضرورة توحيد الطبقة العمالية وتكوين جامعة

1- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1924-1951، المرجع السابق، ص 89.

2- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 460.

نقابية من أقطار المغربي العربي ولم تكن السلطات الفرنسية في الحقيقة غائبة عن تلك الأحداث ولم تكن راضية إذ اعتمد حشاد في نضاله الوطني على فئة العمال و هي الفئة الغالبة في البلاد وبفضله أصبح التيار الوطني المعادي للاستعمار الفرنسي في أوجه بعد موجة القمع الذي لاقته الحركة النقابية المغاربية[1]، وعندما شعر الاستعمار وعملاؤه بخطورة نشاط الحركة النقابية المغاربية كان التدبير لاغتيال الزعيم النقابي "فرحات حشاد" في الخامس من ديسمبر 1952، أين كان صدى الاغتيال عنيفاً على الساحة المغاربية، ففي الدار البيضاء وجميع المدن المغاربية أعلن الإضراب العام احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابي فقدم الاتحاد العام للنقابات المغربية بالاتفاق مع حزب الاستقلال المغربي إعلان الإضراب لمدة يوم واحد، كما وقع في الدار إضراب عمال السكك وحدثت صدامات بينهم وبين رجال الشرطة[2]، وفي الجزائر حدثت إضرابات مشابهة في التاسع من كانون الأول 1952 أعلنت الإضرابات في العاصمة الجزائرية ووهران ونظمت مظاهرات احتجاجية على اغتيال فرحات حشاد وعقدت الاجتماعات العامة في أغلب المدن الجزائرية وعلى الرغم من وفات الزعيم النقابي إلا أن قادة الاتحاد لم يتخلوا عن واجباتهم ومبادئهم إذ حرصوا على تدعيم العلاقات مع نقابات المغرب العربي، خاصة في إطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة[3]، ففي أوائل 1953 حصلوا على منحة من هذه المنظمة ساعدتهم في إعداد دروس باللغة العربية حول تنظيم النقابات وإدارتها فحضر تلك الدروس 23 نقابياً تونسياً و10 من ليبيا، كما أكد الاتحاد العام في مؤتمره السادس، 1956 على أهم مبادئه في الوحدة لأبناء المغرب

1- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص460.

2- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1924-1951، المرجع السابق، ص 90.

3- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 461.

العربي، وجاءت في التقارير المقدمة للمؤتمر حول قضية تحرير الجزائر ما نصه "كفاح الجزائر كفاحنا القومي وأنتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره والاتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسلة..."[1].

كما وأسهم الاتحاد التونسي لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرة لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الموافقة لقبوله انتسابه إليها بوصفه أحد الأعضاء، بل أسهم الاتحاد العام التونسي للشغل على مساعدة الثوار الجزائريين بالسلاح وعلى رأسهم أحمد التليلي[2] الذي قام بنقل السلاح في شاحنات الحرس الوطني التونسي لدعم الثورة الجزائرية[3].

أما بالنسبة لليبيا فإنه على الرغم من قلة المصادر التي تحدثت عن ذلك، فقد كان هناك اهتمام شديد من قبل قادة الاتحاد التي يمكن عن طريقها أن يؤدي دوراً في توحيد الحركة العمالية في الوطن العربي عن طريق الجامعة العمالية للنقابات الحرة، حيث أيد حشاد اللائحة الخاصة بتكوين منظمة تابعة للجامعة في منظمة الشرق الأوسط مطالباً إياها جميع أقطار المشرق والمغرب العربي عن طريق ليبيا وخاصة بعد حصول ليبيا على استقلالها السياسي مطلع عام 1952.

كما كان الحبيب بورقيبة أكثر اهتماماً من غيره باجتذاب ليبيا على المغرب العربي الكبير خاصة في الأوقات التي كانت تسوء فيها العلاقات مع مصر غير أن هذا الاتجاه

1- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص461.

2- أحمد التليلي، ولد في 16 أكتوبر 1916 بقفصة، نقابي سياسي، أشرف على تكوين النقابات المستقلة بقفصة 1944، باشر مسؤولية الأمانة العامة للاتحاد الجهوي للشغل قبل انتقاله إلى تونس، عضو الديوان السياسي وأمين مال الحزب الحر الدستوري التونسي (1954-1963)، عيّن أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل بعد إزاحة أحمد بن صالح 1956 توفي في باريس 25 جوان 1967 ودفن في مقبرة الجلاز بتونس للمزيد ينظر: سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 47.

3- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس...، المرجع السابق، ص 94.

السلبي الذي ساد العلاقات الخارجية مع ليبيا الحكم الملكي دون التحاق ليبيا بمشاريع المغرب العربي الكبير[1].

ب- المشرق العربي:

نشأت بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين بعض الأقطار العربية علاقات قوية، فكانت هناك علاقات بين عمال القطرين التونسي والمصري نتيجة للرابط الديني والقومي والوطني الذي تناول النضال من أجل الاستقلال ورفع المستوى الاجتماعي للعمال، وقد توطدت هذه الأواصر بعد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية بباريس في 25 أيلول 1945 حيث جرت خلال المؤتمر اتصالات ولقاءات لتنسيق العمل والمواقف وسبل تطويرها. وفي منتصف جويلية 1946 دعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التونسيين إلى تنظيم إضراب عام معادٍ لبريطانيا بمناسبة مرور 64 عاماً على احتلالها لمصر فأولت (منظمة الاتحاد الإقليمي) اهتماماً كبيراً لما كان يحدث في مصر وما تعرضت له الطبقة العاملة من اضطهاد وقمع، وعبرت عن تضامنها مع العمال المصريين[2].

ففي عام 1947 تطورت العلاقة بوقوف الشعب المصري إلى جانب شقيقه التونسي، خلال أزمة المجاعة التي حلت به إذ أرسل الشعب المصري باخرة محملة بالقمح، لكن السلطات الفرنسية منعت الباخرة من إنزال حمولتها، بل أجبرتها على العودة لمصر[3]، وهذه الحادثة دليل على الترابط بين الشعبين الشقيقين فكان الشعور الأخوي متبادل، فمثلما ساند المصريون إخوانهم التونسيون، ساند التونسيون إخوانهم المصريين إثر ظهور وباء

1- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق ص462.

2- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية، المرجع السابق، ص 463.

3- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص 99.

الكوليرا حيث قامت الجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بالذهاب إلى مصر والمشاركة في مقاومة الوباء[1].

كما ساند الاتحاد وزعيمه حشاد الشعب المصري في نضاله ضد الإنجليز إلى جانب مساعدة الاتحاد بقبول النقابة المصرية في الجامعة النقابية العالمية مما أعطى لتلك العلاقات دعماً قوياً مع تصاعد أعمال القمع التي مارستها السلطات المصرية المتعاونة مع البريطانيين بهدف القضاء على قادتها.

ولقد أشار قادة الاتحاد إلى وجوب مساعدة العمال العرب وتنظيم نقاباتهم فيما أدان الحكومة المصرية مما يعانيه العمال المصريون من اضطهاد وقمع السلطة المحتلة، وحين سطرت منظمة الأمم المتحدة مؤتمرها الاجتماعي بالقاهرة في نوفمبر 1950، رحب به قادة الاتحاد إذ حاولوا الحضور لطرح المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة[2]، لكن السلطات الفرنسية منعتهم من ذلك وحتى أن انسحاب الاتحاد العام التونسي للشغل من الجامعة النقابية العالمية و انضمامه إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، لم تمنعه من الاهتمام بما كان يجري على الساحة المصرية، حيث قام قادة الاتحاد بالسفر إلى القاهرة مثل أحمد التليلي وحشاد ومحمود المسعدي بزيارة القاهرة، في سبيل المساعي التي يبذلها الاتحاد لسحب الحركة العمالية في مصر للانضمام للجامعة العالمية للنقابات الحرة.

وبين عامي 1953-1954 كان هناك نوع من البرود في العلاقات بين عمال الدولتين حيث كانت تونس تمر بأزمة داخلية في الاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال حشاد، أمّا في مصر فقد كانت الأوضاع متوترة مع الإنجليز بين المد والجزر والاتفاقيات بين

1- **سعد توفيق البزار**، العلاقات الخارجية، المرجع السابق، ص 463.
2- **المرجع نفسه**، ص 464.

الجانبين حول انسحاب الجيش البريطاني من مصر فبين 1955-1956 قام بودالي[1] بزيارتين إلى مصر في تشرين الأول 1955 لمساعدتهم على تكوين منظماتهم النقابية، ثم استدعى لحضور اجتماع الهيئة الإدارية لاتحاد العمال المصري الذي يضم جميع الاتحادات النقابية في مصر، كما قرروا زيارة جميع الأقطار العربية وفي مقدمتها تونس عام 1956[2].

سعى الاتحاد إلى إقامة علاقات مع العمال العرب الفلسطينيين، فاتخذ مواقف مؤيدة ومساندة للفلسطينيين واستغل جميع المناسبات لنصرة شقيقه الفلسطيني وأسس لجنة للدفاع عن فلسطين العربية وفرع المؤتمر الإسلامي بتونس لفائدة القدس الشريف، ولم تفت الاتحاد فرصة دعوة جامعة الدولة العربية للاحتجاج ضد العدوان المسلط على الشعب الفلسطيني، وناشدت كل الأقطار العربية ولم يسكت عن قرار تقسيم فلسطين التي أقرته الأمم المتحدة ورفضوه رفضاً قاطعاً وأعلن الاتحاد إضراباً عاماً دام ثلاثة أيام حاول الفرنسيون إفشاله لكن دون جدوى ولقد أكد حشاد تضامن اتحاده مع العمال الفلسطينيين وأبدى استياؤه لقرار التقسيم[3].

ولم يقتصر موقف الاتحاد من قضية فلسطين على المساندة والتضامن فحسب بل تعداها اثناء الحرب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني حيث تشكلت لجان في تونس وأقطار المغرب العربي للقيام بما يتطلب من مهام التوجيه والتدريب وإرسال الجنود

1- بودالي، (1919-2000) أصيل مدينة الكاف، انخرط في العمل النقابي في قطاع الصحة العمومية أين كان يشتغل، انتمى إلى مجموعة واسعة من النقابيين الذي ساهموا بقيادة حشاد في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، ساهم بعد اغتيال فرحات حشاد في تيسير شؤون المنطقة بالتداول مع الأستاذ محمود المسعدي حضر عديد المؤتمرات وأعيد انتخابه ضمن الهيئة الإدارية للاتحاد في المؤتمر الخامس، تولى تحرير افتتاحية العددين 29 و 30 بسبب تغيب حشاد عن تونس، وترك العديد من المؤلفات التي ساهمت في إثراء المكتبة التاريخية حول الحياة النقابية في تونس، للمزيد ينظر: سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، المرجع السابق، ص 143.

2- سعد توفيق البزار، الحركة العمالية في تونس، المرجع السّابق، ص 100.

3- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية، المرجع السابق، ص 464.

والمعدات إلى أرض فلسطين[1]، وكانت حرب 1948 كارثة على الشعب الفلسطيني وطبقته العامة الذين أجبروا على ترك العمل النقابي واندمجوا في صفوف النضال[2].

لكن وطوال أعوام 1949-1956 لم تكن هناك أي اتصالات بين قادة الحركة النقابية الفلسطينية والاتحاد العام التونسي للشغل وذلك لانشغال الاتحاد بقضايا بلاده التحررية أو تلاشي ما يسمى بالحركة النقابية الفلسطينية[3].

1-**سعد توفيق البزاز**، العلاقات الخارجية، المرجع السابق، ص 464.

2- **سعد توفيق البزار**، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص 102.

3- **سعد توفيق البزار**، العلاقات الخارجية، المرجع السابق، ص 465.

المبحث الرابع: اغتيال فرحات حشاد:

العمل النقابي بعث قوة وإيماناً في نفوس الأجراء جعلهم يدافعون عن حقوقهم بعزيمة وإيمان لمقاومة الاستقلال الذي تعاملهم به سلطة الحماية ولاسترجاع حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وكرامتهم وهو عمل وطني في الأعماق لا يختلف عن العمل السياسي الذي قوم به الحزب وكلاهما يصب في قناة واحدة هي تحرير تونس من الهيمنة الاستعمارية وتجلى ذلك في العمل النقابي الحزبي المشترك خلال الثورة المسلحة وعند إلقاء القبض على الزعماء السياسيين[1] تولى فرحات حشاد قيادة الحركة النقابية في ظروف جد قاسية و مريرة وقد كان يعرف أن الموت يباغته وله بالمرصاد لكنه لم يخذل شعبه ووطنه بل واصل كفاحه وكان مؤمناً أشد الإيمان بأنّه لا يمكن الفصل بين قضية العمال في تونس والقضية الوطنية[2]، مما جعل منه العقبة الرئيسية التي تعرقل المخططات الفرنسية فاقتنع المقيم العام "دي هوتكلوك" وغلاة الاستعمارين المسيطرين على جل أجهزة نظام الحماية وخصوصاً أجهزة الأمن بأنّه لا حل من اجتياز هذه العقبة إلاّ بالتخلص نهائياً من فرحات حشاد وتصفيته جسدياً[3]، وذلك بتواطؤ المقيم العام مع عصابة اليد الحمراء[4]، وهي عصابة إجرامية شكلها الفرنسيون على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية سنة 1947[5] تكونت من الشباب المتطرفين وأفراد من البوليس فكانت تخطط على هامش كل إطار شرعي اختطاف الزعماء

1- عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس، 1881-1956، د ط، مركز النشر الجامعي، 2001، ص 369.

2- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1952، المرجع السابق، ص 202.

3- محمد لطفي الشايبي، الحرة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معاص لافتكاك الاستقلال 1952-1956، مج 2، مركز النشر الجامعي، تونس 2016، ص 37.

4- Ahmed Khaled, farhathachedHeros De La Lutte Social Et Nationole Martyr De Liberte/ ItineraireCompatBensee Et Ecrits, Editions Zakhaef, Tunis, 2007, p 156.

5- علي البلهوان، تونس الثائرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2012، ص 412.

الوطنيين واعتقالهم وهي أعمال لم تجد العدالة الفرنسية ضدها شيئاً من الحجج أو البراهين[1]، ثم كان يوم الحزن الكبير 5 ديسمبر 1952 فامتدت يد الغدر إلى فرحات حشاد وتم اغتياله من طرف اليد الحمراء[2]، وذلك عند خروجه من منزله صباحاً بضاحية رادس متوجهاً كعادته إلى نادي الاتحاد العام حيث تنتظره أعباء ثقيلة في ذلك اليوم، وفي حدود الساعة الثامنة والربع التحقت به سيارة سوداء فمال إلى اليمين ليفسح الطريق لكن هاجمته بالرصاص فتوقف عن السير وقد جرح جروحاً خطيرة فنزل ليطلب النجدة فتوقفت بجانبه سيارة أخرى نوع "ستافات" وعرض عليه ركابها أخذه إلى المشفى، وما إن أخذ مقعده بينهم حتى ارتموا عليه وعصبوا عينية وكمموا فمه وانطلقوا به نحو نعسان حيث افرغوا رصاصهم في قلبه وطرحوه على حافة الطريق[3].

دفن فرحات حشاد في بادئ الأمر بمسقط رأسه بجزيرة قرقة وحيث دقت ساعة النصر التي كان حشاد على أتم يقين باقترابها لم ينس هذا الشعب زعيمه الخالد، ولم يتأخر الشعب التونسي بواسطة الاتحاد العام التونسي للشغل عن إقامة ضريح للشهيد العظيم في قلب العاصمة وفي مكان ممتاز كان معداً لتمثال أحد أقطاب الاستعمار وهو (دي كارنيار Di Carnier) وذلك اعترافاً بأعمال فرحات حشاد الجليلة وتخليداً لذكراه[4].

1- محمد الهادي شريف، تاريخ تونس عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 135.

2- أحمد خالد، المرجع السابق، ص 156.

3- محمد علي المؤدب، كفاح الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني 1944-1952، المرجع السابق، ص 208.

4- المرجع نفسه، ص 214.

أ/ صدى الاغتيال:

كان اغتيال سلطات الاحتلال الفرنسية فجر يوم 5 ديسمبر 1952 لحشاد القائد الوطني والزعيم النقابي، عملاً وحشياً غير مسبوق في تاريخ الإرهاب العسكري والقمع السياسي الفرنسي للحركة الوطنية والنقابية التونسية[1]، بكى فرحات حشاد جميع رجال البلاد التونسية وجميع نسائها فهو بما امتاز به من شجاعة ونزاهة والصدق قد كان امتلك كل القلوب لا في تونس فحسب لكن في عموم الأوساط النقابية في العالم.

***داخل المغرب العربي:**

1- تونس: مع كل ذلك الحزن والألم في نفوس الجماهير قامت القيادة العليا للجيوش بتونس بإصدار أمر يقضي بحظر التجول في تونس العاصمة وضواحيها وذلك خوفاً من ردود فعل الوطنيين ضد الجالية الفرنسية والمعمرين[2]، كما أعلن صالح بن يوسف أمين عام الحزب الدستوري مسؤولية فرنسا ومنطقة اليد الحمراء وتورطها في قتل الزعيم حشاد[3]، وأعلنت اللجنة العامة للاتحاد العام التونسي بكل حزن وألم شديد عن وفاة أمين سرّها غدراً أثناء قدومه إلى مقر المنظمة النقابية، كما وقعت إضرابات عامة نتيجة تفاعل عموم الشباب والعمال التونسيين يوم 5 ديسمبر إلى 7 ديسمبر 1952 و عطلت الحركة الاقتصادية مدة 3 أيام واستعملت السلط القمع والتعسف خاصة في أوساط العمال حيث

1- أحمد كحلاوي، استقلالية الاتحاد من استقلال البلاد، أشغال ملتقى اتحاد الشغل والمعارضات، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، سنة 2017، ص 127.

2 -AMIRA Alia Esghire, Commandos Ferhat Hachadde, RAWAFED, N° 8, revue de l'institut supérieur de l'histoire du mouvement national, Tunis, 2003, P.194.201.

3- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية، المرجع السابق، ص 205.

انتشرت عمليات الطرد بالمناجم وانخفضت ساعات العمل داخل الخطوط الحديدية بنسبة 40%، وأصبحت البلاد تعيش أزمة اقتصادية خانقة لحقت حتى بالعدو[1].

2- الجزائر: في 9 ديسمبر 1952م أعلنت إضرابات في العاصمة الجزائرية ووهران و نظمت مظاهرات احتجاجية على اغتيال حشاد كما أعقدت الاجتماعات العام في أغلب المدن الجزائرية وأصدر حزب الشعب الجزائري بيان ندد فيه بأعمال المافيا في الجزائر والمغرب وأعمال اليد الحمراء في تونس وما تقوم به من عمليات اختطاف واغتيال لزعماء وطنيين تحت أنظار السلط الفرنسية[2].

3- في المغرب الأقصى: في المغرب الأقصى نظم العمال إضرابات بالدار البيضاء يومي 7 و 8 ديسمبر 1952، وقد روى المناضل محجوب بن الصدين الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل عند زيارته لتونس أن قاد مظاهرة بالدار البيضاء مباشرة بعد إبلاغه باغتيال فرحات حشاد عقبتها احتجاجات ومواجهات مع القوات الفرنسية نتج عنها أحداث دامية وسقوط عشرات العمال وغيرهم من الوطنيين، وتم إيقافه وسجن عشرات من رفاقه من القيادات النقابية[3].

***ردود الفعل في بعض الدول الأخرى:**

1- فرنسا: طلب نائب اشتراكي من البرلمان الفرنسي تقديم توضيحات عن اغتيال حشاد وذهبت بعض الصحف الفرنسية إلى حد المطالبة بمحاسبة الجناة الذين قاموا بعملية

1- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية، المرجع السابق ، ص 206.

2- سعد توفيق البزار، العلاقات الخارجية للاتحاد، المرجع السابق، ص 461.

3- الهادي بكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 207.

الاغتيال[1]، أما سلط الحماية فقد كانت ردة فعلها متمثلة في اعتقال أعداد أخرى من الزعماء ونفيهم إلى مناطق بعيدة كأقصى الجنوب مع معتقلين آخرين من بداية جانفي 1952 وعلى رأسهم بورقيبة، بالإضافة إلى هذت أن المقيم العام لم يكتفي بقوات الأمن المتواجدةفي تونس للقيام بعمليات القمع والتمشيط بل استنجدت بقوات مسلحة قدمت من فرنسا لتتمكن من السيطرة على الأوضاع المتردية.

2- في واشنطن: قام جورج ميني رئيس الاتحاد الأمريكي باحتجاج على هذه الجريمة، كما بعث برسالة إلى منظمة الأمم المتحدة يستنكر فيها عملية اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، أمّا في نيويورك فقد استنكرت المنظمة العالمية للنقابات الحرة تلك العملية كما استنكر الاتحاد الكندي جريمة قتل الزعيم النقابي حشاد[2].

1- عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي، تونس 1881-1956، د ط، مركز النشر الجامعي، 2001، ص 371.

2- عبد الكريم عزيز، المرجع نفسه، ص 372.

خاتمة

خاتمة عامة

-ظهرت النقابات المهنية في تونس بعد ثلاث سنوات من انتصاب الحماية وانحصرت قيادتها و ادارها على العنصر الفرنسي مع تهميش العمال التونسيين واحتقارهم.

- شهدت العشرينيات حركة اضرابية متنامية نتيجة السياسة العنصرية التي سلكتها الادارة والمؤسسات الأجنبية قصد الإحباط الدائم للعنصر المحلي واعاقة وعيه عن التطور.

- انضمام مجموعة من المفكرين التونسيين امثال محمد على الحامي الى اعتصامات العمال مكنهم من تنظيم سيرهم وتنظيم قوة نقابية منفصلة عن النقابات الفرنسية تمثلت في جامعة عموم العملة التونسية الاولى كأول تجربة نقابية تونسية 1924 لتليها تأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية في 1937.

- تعتبر التجربة النقابية في تونس من بين التجارب العربية والرائدة واعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وافريقيا.

- تنوع النضال التونسي ادى الى ظهور العديد من الكتل العمالية والنقابات التاي انطوى اغلبها تحت كنف الاتحاد العام التونسي للشغل.

- استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل اثبات وجوده منذ تأسيسه في 1946 وذلك باستقطاب الحركة العمالية التونسية مبنية على اساس الاستقلال النقابي وخدمة العمال التونسيين مع دعم القضية التونسية خلال الفترة الاستعمارية.

- لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا بارزا في الحركة التحررية والنضال الوطني وذلك عن طريق كشف السياسة الاستعمارية ونشر الوعي بضرورة التحرر ودعا الى ذلك على كل من الصعيد الداخلي والخارجي، اما على الصعيد الداخلي دافع عن مصالح العمال التونسيين والطبقة الكادحة

وحمل على عاتقه مسؤولية تعريف العمال بحقوقهم وواجباتهم في حين شارك في العديد من المؤتمرات وانضم الى العديد من المنظمات العالمية قصد التعريف بالقضية التونسية.

– رغم اغتيال فرحات حشاد استمر العمل النقابي والنضال في الاتحاد العام التونسي لإيصال صوت العمال والطبقة الكادحة

الملاحق

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 مايو 1881 نصها :

الحمد لله.

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد الاتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بيار بوفو له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

وتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بالنوع الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السلطة العسكرية الفرنساوية تحتلّ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قادرة بحفظ الراحة على الاستمرار.

الفصل الثامن :

تجعل خزانة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط. وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

وبوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كتبريقدده تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة وبرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وستبدل المصادقة بسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بيار

المصدر : علي المحجوبي،انتصاب الحماية الفرنسية على تونس ص 153.

الملحق رقم 01 :

صورة توضح : محمد علي الحامي (1890-1928) مؤسس الحركة النقابية التونسية الشغلية الأولى.

-علي المحجوبي ،المرجع السابق،ص405.

فرحـــات حشـــاد

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ص133.

بطاقة انخراط بشعار الاتحاد

المصدر: أحمد خالد، المرجع السابق، ص71.

حشاد يلقي خطابا

المصدر: أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، الطبعة الأولى، منشورات الزخارف، تونس، 2007.

فرحات حشّاد يخطبُ في عيد الشّغل (غُرّة مَاي 1951) بساحة القصبة حَيْثُ ضَريحُهُ الآن.

المصدر: أحمد خالد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، الطبعة الأولى، منشورات الزخارف، تونس، 2007.

الشهيدة فرحات حشاد

المصدر: أحمد خالد، المرجع السابق، ص164.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. **حداد الطاهر** ، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صمد للنشر والطباعة، صفاقس، تونس، ط1، 1997.
2. **القناوي بلقاسم** ، مذكرات نقابي وطني،تحقيق: فريد بن سلمان، تقديم: علي المحجوبي، جامعة تونس الأولى المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998.
3. **البلهوان علي** ، تونس الثائرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2012.
4. **المدني أحمد توفيق** ، حياة كفاح، ج1، (د ط)، دار البصائر، الجزائر، 2003.
5. **شارل أندري جوليان**، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: السوداني فريد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
6. **الفاسي علال** ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

ب-المراجع باللغة العربية:

7. **أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي**، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، 1917-1970، دار التقدم، موسكو، 1976.
8. **الأمين اليوسفي**، الحركة النقابية في تونس 1900-1981، ط 1، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، تونس، 1983.
9. **آيت مدور محمود** ، الحركة النقابية المغاربية بين 1946 و 1962 (الجزائر وتونس نموذجاً)، دار هومة، الجزائر، 2013م.
10. **بكوش الهادي** ، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
11. **البلهوان علي** ، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي 1954-1974، القاهرة، 1948.
12. **بن حميدة عبد السلام** ، المغرب العربي المعاصر، "الاستمرارية والتغيير"، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
13. **بن حميدة عبد السلام** ، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ج2، ط1، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 1989.
14. **بن حميدة عبد السلام** ، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924-1956)، تر: محمد بسباس وآخرون، مطبعة الاتحاد العام للشغل، ط 1، 1984.
15. **البيض سالم** ، التداخل والتواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي ومتطلبات الواقع مثال: الحركة النقابية في تونس)، دار الكتاب الأول للنشر، الخرطوم، السودان، 2006.
16. **التميمي عبد المالك خلف** ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة « مجلة عالم المعرفة »، رقم 71، نوفمبر 1983، الكويت.

17. **خالد أحمد** ، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، الطبعة الأولى، منشورات الزخارف، تونس، 2007.
18. **داهش محمد علي** ، المغرب العربي المعاصر، "الاستمرارية والتغيير"، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
19. **درموثة يونس** ، تونس بين الاتجاهات، ط 1، دار الكتاب العربي، مصر، القاهرة، 1953.
20. **الدقي نور الدين وآخرون**، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، المطبعة التونسية للنشر، (د.ط)، تونس.
21. **الزمرلي الصادق**، أعلام تونسيون، تع: حمادي ساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، (د.س.ن).
22. **الزيدي المنجي**، كتاب الحرية، التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، تونس، 2008.
23. **شاطر خليفة وآخرون**، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005، ص 127.
24. **الشابي محمد لطفي** ، الحرة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معاص لافتكاك الاستقلال 1952-1956، مج 2، مركز النشر الجامعي، تونس 2016.
25. **الشابي محمد لطفي** ، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية- النقابية 1894-1925، ج1، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015.
26. **الشابي محمد لطفي** ، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية- النقابية 1925-1943، ج2، ط2، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015.
27. **الشريف محمد الهادي** ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: محمد الشاوس ومحمد عجينة، سراس للنشر، ط3، تونس، 1993.
28. **الصغير عميرة علية** ، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر. تونس، 2010.
29. **طبابي حفيظ** ، الحزب الحر الدستوري التونسي 1934-1938، المنهل للنشر والتوزيع، 2011.
30. **طبابي حفيظ** ، عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري، المنهل للنشر والتوزيع، 2015،.
31. **عبد الله الطاهر** ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1890-1956)، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط2، سوسة، تونس، 1990.
32. **العدول جاسم محمد حسن وآخرون**، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (د ط)، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.
33. **عزيز عبد الكريم** ، نضال شعب أبي تونس، 1881-1956، د ط، مركز النشر الجامعي، 2001.
34. **عزيز عبد الكريم** ، نضال شعب أبي، تونس 1881-1956، د ط، مركز النشر الجامعي، 2001.
35. **العقاد صلاح** ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
36. **قصاب أحمد** ، تاريخ تونس المعاصر، تج حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986.

37. **مالكي محمد** ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

38. **محجوبي علي** ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربيين، مج 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.

39. **المديني توفيق** ، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

40. **المكني عبد الواحد** ، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، تقديم: حسين العباسي، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، صفاقس، تونس، 2012.

41. **المناعي الطاهر** ، المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة تونس، 2001.

42. **الهمامي حمة** ، المجتمع التونسي (دراسة اقتصادية واجتماعية)، المطابع الموحدة بالمناطق الصناعية الشرقية، ط 1، تونس، 1989.

43. **الهمامي حمة** ، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1956.

44. **اليحياوي عثمان** ، ملامح من الحركة الوطنية بولاية سليانة، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، ط 1، تونس، 1998.

45. المنصوري سالم ، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956، افتتاحيات صوت العمل فرحات حشاد 1947-1948 ,احمد بن صالح 1955-1956، تق: أحمد بن صالح، دار الجنوب للنشر، تونس، 2013.

46. **الكيلاني عبد الوهاب** ، الموسوعة السياسية، ط2، ج4، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، 1990م.

ج- **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Ahmed Khaled, farhathachedHeros De La Lutte Social Et Nationole Martyr De Liberte/ ItineraireCompatBensee Et Ecrits, Editions Zakhaef, Tunis, 2007.
2. AMIRA Alia Esghire, Commandos Ferhat Hachadde, RAWAFED, N° 8, revue de l'institut supérieur de l'histoire du mouvement national, Tunis, 2003.

د- المذكرات:

1. **آيت مدور محمود** ،الحركة النقابية المغاربية1945-1962،الجزائر وتونس نموذجا، مذكرة ماجستر ، تخصص تاريخ الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2007-2008.
2. **البزار سعد توفيق** ، الحركة العمالية في تونس 1946-1956م نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 1432هـ، 2005م.

3. **قـدادرة شـايب**، الحـزب الدسـتوري التونسـي الجديـد وحـزب الشـعب الجزائـري 1934-1954 دراسـة مقارنـة، أطروحـة مقدمـة لنيـل درجـة دكتـوراه الدولـة والتـاريخ الحـديث والمعاصـر، تحـت إشـراف: الـرحيم سـكفالي، كليـة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

– الدوريات العلمية :

1. **البـزار سـعد توفيـق** ، العلاقـات الخارجيـة للاتحـاد العـام التونسـي للشـغل 1946-1956، مجلـة كليـة التربيـة الأساسية، العدد 13، جامعة الموصل، أيلول 2013، ص 458.
2. **بـوطيبي محمـد** ، الحركـة النقابيـة التونسـية (دراسـة مقارنـة بـين نقـابتي جامعـة عمـوم العملـة التونسـية والاتحـاد العـام التونسـي للشـغل أنموذجـاً)، المجلـة المغاربيـة للدراسـات التاريخيـة والاجتماعيـة، ع 13، م 8، الجزائـر، ديسمبر، 2017.
3. **الصـغير عميـرة عليـه** ، قيـادون فعلـوا في تـاريخ تـونس الاجتمـاعي والـوطني، تـراجم: مجلـة روافـد، دع، المعهـد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، دس.
4. **كحـلاوي أحمـد** ، اسـتقلالية الاتحـاد مـن اسـتقلال الـبلاد، أشـغال ملتقـى اتحـاد الشـغل والمعارضـات، منشـورات مؤسسة التميمي، تونس، سنة 2017.
5. **هاشـم كـوثر** ، دور العمـل النقـابي المغـاربي خـلال الحقبـة الاسـتعمارية (تـونس- المغـرب- الجزائـر 1920-1962م)، مجلـة قـيس للدراسـات الإنسـانية والاجتماعيـة، مـج 02، ع 01، ع 01، الجزائـر، جـوان، 2018.
6. **الهيلـة محمـد الحبيـب** ، رسـالة الشـيخ بـن عاشـور إلى فرحـات حشـاد بعـد حـوادث صـفاقس "أوت 1947م"، مجلة الموارد، د ع، د س.
7. **بـوجلال ليلـى ، نـور الـدين ثينـو**، النضـال النقـابي في الحـزب الدسـتوري الجديـد "الوجـه الآخـر" للكفـاح التحرري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، 2018.
8. **التكريتـي غـيلان سـمير طـه** ، الحركـة الوطنيـة التونسـية في سـنوات مـا بـين الحـربين 1918-1939، مجلـة آداب الفراهيدي، ع 13 (د ب ن)، 2012.

ز– المعاجم والموسوعات:

1. **العياد احمد و آخرون**، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(د.ب.ن)،(د.س).

ذ– مواقع الانترنت:

2. www.aljazeera.net
3. www.ar.m.wikipedia.arg

فهرس
الموضوعات

الشكر والتقدير

الاهداءات

خطة البحث

مقدمة عامة .....**أ–و**

الفصل الأول العمل النقابي في تونس 1924 – 1944م

المبحث الأول: عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية 8

1/ التناقضات بين الطبقة الشغيلة التونسية والجالية التونسية 8

2/ غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية 10

3/ الزيادة في الضرائب 13

4/ إنتشار البطالة.....14

المبحث الثاني: جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924-1925).....15

المبحث الثالث: جامعة عموم العمالة التونسية الثانية (1936- 1938) 20

المبحث الرابع: انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة النقابية التونسية 1939-1945.....24

1/ الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.....24

2/ اتحاد نقابات تونس (الاتحاد للإقليمي الكونفدرالية العامة للشغل) 24

3/ النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقس- قفصة.....25

4/ اتحاد النقابات المستقلة للجنوب.....27

الفصل الثاني نشأة وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946م

المبحث الأول: ظروف تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل. 14

1 تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 14

1-1 الاقتصاد الأوروبي 14

1-2- الاقتصاد التونسي 16

2) الظروف الاجتماعية 19
3) الظروف السياسية والعمالية..... 21
المبحث الثاني: ميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل 1946..... 27
نشأة الاتحاد..... 27
2- التعريف بفرحات حشاد..... 29
3- دور فرحات حشاد في بعث الاتحاد العام التونسي للشغل 30
2- المجلس القومي..... 33
3- المكتب التنفيذي 34
المبحث الرابع: ردود الفعل حول تأسيس الإتحاد العام التونسي. 37
أ/ موقف الأحزاب السياسية من الإتحاد العام التونسي 37
ب/ ردود الفعل الفرنسية 39
الفصل الثالث تطور نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل
المبحث الأول: النضال الوطني الداخلي. 42
أ/ النضال السياسي للاتحاد من 1946-1952..... 42
ب/ النضال الاقتصادي والاجتماعي..... 46
المبحث الثاني: العلاقات الداخلية للإتحاد العام التونسي للشغل 51
أولاً: العلاقات السياسية للإتحاد العام التونسي للشغل. 51
أ/ العلاقة بالحزب الشيوعي بتونس..... 52
ب/ علاقة الاتحاد بحزبي "الدستور" 54
ثانياً: العلاقات النقابية المحلية..... 61
أ/ علاقة الاتحاد بالكونفدرالية العامل للعمال (السيجيتيC.G.T)..... 61

ب/ علاقة الاتحاد بالاتحاد النقابي لعمالة القطر التونسي 63
جـ/ علاقة الاتحاد بمجمع النقابات الموحدة والقوى الشغيلة 65
د/ علاقة الاتحاد بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين 68
المبحث الثالث: العلاقات الخارجية 69
1- علاقة الاتحاد بالنقابات الدولية 69
2- العلاقة بالفدرالية النقابية العالمية 70
3- العلاقة بالفدرالية العالمية للنقابات الحرة (سيزل-CISL) 73
ثانياً: علاقة الاتحاد بالدول العربية 77
أ- المغرب العربي 77
ب- المشرق العربي 82
المبحث الرابع: اغتيال فرحات حشاد 86
أ/ صدى الاغتيال 88
خاتمة عامة 92
الملاحق 94
قائمة المصادر والمراجع 102
فهرس الموضوعات 107